

هناك

التي

[illegible]

وانقصت فبقي جاز ان يؤخذ بغيرها وهو اعلم بالاما استدل
فاما اذا لم يكن الطن للطن من العزبة لم يكن الطن لغيره
سواء كان الطن للطن او لغيره الصلاة اذا استوى طوقها وانما
على الاعادة لانه لم يكن احد الطن في اولي الاخر **مسألة**
بول ما قولكم في رؤيته طاهر عندنا وهو في الباصرة عليه السلام وبالشعر
ودنو واما البرزخ تحت عنيد مجي وهو قول له حنفية
يوسف والساجي فيما جمعا **مسألة** في قول الحنفية المجرور
اذا وقعت في البرزخ اكله تحت رايه تحت عنيدهم لان الله
يكن بعد هذا الاخر منه وعنه في الطاهر ولكن بعد هذا الاخر
منه من الحسن فيصطاحه كما قالوا الا ان الصلاة تصح بعد الاخر
والصوم تصح بعد دخول العاز والرخاء وكذلك العليل من خرو العاز
قال امامه زيد رحمه الله بعد رايه او حسن قال الواحش
الحسن رحمه الله ولا بعد رايه في ذلك حاشا في ذلك
لعمري الا ان في المفسر بطنه بالما وبولها دام وكذلك في البرزخ
ذمان الصفة في بار السبلحان يكون بعضا لبعض الاخر عنه
مسألة قال امامه زيد رحمه الله وارقت السمكة الما
وفتح فيه حبل لعمري الما بذلك حاز الرضوية قال الساجي انهم
اعز الله ولا بعد ان يتا له لا يجوز كما لو تعبر سائر الاسنان
الطاهر حاشا في عركه طورا كذلك هذا وكما الما الذي يطخ
فيه دودا لم ينج **مسألة** قال الحاشا والبرزخ اذا مات
في الما لم ينج لونه في الما لا ينج الموت فيه تحت الماية والطا في
حرم اكله والا فهو طاهر كما قال الحنفية لان الما لو اكل طاهر طاهر
وان يصفى على علمه وقولهم عليه السلام في البرزخ انما عجله
انما عجل طهره لانه اعز بحاشا الله الذي عجله الموت ولا بعد
ما لم يكن لا ينج منه **مسألة** اكلوا في فيه اليم البسمل
الموت اذ في فيه رحمه الله في حرمه حرم الودم البرزخية رايته

عن زيد رحمه الله والما عظماء الله في قدره وعنده حسدا
وجميع العجايب في الدوزخ وعلى الساجي بعض الامور بعضا
من الكفر **مسألة** والعليل من اليم تحت بعض عبد المولى بالما
علمه الله واحكام الساجي الطاهر من ماله على علمه
انه لم ينج الا اذا كان متوقفا ذرعه وطاع اصله على علمه
ويقولون في الحنفية صليح اليم باكلها طاهر الا اليم الحنفية **مسألة**
ومن السبلحان اليم تعلين ان حرم سائر الاحياء لانه لا يتا
الا عجل اليم من اليم **مسألة** وما خرج من داخل الما في اليم
من اليم لم ينج عن المولى بالما في اليم ذرعه قال الساجي او بعد
لله اعلم ان اليم على انواع طاهرها ما خرج من اليم اليم هو طاهر
بالانفاق والماني ياصعد من ارضا المجد هو كبري بالانفاق فيكون
محلوطا باليم والما ياكل من ارضا الحان ويدخله وهو طاهر
عنه وهو قول مجي له حنفية قالوا لو سفيح وحش وقول الساجي
والحنز في اليم اذا خرج بعض الرضوية ان يكون الما في اليم
من ارض المجد لانه ينج **مسألة** قال المولى بالما في اليم ذرعه
الما الخارج من اليم في حال النوم الا في رايه طاهر في الاطهر رايه
من المجد ويدخل في الما المصفر من صفة الاسنان يكون كاللؤلؤ
والحامة والحاشا وكوقها قال الساجي الما في اليم اعز الله والحاشا من
المجد يشبهه ما في اليم **مسألة** قال الساجي رحمه الله على
هذا الاخر الما الذي يخرج من ناسر الحاشا والحنز لانه ليس من المجد
وكذلك الما الذي يخرج من الودم اذا سقط الحاشا ويهيك الما الذي يخرج
من البرزخ يستلصق وهو بالما في اليم وشك في اليم
والصدر وما التزوج لم ينج منه لانه يخرج من اليم والشم والعظم
في كالحاشا لانه يطوى بده احد الى الودم لما في اليم
وهو اصغر من الودم وان لم يخرج من اليم في اليم يكون حاشا لانه
صاد الا ان من حش اليم بالما الما الاخر اذا سئل الما في اليم
انه طاهر كالحاشا **مسألة** ولو لسع رجل في اليم ينج

ادخله من ماله من الاكل في يومه من الاكل من غير الحاجة
الى خوف الماس من نول الاكل في ناله طاهر كالحاجة وهو ياتي
له حسنة واجابة وهذا لو تكلم بما من نول كالحاجة والحاجة
مسألة واذا العبد المذنب على راتب زوجة المخرج واكثر حتى
صلته لا تكون في حكم الاكل نظير ما بالاستحالة كما اذا استحال

وللمذنب اذا اكل من ماله ما لا يعود طاهر وهو قول
وذكر الميراث لله مدرس الله زوجة فقدا ما لا يعود طاهر وهو قول
مالك وليوسف وسوا البيهقي المادي المخرج زوجة للمذنب وعلى هذا
المذنب الذي يكون في اصوات المشاء اذا اكل من ماله طاهر الا ان استحال
المذنب وخبره بدين القسطا هو لا يستلزم طاهر في حياته وماتة
مسألة وخبره بدين القسطا هو لا يستلزم طاهر في حياته وماتة

والسنة عليه على ان كل حيوان ليس له دم سائل فلو لم ياكل من ماله
والسنة عليه على ان كل حيوان ليس له دم سائل فلو لم ياكل من ماله
عننا وهو قول من يدرع قولنا فالسنة عليه الاخر غير الماهول
هذا خلاف الاجماع وهذا نحو الخزانة والزيادة والخفوة وكيفية الماهول
والطعام لا يعتد **مسألة** قال المصنف في الوصية عنه الذي يقع
هذا المراءاة طاهر بالرجوع فيه ودرجيا وميتة بخلافه وما وقع طاهر
كالميتة رتبنا ما نزل في حياضه وذا في **مسألة** قال المصنف
وج لو المصدق طاهر وماله ولو لم ياكل من ماله طاهر وهو
وعنه الميراث لله مدرس الله زوجة فقدا ما لا يعود طاهر وهو قول

فولش **مسألة** قال المصنف في الاضطرار اذا خرج من الخزانة
في حكم البقرة نارا نارا كان معفوا عنه فاما القول بالسنة غير
في حكم البقرة نارا نارا كان معفوا عنه فاما القول بالسنة غير
معفوا قال المصنف في الوصية عنه الذي يقع في الجمع زوجة للمذنب
السنة والنية ذهب الحنفية والنية اشان المادي المجمع زوجة للمذنب
وهم الراعي طاهر عبد الوثيقا لله مدرس الله زوجة فقدا ما لا يعود طاهر وهو قول من
منهية ومثله ذكره في السنة طاهر على اصله على علم وهو قول من
وعند من ماله حتى المصنف في الوصية عنه الذي يقع في الجمع زوجة للمذنب
المجمع قال المصنف في دم الراعي طاهر وسوا البيهقي المادي المجمع زوجة للمذنب
فله معفو **مسألة** ودم النجس عليه وسوا البيهقي المادي المجمع زوجة للمذنب
قال المصنف هذا عينا حنفية اذا مضى بعد مضى منه

فاما العذر من حطر طهره في الخبز من ماله الذي منه في السنة
الاخر نص بحاسته قال المصنف في الوصية في الاحتياج الى هذا الماهول
لا يباع اصله اذ لم يدرهم معفو وحكم المصنف في الوصية
عن وعن وطان دم الموطا طاهر **مسألة** فصل للميراث لله مدرس الله
سودم البقر وسودم النراعي طاهر وهو قوله في الميراث لله مدرس الله
فصل في الاكل الذي منه في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
الذي منه في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
ما كوال الخبز طاهر عنده وم علمه لا ياكل من ماله طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
الطير الى لا ياكل من ماله طاهر عنده وم علمه لا ياكل من ماله طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
وهذا كالمصنف والباقي في الخزانة والعزاب ونحوها **مسألة** ونزل الاجاج
والطبخ والاطهارة اجاج نال المصنف في الوصية بحصول الذهبات
نزل الاجاج والبطاخ غير عديم ماله وصله من ذهبه على علمه في السنة طاهر
وسوا البيهقي المادي المجمع زوجة للمذنب في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
عن العتمة على علمه وروي محمد مصنف عن العتمة على علمه في السنة طاهر في السنة طاهر
واحد للسنة وابل وادب البقرة على الميراث كالميراث في السنة طاهر في السنة طاهر
الربايع والقضاي ونحوها من الميراث في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
في الاسواق والميراث ويطهرا الخبائث والقضاي في السنة طاهر في السنة طاهر
الاسحان لبعض بحاسته مال والاخذ بالاسحان او في عديم
لغوه صلته على علمه ما اسحنه الميراث لمعونة الله حسن
ومعونة الاسحان عنه هو العذر عن ادب الفاسد في السنة طاهر في السنة طاهر
نحوه هو العذر من ان حكمه في الاجابة حكمه بطاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
قال المصنف في الاخذ بالاسحان او في عديم الميراث في السنة طاهر في السنة طاهر
وعن من العتمة على علمه في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
علمه في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
حكمه في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
الاجاج في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر في السنة طاهر
له يوسف وسوا البيهقي المادي المجمع زوجة للمذنب في السنة طاهر في السنة طاهر

[illegible]

الخف لعمام الحديث بالانقطاع على غسلها **مسئله** ووضوء
 يصح للمريض والعاقل الذي وهو يروح ويصراغ اعظم ان الطهارة
 لا تعم على النية **مسئله** قال السدس طرقت لا يصح من الوضوء
 وضوء للمتلل وخرجا على غسله بل انه لا يصح منه الوضوء الا
 للمريض **مسئله** قال شاذ الوضوء ان يدعى بغير طهارة
 وان ظهر كانه استعمل اعادة الوضوء وان طهر بغير طهارة
مسئله واروى ما عده انه معصوب مكان مباحا او ملوكا له لا يصح
 وضوءه كالزوني وحلانيته مسلوما وخرجه في الزوني مباحا وهذا
 اوضح في رواية كان باعقده معصوب كان ملوكا او مباحا فانه لو
 فتحا والميتة منه على الوضوء ما المعصوب لا يصح وضوءه ونسبته
 او سال الله قال المعصوب وضوءه لا يصح لانه ملوكا ومسله ذكر الكحل
 واروى عنه انه ملوكا ومباح كان معصوبا كان وضوءه مباحا
مسئله قال المعصوب الكحل لا يصح وضوءه ولا وضوءه لغيره
مسئله الوضوء ما المعصوب لا يجوز بالكلية والوضوء لا يصح وضوءه
 المستعملة للعلم وعدا محابا السكبر والمعاذ **مسئله** الوضوء ما
 المستعمل غلبت الحائض ما ذكره في الطهارة ما كان في
 حياء ما طفا لا ينجس وضوءه عليه لا يجوز الوضوء وهو طاهر
 وغندج هو نجس **مسئله** ولون الماء سجلا ولو كان بخذا مرة واحدة
 قال شاذ الوضوء على طهر لا يصح الماء مستوعلا **مسئله** واروى ما عده
 وحاشية لا يصح مستوعلا لانه لا يؤمنه فاما راعى لانت غسلات
 قال الشاذ اذا جعل الزيادة عادة كان حينا وضوءه على ما روى
 للشيخ على الرسي رحمه الله من حوازي الزيادة ونحوه انه لا يسوء الغسل
 في الثلاث **مسئله** اذا غسل العوض المائي روي عن بعض
 لاول احسن المالحديد كان مستوعلا ولم عزه وان كان اقل اجزاء فلو كان
 فيه الزاوية وهو من عاد الاستعمل ليس بطهرت وهو يروح وماله
 طهارة للعلم اولا وقولم الاجز هو طهرت واما على قول من الاستوعبت
 ان يشتر الاجزاء منه سقط حكمه قال من سارجه لا الا ان يروح الخف

معقول بعد الاحراز كخبر العزاء والموت السري لمن العلة **مسئله**
 واذا حال المانع العجز عن الوضوء لعزب وخوة عند حي ولا
 مسقه فيه ولو جحد الفنع منه وكلام السيد بالله عجله واما في تنج
 النجس فيوض الله عز وجل ومثله حكم الظاويج والرجح وهو في الامام
 ونج وذكر السيد في الترخ انه لا يوجب طهارة في غسله ما لم يخالطه
 ونسج جمع الرايز واجتنب عند السيد ونج ذالموبد بالله عليه
مسئله وما لا يوجب طهارة في الغشاء والرسول وعنده في طهارة
 عليه السلام في معون الرايز والناظر وان مسحه كله نجس وعنده في
 مسحه ذبح الرايز والاسبقا في فضل وعنده في ذبحه ما يبيح في اوله
مسئله واما ان تقاطع الرايز من السعرة والرايز والنجاسة
 سعرات وعنده في غسله والله وحج هو للسنة من مذهب
 بعينه وعنده في غسله وان لم يوجب التحلل والاع يحسن ان يركل
 كذلك وعنده في غسله وان لم يوجب التحلل والاع يحسن ان يركل
 من النجاسة وهذا اعم من ان تستاقط عن الرايز من السعرة هذا كله في
 الوضوء فاما الغسل الحامية على ايضا لما لا الشهور والمستاقط
 والسنة في مذهب خلاف **مسئله** ونسج مسحه الرايز في الغسل
 عند السيد ونج في الباطنة عليه السلام وسر وعنده في وضوء السيد
 الرايز من واحد ما واجبه فان مسحه الرايز لا يملكها ما وجد
 حازن في كذا السيد مبدون في حقه لله عز وجل له جعفر الزكي عن
 الموبد بالله قدس الله روحه ان مسحه الرايز من تنجس لا غير
مسئله في اللبس ان غسله الله بدلا من تنجس لغيره
 قال شاذل في النجاسة على المراه مسرت وجهها لهما اتصال الماء الى
 تحت السعرة لسوء الزوازع اذا طهر في نفسه ربه في غفلة لانه يدور
 تحت السعرة لسوء الزوازع اذا طهر في نفسه ربه في غفلة لانه يدور
مسئله اذا غرض السيد للموبد بالله في نفسه فطهر في غفلة لانه يدور
 وان كان مستلما لغيره السيد يحكي وعلى غفلة في طهارة فان غسل
 الطاهر حيا لا فلا في الطهارة سال السيد عليه السلام في مسحه السيد السيد
 قد واوه في طهارة يعني على الاول في كل نجاسة ونج عليه السلام في
 الاعاذه اذا غرض له المشك في الوضوء وعنده في طهارة في كل نجاسة
 عده في كل نجاسة اذا غرض له طهارة لانه لا يملكه

ان بعد تمام عمره مسك وعنده في طهارة في كل نجاسة **مسئله**
 وكذلك لو طهر امرأة وسكتة عذرا طهارة باخذ من المنجس في الكثرة
 واللبس بالله لا يوجب الوضوء والصلوة في ان جاز نكاحه الاخر حال طهارة
 سواها في المثال او ما عجز عن ان كان مستلما لغيره السيد في قوله الاخير
مسئله والزم بالله ان سكتة الوضوء في الامام المعصية كالحكم في طهارة
 هذا وكذلك في الرب **مسئله** في طهارة ناله اذا سكت ما طهره الاحياء
 فعنده في الاخير وعنده في طهارة عليه السلام وما لا يوجب **مسئله**
 في اللبس في حاله ولو سرح في الصلاة في عرض له المشك السيد
 فانه مضمرة ولا تشافه في الحرجه تحت الاحتياط فلا يفسد الاحتياط
مسئله في اللبس في طهارة الله وعنده في طهارة اذا سكر الحرجه في ترك
 لعمال الطهارة في طهارة وما لا اذا سكر السلس عاد الوضوء والصلوة وهو
 قوله بالله الا لا قوله الا حرجه في طهارة الطهارة في ذلك
 سواها كان ما سكتة في طهارة العلم او الطهارة **مسئله** الرب
 واجبه في الوضوء عبد الله وعنده في طهارة عليه السلام وسر وعنده في ذلك
 لا يوجب **مسئله** واذا لم يجد الماء في كثر الوضوء في كل نجاسة
 وعنده في الباطنة والموبد بالله عليه السلام في كل نجاسة والسابع
 ورواية عن ابيه بوضايفه وبنية وهو في كل نجاسة في كل نجاسة
 به ولا يوجب وهو في كل نجاسة في كل نجاسة في كل نجاسة
 وعنده في الباطنة في كل نجاسة في كل نجاسة في كل نجاسة
 والمباصرة والموبد بالله عليه السلام في كل نجاسة في كل نجاسة
 في كل نجاسة في كل نجاسة في كل نجاسة في كل نجاسة
 العلم بالعلم يكون سقا اذا السعة الحيا لا بالسعة لعبد الوضوء
 طهارة المعصية عليه قوله بالله الا والسعة قبل الوضوء لو صا
 وهو لا يوجب طهارة وصالته على القول في طهارة في كل نجاسة
 ايضا لا لا حرجه في طهارة في كل نجاسة في كل نجاسة في كل نجاسة
مسئله عند السيد وعنده في طهارة في كل نجاسة في كل نجاسة
 في كل نجاسة في كل نجاسة في كل نجاسة في كل نجاسة

المراءاة في الصلاة
 في كل نجاسة
 في كل نجاسة

والعزم عن المسئلة لم يمسك وان كان بعضه صغير **مسئلة**
والعلاج لو لم يستعمل مائة والثمن او ما عظمه الحاصل في البطن
لا يمسك بل يكثر الجحش والالام والمضرة لانه خرج في الكا والسرير
مع الغلابة الحزم فسق وروي عن ابي بصير علة وغلبه الله **مسئلة**
عن المطر في البشاخ **مسئلة** والاسم رازع الحزن لا يكون
كثرة ما ينش عن احد قولهم بالله وهو قولهم هاس ولا يمس عيونهم
وعترة في الماء يكون كذلك وهو قول الماصر عليه السلام واصحابه
مسئلة قال الماصر في الوضوء وعنه مع قول المويدي في الطهارة
ولست بعلمه لا يبالو كان عتاده لا تنفست بالثوب بل هي شربا كسرت
العورة خلافا للتمس وبقي الماصر عليه السلام فان الوضوء عتاده
عنه وولما ذكره ثانية **مسئلة** والتمس في الكا في الماصر
جما لا ينافيها است عتاده محض بل شرط وضع عتاده خلافه
والتمس والماصر عليه السلام **مسئلة** واستماع صاحب الكثرة من الوضوء
لا يقول الله بعض الطهارة وان فلاه لغيره لان القول بذكر
الاحتاج والاحتاج اما نراي في بعض الطهارة احداث المدة هذا
على قولهم بالله او لان المدة بعض الوضوء وعند الماصر عليه السلام
لا يصح الماصر ايا لان طهارة عن عتاده كاستمارة على المسق
قاله بالله وهو العتاة الا ان اترك العتاة لان الاحتاج العتاة على اصلا
الماسق وطهارة نص قال الماصر الوضوء اعز الله ولعله اراد
اجماع الفقهاء او في المسئلة **مسئلة** ولا خلاف ان الوضوء يسقط عن
ذمتهم وان لم يمسك واعلم **مسئلة** التوبة هي حزم عن عصية كانت
معتقة فلو اخرها وتو لا يحسن زيادة عيوبه عزم بالله
ولم يمسك وعلمه الله عتاده الحزم وواحي القضاء ولم يمسك
احتاج له هاشم حتى يبار عيوبه قال لو لم يمسك المصنف في
مسئلة عتاده هاشم العزم اذا استأدى المعزم في وجه العتاة
مؤثره على الاطلاق وان كان لا يناديه في وجه المصنف وليس بعتاة
وعنه بالله هذا لا يصح والكثرة عند لا يعلم بالعتاة عتاده
الاختام واما ما علم بالعتاة الشري بالمطوع **مسئلة** وماذا لو لم

والتمس في الكا في الماصر
جما لا ينافيها است عتاده
محض بل شرط وضع عتاده
خلافه والتمس والماصر
عليه السلام

المسئلة في الاذلة لو اربك عصية لا يعلمه كبره بعض طهارة لعنه على
قوله العتية وكذا عتاه اصله عليه السلام ايضا لا الطهارة السنية
مطل لا عتاة في بعض **مسئلة** قاله بالله من خرج الدم منه واحول
استانه ومنه من خرج في ذلك عتاه وان كان سبيل الماصر في بعض
ومن هو الماصر من مدهته ومنه في عتاه عليه السلام وذكر المصنف
قال المصنف عتاه على الزين بعض **مسئلة** قال المصنف في الخروج
من ذكر الرجل قبل المراه لبعض الوضوء وان خرج من اخر اجده بعض الوضوء
ومثله بعض التمس عليه السلام ولا المصنف لا يبالو في الوضوء على الحاشية
ولكنه في اخره مع فوا اذا كان سبيل في السبيل عن بعض
مسئلة واذا قطع الموضي حله واسئل يمسك حتى ياربط في الموضع
لعنه لا يمسك ذلك الموضع لانه يكون عتاه هذا منه حتى امانا جمعا
والمراد اذا خرجت طوبى مع الطم او الفتن **مسئلة** واذا احتاج
حدي في حزم وحيد لطفه لا يبالو في الموضع الا في عتاه مصر جان
تركه **مسئلة** واذا احتاج في مكان الموضع العتاة في سبيل فلو لم
هذا لا يبالو في حزم الله عن عتاه ما لكته **مسئلة** العتاة اذ يصح
اسمع الوضوء لانه اذا سقط من الوضوء لست الدم من موضع مصر
مسئلة واما المنة اذا مضت بطهران سأل الدم عن اسر الخرج بعد
ما طار في بعض الوضوء لا يبالو في التبتا او عتاه الداعي في حزم الله
مسئلة واذا احتاج المصنف ما لا يبالو في بعض الطهارة
اذا كان في حاله في حزم الله اذا احتاج المصنف في بعض الوضوء وان عتاه
يست بطهران عتاه طهارة انه لو لم يمسك بعض الوضوء والتمس
على الطهارة لا يستل ان لم يمسك في بعض الوضوء ما لكته قال المصنف
حزم الله وهو الاقوى على اصلا ولعله ما ماله في المصنف
اذا احتاج طهارة حزم الله لا يمسك في بعض الوضوء وان كان سبيل لو لم
وهذا حسن ايضا لان ما اخذ سبيل في المصنف الماصر الله **مسئلة** قال
الشريف في حزم الله ولو لم يمسك في المصنف في حزم الله
بعض الوضوء ولو عتاه في الاحليل عتاه حزم الله في بعض الوضوء
الذي في البول لانه بعض الوضوء لا يمسك في بعض الوضوء ولا يوجب حزم الله

مسألة في الحسنة إذا لم يذكر في قصة الألف بعض الرضوخ
لا بد من حكم الطاهر فالرضوخ ههنا **مسألة**
فيما بين الجن ولو حشا بسطنه أحلله ولو لا العطنة كرج المون
كأن يترده ولا بعض وضوءه وأما بقوله إذا جاز العطنة فلا بأس إذا لم ينزل
طاهرهما فأما الطاهر في بعض طهارته وههنا عينا وقوله إذا
ما باله في الدم **مسألة** ذكر أبو بكر الذي لا يملك العليل إذا لم يظنه
من الخرج لا وضوءه وههنا عينا **مسألة** في موضع
الخراج في طهارة كان غسله الماء ما صار دم بسنم سأل
البريد ذلك الملك ولو لم يستل بعض الرضوخ **مسألة** والموضع
إذا خرج من موضع من دونه في وقت واحد ثم وضعه وحده
سأله في بعض وضوءه وكذلك خرج من موضع واحد
أو دلت أنه سببه غشا يستل الإطعام في كل مرة دون ما يستل بعض
وهذا لا خلاف فيه ولا يصلح فيه قوله صلى الله عليه وعلى آله الرضوخ
دم شابل وهذا ليس سائلا في شيء عنه شجاعت كل أجزائه دون الرضوخ
فإنه لا يملك بعضه البعض في جعل وضوءه أو سحاقا وكذلك بعض
فإنه لا يملك بعضه البعض في جعل وضوءه أو سحاقا وكذلك بعض
المويدة الله عليه أنه إذا لم يمسك لافه لم يملك ذلك أنبأ وألنا لا يملكه
الغتم وهو الأصح من قوله الآخر وكذلك دخل إذا لم يمسك بعضه
لا يملك في كل مرة إلا يمسك لا يملكه الذي والوجه في الجميع معانته
ولا يلزم على ما قلنا صغارا لأن الرضوخ إنما يجمع لأنه ليس على العنان
وهو قوله صلى الله عليه وعلى آله أنه إذا لم يمسك لافه لم يملك ذلك أنبأ وألنا لا يملكه
وذكرى فإن لم يمسك الله طائرا حدثا **مسألة** لا خلاف أن الحاسة
الحاجزة من السلسل بعض الرضوخ طيلة كائنا في كائنه دهاكا وأورد
الحاجزة من السلسل بعض الرضوخ طيلة كائنا في كائنه دهاكا وأورد
إذا كانت بعضه بله أو عرفها من الحاسات وأما الخلاف إذا خرج الدم
من غير السلسل فعندنا أنها بعض الرضوخ وهو روي عن المسهر من ذهب
أما حادثة لا بعض وهو يروي ذلك من هذه المسئلة مستندة على الاعتناء على
بالحاجزة لا يخرج عنه الاعتناء بالخرج لأن الخارج ولما نوله صلى الله عليه
وعلى آله في حادثة الجعل يخرج في ذلك وما صلى الله عليه وعلى آله في الحاسة
لوضوئي لو تم طهارة فأنه من غير جعل العلة غنود الدم سئل

عنه فلو ما ساركة في العلة ساركة في الحكم كماله المنة أنما من الطواف علة
والطوافات فكل ما ساركة في علة الطواف ساركة في طهارة السورة وحده
بوالداسة علة الساركة لا بعض فذلك كونه كالأثر وعكسه البول
مسألة لا خلاف أنه إذا خرج من رجل الحواجر صرا أو باره العلة أو
أو باخر الدم وما ساركة أنه يجوز تركها مشيورة ولعلها جملها
مسألة ولو خرج من الجوف عدم بانه ومثله ذكر في المني وذكر
في الاحتكام على علة الجوف وهو للسطح وع علة للظلم **مسألة**
فأما إذا لم يخرج من جوفه صرا الآخر في الدم فظلم فليس بدم والله قول
مبالغة لحياتها سأل الحواجر فاما إذا لم يخرج من جوفه صرا الآخر في الدم
مشيورة ولا غسل جوفها ما لا يلزم من العلة وهو الآخر علة من حيث لا يدرك
فمنه في كونه أن يخرج من جوفه علة ما ساركة وعلة ما ساركة ولا يلزم من العلة وهو الآخر
فمنه في كونه أن يخرج من جوفه علة ما ساركة وعلة ما ساركة ولا يلزم من العلة وهو الآخر
بأنه في القول الآخر جملته ولا سأل في خروج الدم ما لو هو أو لا في جمل الحواجر
عنه علة إذا لم يخرج صرا ما لا يلزم من العلة وهو الآخر علة من حيث لا يدرك
في بعضه للطهارة فقديم المجمع عليه على المطهر روي في الحواجر ولو في الأول
أذا لم يخرج صرا أو لا في العلة منع دليل الحواجر أو لا في ما ساركة
في الحواجر كونه الجن **مسألة** إذا لم يمسك لافه لم يملك ذلك أنبأ وألنا لا يملكه
الغتم وهو الأصح من قوله الآخر وكذلك دخل إذا لم يمسك بعضه
لا يملك في كل مرة إلا يمسك لا يملكه الذي والوجه في الجميع معانته
ولا يلزم على ما قلنا صغارا لأن الرضوخ إنما يجمع لأنه ليس على العنان
وهو قوله صلى الله عليه وعلى آله أنه إذا لم يمسك لافه لم يملك ذلك أنبأ وألنا لا يملكه
وذكرى فإن لم يمسك الله طائرا حدثا **مسألة** لا خلاف أن الحاسة
الحاجزة من السلسل بعض الرضوخ طيلة كائنا في كائنه دهاكا وأورد
الحاجزة من السلسل بعض الرضوخ طيلة كائنا في كائنه دهاكا وأورد
إذا كانت بعضه بله أو عرفها من الحاسات وأما الخلاف إذا خرج الدم
من غير السلسل فعندنا أنها بعض الرضوخ وهو روي عن المسهر من ذهب
أما حادثة لا بعض وهو يروي ذلك من هذه المسئلة مستندة على الاعتناء على
بالحاجزة لا يخرج عنه الاعتناء بالخرج لأن الخارج ولما نوله صلى الله عليه
وعلى آله في حادثة الجعل يخرج في ذلك وما صلى الله عليه وعلى آله في الحاسة
لوضوئي لو تم طهارة فأنه من غير جعل العلة غنود الدم سئل

نضل اذا انزلت السبيته وهذا قوله اذا لم يحكمها اربوضا ونضال الامه
 سلاتن بالدم واما اذا استعمل الرضوض للصلاه والدم مقطوع لم يحكمها ان
 تقبل في سلاتن بالدم **مسئله** والمزلف اذا لم يكن الصلاه واجبه فاذا
 لم يفته ان يترفع عن ان يوضئه باخره او غير اجزه لان الصلاه واجبه فاذا
 لم يسه الا ان كانت واجبا كالحج والعمرة والفاضة حج المرأة والا على ولسا
 حال ما يفته من الروح او شرى كالحج والعمرة والفاضة حج المرأة والا على ولسا
 عباد ولا يخله الساب كالصلاه فلما المصود هو الصلاه فاذا لم يفته
 بالساب في الطمان جاز غفران العزض لا يعزب باليبايع في نفس المصود مع العز
 الغفران في الزمان فانه عزى بها اليابه لا المصود منها معصا ما كان
 وكلفه الرضوض المصود القربا لله تعالى باسك المشا
 غايه وجهه فان فيه طلبا لاجزه على العباد لا يجوز ان لا ذاك
 على الاعضاء المحصنه فان فيه طلبا لاجزه على العباد لا يجوز ان لا ذاك
 والتماد وعلته المرات فلما الوجوب سوجه المزلف على الاجز
 والتماد وعلته المرات فلما الوجوب سوجه المزلف على الاجز
 الا ان سعت الوجوب على الاجز كان لا بعد الرضوض ولا في وضئه به
 هذا لم يحزله الاخر **مسئله** فاللصاح يوسف والاستاد وحملا لله
 النباه في الرضوض جاز عن الموبد باله وسروا في العضاء والتماد في
 محال الفقه والاصح المحدث اربوضا سفته لا ذاك العمل الكي
 من باب الامر **مسئله** واذا امر عن الرضوض فانه يرضي الرضوض
 والعمد والمافر لمعمل الماع اعضاءه وعسلها كما ان الزمان سوي
 صاحب المال والكل في حال العفر وعلى العمل لا خلاف ان النباه
 في النبوه لا يدخل الا ساق في امر وضع **مسئله** واذا رأى رجلا
 في ثوبا ليس له مروضيه للصلاه وجب عليه وضيه اذا كان بالوضوض
 دول على تقديره وبه ولا خلاف ما في وضيه من تركه **مسئله**
 والعارض ذبولوا مع الحاضر مروضيه الا باخره لم يحزله احوه
 لعل الميت والحكم من سبط طاعة لم يحزله احوه لان العزض على الميت
 فاللصاح الوضوض لا يراه لم يحزله احوه لان العزض على الميت
 لا بالوضوض على غسل الميت فانه لعل بالعارض لا الميت **مسئله**
 لعل الميت باله في العزض باله لوضوضا باله وهو عارض على سفته
 من سفته الف والوضوض العظمي لم يحزله الرضوض بل في الضيم حال

ولا يضر لا محال ما فيه لكر هذا فاست للمذهب **مسئله** فالله لا بد
 اذا كان عظمي السمز وهو حيا والعطش المودي له الماء لاصح حيا
 ولكر فاست للمذهب بعض انه لا يضر الوضوض وذكر لسبط في الشرح انه
 يضر الوضوض لان الماء لا يستعمل في العطش على ان يفرق عن
 يكون المزاد به اذا كان العطش عزم موجود في الحال فان كان العطش
 حاصلا فالج ما ذكره الموبد باله **مسئله** فاللصاح يوسف والاستاد وحملا لله
 كما زاد واره الى السلف على ان الصلاه حال ما لم يكن عليه الاعلان
 ان في وقتها بعد زوال العزض والا لا يضر علفا من الحاضر ما لم يكن
 لا للمز ما لا عاده **مسئله** والحد من مكر وضوه ست مرات فغربت
 حال من مكر وضوه ست مرات فغربت حال من مكر وضوه ست مرات فغربت
 من الضيم والسبي عزم واجبت من المدين والرجل **مسئله** حال عزم
 عزم من لم يرض عن الطمان به سفته وضوه فان لم يكن ولا يضر
 من وجهه سفته في اخره الساب ولف على يديه حقه في سفته **مسئله**
الاعتبال علف على الاعمال السميعة الاعمال في الرضوض واحد
 في الرضوض وما ذكره الحزب في السميعة فخر على الذكر حرم ما لا يضر
 ولا سراط الذكر واليه فان وحولها لضر في الاحكام وضوه الحزب
 ان اليعتبال السميعة الرضوض في الضيم لعل من الرضوض ساسا فاست
 دخته وان رثما علفا لم يحزله الرضوض **مسئله** ولعل في الحزب اعضاء
 للفت والحاضر في رثما علفا لم يحزله الرضوض **مسئله** ولعل في الحزب اعضاء
 الطمان ودوي الرضوض والاعتبال عند غسله جاز ذكر من **مسئله**
 حال جدير خطفه في كات ذير على علفا لعل من الرضوض ساسا فاست
 في العزض من الحزب للرجل يصاح والمزاد اصاح وضره حال من سفته
 لعل من كات يرضي الرضوض للصلاه وما والمزاد اصاح وضره حال من سفته
 الما للوضوض والاعتبال لم يرضي الكاب ولا اليسته ولا يضر الا جاز
 الحاجة ودوي عزم انه حال يرضي الرضوض وطلان فان لوضوضا باله احوه
 وان لوضوضا باله من رطلان ولم يرضي وضوه لم يحزله احوه لان العزض على الميت
 مذهبه الا يراه انه معد للاعتبال اصاح وللوضوض **مسئله** اذا كان
 الخ على الطمان والارض او على آله وهو لا يضر وبه ولا يضر الحاضر سفته
 ولا غسل عليه لانه عزم على سفته حيا لاله في هذه الواضح وان كان

علفا على الصلاه باله

[illegible][illegible]

في القبر جازيه للصلاة عندنا ما ذكره **مسئله** اما اذا كان
في الماء عندنا عند حيث لو صار اليه استمكنه الموضع الوقت لم يجز له التيمم
فان كان تعويذ الموضع الوقت لوازاد المصير الى الماسم وضاه لانه لم
يتم من المات في الوقت **مسئله** ولا فرق بين ان يكون حاضرا او
متاخر في وقت الموضع والمات وهو في الصلاة لا يخرج منها اذا
علم انه لا يمكنه الموضع الوقت والحال في وقت كالحالات **مسئله** لا
يتم المصير عندنا بالثقة هو تمكنه من الموضع الوقت وان
لم يتمكن الصلاة اما اذا لم يتمكن من الموضع الوقت جاز له التيمم
مسئله والحج احتيج ان يرفع يديه لا على ان يركب البركة
على ما ائتمن يركبه من غير علم بالذبح وفي المسئلة خلاف في وجوب
وجبه ورفع يديه من وجهه اما خلاف في وجوبه لا فرق بين ان
ان يرفع يديه على اسفل الماتية اكثر البركة او اقل الماتية ولم يثبت
المصير بانه شغل الماتية الموضع الذي لا يحسن المصير في ذلك
الوقت ولا فرق بين ان يكون في ذلك بعد الزيادة او كراهة وتزويده
في ان انا حكم بالذكراه وهو قول شر وعند اركان هذه الذي حكمه
اسئلة المات استعمل المات او لا فلا مال او يوسف اركان هذه
لم يجز له التيمم لاجل البركة وان كان في السفر جاز له التيمم وانما
الخلاف في من هو عندنا لا يستعمل المات او لا في عتق واحد
لعتاده واحد وعند جمع بينهما وان اجد المات او العتق **مسئله**
مالا اجدنا اذا احتيا بالمات والمات هذه لا يلزمه الا ان يرفع يديه
عند عتق عليه يرفع يديه وح وقال ابن ابي في احكام عاده في السفر
على قولين وعندنا بالثقة يلزمه الا نكاهه لانه لعقل من العتق الذي
والا فمما كان في احكامه في السفر **مسئله** فان استمكنه الموضع
عتق موبنه بلزمه التيمم على قولنا التيمم على ما كان في السفر العتق
المعتق فان كان المعتق عتق اعضا التيمم لزمه التيمم جاز له
المات حكم احكامه ولا يستباحه صلاة وقتها هذا اركان الحج
استعمل الماتية اعضا التيمم لم يجب عليه التيمم لاجل انما او ما يصلاه

منه ما ذكرنا **مسئله** مال السفر على حذره اذا اتم ولا على انما
اروي عن عبد الله بن جابر او للصلاة فان يوي للحجامة لم يجز ووجه الاستيفان
لان التيمم سغوا لصلاة غيرها وان يوي بصلاة حذرا اذا الصلاة به
مسئله اما ان يستعمل الماتية اعضا التيمم من ماله لانه اصله ليس
بذلك **مسئله** مال الصالح لو سفيان بن شبيب لم يجمع بين يديه
ما الا الوجه واليد في ذلك يحسنه ان يرفع يديه في الصلاة
طهارة اما اذا عاده طهارة بعد تمام المات في الوقت جاز له الحج من
الصلاة **مسئله** الحذرة انما هي الحذرة وتوفي في منة استباحه الصلاة
اجزاء ولو قولنا كانه الا ما كان **مسئله** لو ذكره بالثقة في وجبه
والعتق من علم انه كراهي رجعت عليه الا عتقك في ان يرفع يديه
ومن الوجه عندنا ان الوجه يرفع الحذر في الصلاة الواجبة والواحدة سوا
قالوا عتقك حاشد على ان يرفع يديه من كراهية لصلاة العتق اما عتقك
الموجة والعبد يرفع يديه بغير موضوع لرفع يديه في الصلاة
كان على الطهارة كالا من لا عتقك في الصلاة العتق من وجهه على ذلك
فوجب عتقك عتقك لجمع الصلاة بغير رفع يديه في الصلاة العتق من وجهه
الحذرة ليدل المسجود ولادة العتق من وجهه في الصلاة العتق من وجهه
مسئله على ما حذر الاستيفان كان احيى حذري في الصلاة
حذابه مسائل في رفع يديه على ما ذكره يصنع به قال يرفع يديه
ذكره في الشرح اذا روي عنه التيمم في الاطلاق عتقك اذا الصلاة
يخرج عن الصلاة لم يوافقك العتق واجبا علمنا واعتدل في عتقك
الا اذا اواه كالحذر العتق من وجهه انما هو لرفع يديه في الصلاة
مما رعاها من خلف اليد وعتقك في وجهه والعبد ليس في الصلاة
فلا خلاف في العتق الواجب **مسئله** مال الحاج يوسف اذا لم يصبه
لم يكتف الا عتقك لاجل انما اعضا التيمم مال الحاج يوسف اذا لم يصبه
وجهه لثقة لا يرفع يديه لثقة لا يرفع يديه لثقة لا يرفع يديه لثقة
وتكون احوط كالان يرفع يديه لثقة لا يرفع يديه لثقة لا يرفع يديه لثقة
ان التيمم في اللغة غشاه عن القصد والذوات في التيمم غشاه عن القصد
الماتية باخره لثقة لا يرفع يديه لثقة لا يرفع يديه لثقة لا يرفع يديه لثقة

[illegible][illegible]

[illegible]

سنة في الزيادة اذا زاد الحام في الصلاة وهو يوم عطلة من صلاة
سنة وقال الله تعالى فيكم قالوا نعم فليكن كما سمعتم من ربكم
جاء من العزلة يعني انهم لم يذكروا الصلاة ولم يذكروا ان الله تعالى
سنة في الصلاة يعني انهم لم يذكروا الصلاة ولم يذكروا ان الله تعالى
على ذلك النوع بعد هذا وهذا في الصلاة في الصلاة في الصلاة
الشريعة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
فاما في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
سنة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
ومع ذلك في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
سنة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
يدخل في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
ومع ذلك في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
فان جعل في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
المعينة وانما في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
سنة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
عن بعض من علم في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وهو العزلة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
من روى الله في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
من روى الله في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
الذين في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
سنة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
ذكره في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

سأردنا أيام الأسكان على الأيام التي سماها الخليلوس والحضر
 في حصصها دون الحضر والأيام التي تكون تعبارة على الأيام
 في أيام العباد. وكله العز من أيام الأسكان وأيام العباد. وكله
 ذاتها لثمة معها باليد كالحصاوان أفضل من سخاصه أركانها من
 وأيام الأسكان ذاتها لثمة معها باليد كالحصاوان أفضل من
 أفضل من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان أفضل من
 ارتفع إلى السكبان بوعلى من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 ذكره الميراث من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 الطين من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 العبد دون الوقت فأذا كان ذلك معبارة العبد بالوقت فهو
 قال سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 الأسكان من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 جميعها سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 أن ذلك من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 فوق عبادتها حصرا ذكرناه أيضا دخل في سخاصه لثمة معها باليد
 قوله أفضل من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 فأردت عبادتها حصرا ذكرناه أيضا دخل في سخاصه لثمة معها باليد
سفإن أيام الحضر على أيام العباد. وأيام المبدأ وأيام الأسكان
 قال الباع من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 من أيام الحضر من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 أن العباد إحدى إلى الألف عام وهي من سخاصه لثمة معها باليد
 من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 والمطال من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 وتكون من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 المزايا من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان
 من سخاصه لثمة معها باليد كالحصاوان

[illegible]

موقوف الخال سطر ثالث الآية مع أحدهما ليعرف بعضهما عن الآخر
مع الخصم للآلة الحال والمزدد من الزمان في حيز آخر من القدر
المطلق من الزمان كان اسم الزمان سائل الزمان والواحد
من حيث التسمية كونهما أعطيناهما حكم الخبيران المطلق دون
الملك بغيره الشرح والبرهان في العشر فقص على الزمان كونهما
الملك فاما انام المسألة بعد كونهما في الكتاب في الملك فذكر
مسألة فاما انام المسألة بعد كونهما في الكتاب في الملك فذكر
انخصر بها في السطر في الملك لا يحضر دور سبع سنين فكله
في سبع سنين فاما بدونه فلا ودلنا انخصر في عشرة سنين
الوجه بان لا يسمي عام المتدبر انام العادة لأن العادة لا يجوز
المعادرة إلا في حق وأعلن وقوع الشاركة بيننا في التواضع
الشاركة في الآية فالحق شاركة الكا في الملك فواقعة في الآية
وكلها في منع البيع والبيعة مع الآية ما لم يتبع بعض الأحكام و
ومنازعة في الأسامي **مسألة** فاما الخلاف في المسألة إذا أرادنا
على العشر بعدنا ترجع إلى عاده فزادنا إحكاما عينا فانه تعلم
عادي من ترجع إلى التواضع عننا وهو قولنا في البيع فإلّا غير
إلا التواضع جميع الأحوال ما لم يزد أحد وليه من غيره فإلّا غير
وهو قولنا في قوله لا يجوز إلا على عادات الناس
أربع ما لا يجوز فاحذر الصلوة إلا في وقتها وهو لا يفسد
زواج العشر في العبد بالأمة **مسألة** فاما حلفت على ما
في العلم والقرعة فاما ترجع إلى التواضع عاده لأن الأصل في هذا الباب
أنه لا يحضر في العشر في من التواضع ترجع إلى الأصل من سائر
أحلفت المحرم لأن الأصل هو الدية **مسألة** فاما علم أن سائر
العلم والحكم والأسماخه انما سائر غيره لا لغو به عنها
ومثله كذا في سائر الشرح وذكرنا أيضا ما يدل على أنها لغو
سائر اسم الغلو عا ولا يحضر في الطهر في اللقمة لأن الغلو

2. اللغة في اجتماع معال فثبت الملك الحصري حقه وفي
تصنيفه بأدب من رتبة اجتماع الماهيات وهو المسمى
في الوجه وبشي الطير في اجتماع الاربعة اليك **مسألة**
واما الاستماع هي ايام اقل الطير لانه يصح ان يكون بها حصر
في ايام الاربع اسبوعين وما دون ذلك فهو
من ايام الاستماع وكذلك ايام الحلال في ايام الاربع
والجبال اجتماع عندي اقل عام يكون فيه وهو الحاشية كما هو ذلك
وعلى هذا ينبغي ان لو ان ايام كانت اعدادها خمسة ايام
من ايام الاستماع في ايام عشرة ايام بان اسبوع العاشر
وان فاذا ربيعة كان اسبوعه وهو
فوزيد عن علي عليه السلام في مال الحاصل ان اريد بها كان ذلك حضا
اذا كانت العشرة **مسألة** في الاجتماع الحصري والحصل عنده وهو مذهب
الشيعة وبشي الماخوذ وزيد عن علي عليه السلام وحصر عنده ما كان
فما يحققنا الاصل فيه قوله تعالى ولا تاتوا حال احسن في الصلوة والركعة
محمدا في اجتماع الحصر لا الموضع وقوله صلى الله عليه واله وسلم
او طار لا تطا حال احسن في جمع ولا خال جنة في جمع في حقه عن
علي عليه السلام في جمع الحصر في الصلاة وجعل اليوم زيدا للولاء **مسألة** و
احلوا في الماخوذ من الحصر هل تطا قبل الاعمال او العزم في
زيد عن علي عليه السلام في جمع الحصر في الصلاة وجعل اليوم زيدا للولاء **مسألة** و
بعض الوجه **مسألة** في جمع الحصر في الصلاة وجعل اليوم زيدا للولاء **مسألة** و
وطفا والما في ايام الاربع المعاد في الماخوذ في جمع الحصر في الصلاة وجعل اليوم زيدا للولاء **مسألة** و
بعض الحصر لان العزم لا يجمع الحصر في الصلاة وجعل اليوم زيدا للولاء **مسألة** و
انما يطاع الله في اقل الحصر في جمع الحصر في الصلاة وجعل اليوم زيدا للولاء **مسألة** و
فاما الخلاف في اقل الحصر وهو ما في جمع الحصر في الصلاة وجعل اليوم زيدا للولاء **مسألة** و
ما حرمه حاله الحصر في جمع الحصر في الصلاة وجعل اليوم زيدا للولاء **مسألة** و
على اقل كان اقرب الى العزم ما عدا من ايام الحصر في الصلاة وجعل اليوم زيدا للولاء **مسألة** و

الما انظر احوال الوقت للتمتع بالزوج مدة لا تدركه كذا في الصلوة ولا في
 فتح الغفران ولا في غيرها من الامور فانها لا تدركه كذا في الصلوة ولا في غيرها
 لان التمتع للزنا مع نوا واسبغ من احوال حاج ابي حنيفة في ذلك
 سمى سبوا من النكاح **مسألة** قال اذا دأبنا غدا التمتع به لا يباح له
 بعد ما فعل ما به من ذلك ما في التمتع به لا يباح له حتى يمس الرجل المرأة
 ففعل الصلوة حتى يجد التمتع كذا في النكاح ولا يدخل النكاح في ذلك
 ففعل الصلوة حتى يجد التمتع كذا في النكاح ولا يدخل النكاح في ذلك
 بطل في الوقت **مسألة** في رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل
 اخضر وهو في حجة عند ما يباح له الفاحش او في حجة الاداء له **مسألة** في رجل
 احبها الفاحش والماء الوقت قال وقت الفاحش عسى للزنا واما الحجة
 تكون عند الزوال وتغيرها والذات من سائر اجازات جعل في غير المولى
 اما الحاج او المولى في سببها او ناهيها عما المولى وذلك عند الزوال
 فانها ان لم يزل في وقت الزوال او غسلت في الزوال عسى
 الاغتسال وهم النافعية في الحزب عن ج كذا في الاغتسال
 بعض هذا الحزب في طهها خلاف ذات الحزب من سائر حجة ذات
 حيزه ان يقع جميعها لعارض في حيز وجهه الا بعد ايضا ان يمس
 وقت الاغتسال **مسألة** في رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل
 بل يحرم المولى ان يقع الفاحش واما بعد ذلك الحظر الفاحش في وقت
مسألة في رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل
 كانت المولى بالذلة لوانها قبل قربة او مرة تركت الاذان **مسألة** في رجل سئل
 ان سألته ما دفعه وبه قال ابو الوهب المنيع بعينه والاصح
 وعجبه الحزب النسائي ما لم يجد لوانها قبل قربة او مرة تركت الاذان **مسألة** في رجل سئل
 الله صليته عليه وعلى اله وسلم قال لا يباح له الفاحش في وقت
 وكلام الحاضر عليه السلام كماله قال ابو يوسف انهم في ما لم يمسوا
 قول له يوسف في ذلك الوقت والذات من اجازات وما في القضاء لان
 التمتع ما هو فعلة التواتر في حجة ادائها **مسألة** في رجل سئل
 قال في الاذان افضل من الادائه ما لا يباح له ادائها **مسألة** في رجل سئل
 حال النافق ان كان المولى واجرا للمولى المولى في الله وعلى ما لا يباح له

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

إلى الله عز وجل فوالله ما كان من هذا
 شيء من ذلك **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 لصلة جميع ذلك **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 فتعلمون ما عليها فوالله ما كان من هذا شيء من ذلك
 لا عقل له **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 الله والواجب فوالله ما كان من هذا شيء من ذلك
 وما كان من ذلك شيء **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 اللهم عظم الله قدره وعظمته **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 إلى آخره ما علمت **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 وهكذا في غير ذلك **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 لم يضر صلاته لأن الله عز وجل لا يضره شيء **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
مسألة وما قال حال الله سبحانه وتعالى **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 ولولا حال الله سبحانه وتعالى **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 الله عز وجل **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 صحت صلاته **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 الصلاة صحت **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 صلاته **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 اعتد عليه **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 وأزاد أن يقول **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 ولولا ذلك **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 وما إلى ذلك **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 نعم صلاته لأن الله عز وجل لا يضره شيء **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 الصلوات **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 ليس إلا **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 الأسانيد أحسن يوم **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل
 لعائنه **مسألة** وما الخوف إلا الدخول على الله عز وجل

[illegible]

[illegible]

الركعة قال الوديع زكاة المعقريه فهاشم لطفه انه جازى اول
لنه لزومه الاعاده **مسئله** ما الذي يرفع علمه للشيخ يجمع
الفقه الاخر من غير ان كانوا متساويين وحده على مله اما الذي قاله
بدوا الله يعلم وتوحيده وهو قول شيخنا لشرعية ذلك فيقوم
قوله الفقيه من رفعه الاصل فيه ما ذكرى عندك من له او في حال
جاءه في التوسل لله صلواته عليه والرفع الى الله لا يستطع غيره
من العباد بل انما يرفع الى الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اعلم ولا حول الا بالله العلي العظيم فبما انما يرفع
المذهب فانه الى ما اهل البيت ارجحى عان وارضى وروى
عنه صلواته عليه قال اذا ثبت في الصلاة فليزيم اقرارا كان بعد ذلك
وان لم يقر واجمال الله عليه وهله اكرم وهذا الحق يدل على سبب
احكامها في الدعاء المحمود في الصلاة لا حول ولا قوة الا بالله لان رسول الله
صلواته عليه واله قال في الدعاء ارجع وعان وارضى فانا لا ندين
حتى عليه شفعه والى ما في هذا الاي من غير الفراه هو بان شفعه ذلك
مسئله قيل للشيخ انما علم الوجوب على الاشخاص ما علم
اه على الوجوب **مسئله** وانا الاخر من اذا علم ما ما واكفاوا ساجدا
فلا خلاف انه يصح صلاته وان قدر في الحصة الاجبة الذي لا يقدر ان يصح
سجدا لان الزكوة بعد عتبه والتكليف انما ورد بالمكن **مسئله**
فيلتصق ان كان لا يصح من غير الصلاة الفراه بل حصوله في الفراه
فهل يلزمه العتق بالمرأه وامر الفراه على قلته مع مراتب
ام لا قال يحملان لزمه ذلك ويكون المراد بقوله انما
علمه لا يتم وحده بناء على ذلك لان المصلحة عليه شفعه
احدها انما بالخرزوف والى العتق بالمرأه حتى يكون له الزكوة
فاذا عتق احداهما سقط الاخر وقال احمد انه لا يثبت
والمراد بقوله انما علمه لا يتم وحده بناء على فليته انما لان الواجب
عليه هو الفراه والعتق ليس من الفراه في سقطت الفراه بالزكوة
تتم **مسئله** والمصلحة اذا لم يقر الفراه انما سقطت صلاته ولا ينقض
سأله انه يحل لا يسجد على عتبه اعاده باضه مما مضى الزمان

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه الله وعنه قدام الامم والسود لا ينظر
الصاوي عن الوباء بالذبح مع انه واجب وهو قول جرح وسر وعنه في
الاجابة عن اصله صراط جرح الجرح قسم الله **مسئله**
بالسوط وكذلك اذا نزل الجرح نزل الغزاة بها عن ماله كلامه في
الاجابة عن غير ذلك **مسئله** ما اوصى محمد بن عبد الله عليه السلام
عليه السلام في قوله تعالى **مسئله** واذا نزل الجرح قسم الله
بظن ان يتركه سموا لم يتركه بغير السوط وان كانا على الابرار بغير
السوط بل الوباء بالذبح وذلك لان الله يلعنه ذلك والرحمة وهما لان
جرحه الذي يخرج من الزوال كان لعنه الله لان الله يلعنه ذلك
مسعود في الصلوات فانها لا يسمي ولا يترك تجوز **مسئله**
وحيد الجرح قسم الله وانما هو ان يتركه لثالث فثبت الجرح
وان لم يسمع هذا عينا وعن يسير جرحه ويزيد عن الله لثالث ما خاف
بل سمع اذ يديه والوباء بالذبح يستصحب ذلك ونزل الله تعالى وان سمعوا
قوله فسمعوا وهذا من الله تعالى لان الله تعالى لا يسمعوا وقال
والله الا انه ما يجره فاقول ما استطعت **مسئله** ما لا يسمع يوسف
قامت خطه للبطان والجزائر تتبع جرحه وان يتركه **مسئله**
واما اليزه وعلتها ان يفض سؤلها ولا يتركها الزمان **مسئله**
والا سمعوا عن جرح الامامة وماله ان يهزى وسر في العدم قال في
وعنه في الوباء بالذبح عليه السلام وماله ان يهزى وسر في العدم قال في
الجرح بغير قراءه فاقه الكافي على الوباء بالذبح عليه السلام
قول الناصر عليه السلام وعنه وحيد الجرح لا يتركه الجرح بالامامة
ام لا **مسئله** ما لا يسمع عن علمه السلام ولوقد جرح الامام فما
يستمع اوله عزا بما خاف بطلت صلاة وكلام الوباء بالذبح في الاذنه
انه اذا نزع خراجه قوله الامامة لا يسطر الصلاة **مسئله** قال غر
والا سمع عن علمه العزاه سواء كان لعنه الله انما ارادوا لان لا سمع
عننا ما لا يسمع والعزاه **مسئله** وحيد الامام بالعزاه في صلاة الجمعة
والخمس وان كان صلاة الهان **مسئله** وحيد الامام بالعزاه في صلاة الجمعة
ولكن سمعنا بالقرآن في صلاة الفجر وان كان صلاة الهان وانما ما سمعنا بالقرآن

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه الله وعنه قدام الامم والسود لا ينظر
الصاوي عن الوباء بالذبح مع انه واجب وهو قول جرح وسر وعنه في
الاجابة عن اصله صراط جرح الجرح قسم الله **مسئله**
بالسوط وكذلك اذا نزل الجرح نزل الغزاة بها عن ماله كلامه في
الاجابة عن غير ذلك **مسئله** ما اوصى محمد بن عبد الله عليه السلام
عليه السلام في قوله تعالى **مسئله** واذا نزل الجرح قسم الله
بظن ان يتركه سموا لم يتركه بغير السوط وان كانا على الابرار بغير
السوط بل الوباء بالذبح وذلك لان الله يلعنه ذلك والرحمة وهما لان
جرحه الذي يخرج من الزوال كان لعنه الله لان الله يلعنه ذلك
مسعود في الصلوات فانها لا يسمي ولا يترك تجوز **مسئله**
وحيد الجرح قسم الله وانما هو ان يتركه لثالث فثبت الجرح
وان لم يسمع هذا عينا وعن يسير جرحه ويزيد عن الله لثالث ما خاف
بل سمع اذ يديه والوباء بالذبح يستصحب ذلك ونزل الله تعالى وان سمعوا
قوله فسمعوا وهذا من الله تعالى لان الله تعالى لا يسمعوا وقال
والله الا انه ما يجره فاقول ما استطعت **مسئله** ما لا يسمع يوسف
قامت خطه للبطان والجزائر تتبع جرحه وان يتركه **مسئله**
واما اليزه وعلتها ان يفض سؤلها ولا يتركها الزمان **مسئله**
والا سمعوا عن جرح الامامة وماله ان يهزى وسر في العدم قال في
وعنه في الوباء بالذبح عليه السلام وماله ان يهزى وسر في العدم قال في
الجرح بغير قراءه فاقه الكافي على الوباء بالذبح عليه السلام
قول الناصر عليه السلام وعنه وحيد الجرح لا يتركه الجرح بالامامة
ام لا **مسئله** ما لا يسمع عن علمه السلام ولوقد جرح الامام فما
يستمع اوله عزا بما خاف بطلت صلاة وكلام الوباء بالذبح في الاذنه
انه اذا نزع خراجه قوله الامامة لا يسطر الصلاة **مسئله** قال غر
والا سمع عن علمه العزاه سواء كان لعنه الله انما ارادوا لان لا سمع
عننا ما لا يسمع والعزاه **مسئله** وحيد الامام بالعزاه في صلاة الجمعة
والخمس وان كان صلاة الهان **مسئله** وحيد الامام بالعزاه في صلاة الجمعة
ولكن سمعنا بالقرآن في صلاة الفجر وان كان صلاة الهان وانما ما سمعنا بالقرآن

مسئله ما لا يسمع يوسف
قامت خطه للبطان والجزائر تتبع جرحه وان يتركه
واما اليزه وعلتها ان يفض سؤلها ولا يتركها الزمان
والا سمعوا عن جرح الامامة وماله ان يهزى وسر في العدم
قال في وعنه في الوباء بالذبح عليه السلام وماله ان يهزى
وسر في العدم قال في الجرح بغير قراءه فاقه الكافي على
الوباء بالذبح عليه السلام قول الناصر عليه السلام وعنه
وحيد الجرح لا يتركه الجرح بالامامة ام لا
مسئله ما لا يسمع عن علمه السلام ولوقد جرح الامام
فما يستمع اوله عزا بما خاف بطلت صلاة وكلام الوباء
بالذبح في الاذنه انه اذا نزع خراجه قوله الامامة لا يسطر
الصلاة
مسئله قال غر
والا سمع عن علمه العزاه سواء كان لعنه الله انما ارادوا
لان لا سمع عننا ما لا يسمع والعزاه
مسئله وحيد الامام بالعزاه في صلاة الجمعة
والخمس وان كان صلاة الهان
مسئله وحيد الامام بالعزاه في صلاة الجمعة
ولكن سمعنا بالقرآن في صلاة الفجر وان كان صلاة الهان
وانما ما سمعنا بالقرآن

[illegible][illegible]

وكانت قد خرجت من يد الناصر و كانت في يد الناصر و كانت في يد الناصر

[illegible]

من صلاة سلامه. وحية قول يورب الله ما زرين يسئول الله
 عليت فزاع الصلاة يسئول الله ما زرين يسئول الله ما زرين يسئول الله
 الا بعد ان ينما **مسئله** والمصلح اذا قال سبحان الله عند الدعوات
 صنع الله واسترجع عند النفي والموافقة من العاطف ان
 لم يصلي بها الصلاة وهو في حال وضوء ويحرم عليه الا يجزئ
 الصلاة وان كان من العاطف ان يصلي المصلي في **مسئله** فان
 للمصلي لو طاف من خارج صلاته جزاء ما كان تحت صلاته وان كان من عروجه
 ليس بصلاته **مسئله** في اربع التوبة لنفسه الصلاة وعما وسهولان
 بل في عروجه اذا وقع حرقا او يكون من عروجه وان كان من عروجه
 النار ان طاف من خارج صلاته وحججه وان كان من عروجه
 الله ان كان من عروجه الله فله عروجه الله مع عروجه الله
 ان انزهه من عروجه **مسئله** في التوبة عروجه الله
 وروى الحسن بن علي بن بكير عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 الذهبية ليس بها مال من رداء الاشارة ولا سجدة ولا ركعة
 في عروجه عن عروجه **مسئله** في التوبة عروجه الله
 التوبة وهو يسئول الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله
 واما رداء الاية عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله
 فصدية العروجه واما ان كان النطق بالرداء العروجه من عروجه الله
 للتوبة وادعيتهم من عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله
 والرداء عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله
 فله عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله
 اية التوبة عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله
 العروجه من عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله
 في الصلاة ولصلاة الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله عروجه الله
 قال ردا على من ردا وفصل المورب لله من هذا ردا على من ردا

وإن الرزق حقه للرجل مال المود بالثقة في حق لا ينظر في أهله
التي تزداد على كل سويح من المثلث الطلاق وسوى
سما في العقد ينصل المود بالثقة منها لأجل سببها كصنعة المودعة
مسئلة في مال الماشق المودع عندنا إذا أجاز سببها جاز
المودع لا السبب إذا كان عندنا المختار فهو رزق في يد ربه عليه
والخارج عن ربه عليه يعلم وإن الرزق عن الرضا كقضية وعقد
وغيره من رزق من سبب أولي وهو قوله الخاتمة والصلوات والطبقات
التي عليك أياها لا رزقه لكنه وسكاته السلام عليها وأعمال الله
الصالحين سببها لا إلا الله وحده لا شريك له إلا أجرة وعقد
أجرة يتأخر وهو أحوال البائعات الزانيات عليه الطبقات
الله وعندنا الفاحشة التي لا ترفع الله وحده لا شريك له
مال المود بالثقة والأول عندنا رزق عن ربه عليه السلام وهو قوله
الله والمود بالثقة الآخر وحده عندنا الصالحين رزقه والله وحده
إلا أجرة **مسئلة** في مال المود بالثقة والمودع في السبب رزقه لا غير
له فإن ذلك سبب السبب دون سبب القوم ولا رزقه وأما
الغنى الذي رزقه المود بالثقة رزقه وذكر الطواشي في الغنى
المعروف احتل في الغنى المودع عن الرجل عن ربه عليه
سبب رزقه أجرة رزقه ولا رزقه عندنا إلا الله وهو مال الله
إن ما سببه السبب كان معينا وكونه دون سبب القوم إن رزقه
أما حقه رزقه **مسئلة** مال رزق السبب حيث كان
الحجرات التي عليها أجرة الله وسكاته السلام عليها
على أعمال الصالحين والسيئات والصلاة على من سأل الله عليه
عليه **مسئلة** في رزق القوم عليه السلام وأجره المصالح إن السبب
سبب المصالح من ذكر الصالحين **مسئلة** في رزق القوم عليه
في رزقه أو أحد سببها أو رزقه السبب رزقه عليه **مسئلة**
في رزقه بعض القوم والحلو في رزقه البنا السبب رزقه
وهذا المودع السبب رزقه الحقة فإنه يصنع الله لا يفتقر

في مالها إن المال المودع في رزقه الجواز والاحتياط
في رزقه رزقه في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
عقد ذلك المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
مسئلة في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
وإذا لم يسور **مسئلة** في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
سببها رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
الخطبة **مسئلة** في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
من العتار والحجرات المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
من الصلوات عند رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
وأجرة المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
الصلوات على الأجر المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
من رزق من مال رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
مراوله إلا أجرة عتار رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
صلواته وسلموا أسلموا وهذا المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
على الأجر المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
لا يصل الصلاة على المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
عند الله وسعد من رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
عاده السلام على رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
هكذا قال الله هو الله والمودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
إلا أجرة وروى الله المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
هكذا رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
مسئلة في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
لهم إلا أجرة عتارهم وعبد السبب رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
وحده لا رزقه السبب رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه
وعنه وأجر الله على الصلاة على المودع في رزقه المودع في رزقه المودع في رزقه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لحزب والبال من سوي الخروج من الصلوة أصلاً أو لا فليحذر
 أنه بعد الصلوة هذا إذا قلنا أن الاستسكان يعلق به التيممات
 قلنا أما لا يعلق فإنه لا يقع فيه كلام فاما الذي قلناه
 ما سألنا من الأحكام إلا واحد المستأنك بعد الآخر وفيه نظر وأما
 الثالث فصح أن فيه الخروج من قولنا العن لأنه لا يرد في
 الثالث **مسألة** في حال العاصم يوسف خالت العمومة غير
 بعد الصلوة **مسألة** في حال الأذن عند التيمم بل في العموم أو لا
 لم يقع أصابح ودمع الأذن **مسألة** ومن الفتحة صلاة عما حرم
 الصلوة صلاة ما لا يقع صلاة كما لو أسبغ بها الأضلاع
 الصلوة عن الغسل الواحدة لطلوع الجوارح **مسألة** ولو احتج
 أنه لو لم يقع غسل أو لم يمسح به فإنه ليس بالركوع والركوع
 البطلان عن قيامه لا العجز به بطلانه لم يركع جازاً وأما غير ذلك
 لا الركوع **مسألة** فإن استمر في الركعة حتى انتهى
 وأنه وبعض السافرة وذكر الركعة راحة لله أنه في الركعة
 مثل المعصية وهذا إذا كان في الركعة راحة لله في الركعة
مسألة ولا عذر في الركعة ولو لم يمسح عليه ولو لم يمسح عليه
 في غير ذلك الخطأ بطلان له ولو لم يمسح عليه ولو لم يمسح عليه
 ثم أرفع وجهه لغير ذلك أو رفعه بعد ذلك أو أرفع وجهه لغير
 ساجداً ثم أرفع وجهه لغير ذلك أو أرفع وجهه لغير ذلك أو أرفع وجهه لغير ذلك
 للحل فإن أوجبنا **مسألة** فإن تركه سهواً أو نسياناً أو لا يمسح به
 لم يلهه **مسألة** عليه وأنه لا يقع عن الخطأ أو النسيان أو الاستسكان
 عليه **مسألة** عليه وأنه لا يقع عن الخطأ أو النسيان أو الاستسكان
 الحلقين بل عليه ولو لم يمسح عليه وأنه لا يقع عن الخطأ أو النسيان أو الاستسكان
 معناه لا يفتن فيها أما العزارة أو الدلالة غير المعاصرة إلا
 وكان والأفعال وأما السلام فهو أن يقول اللهم عليك فقلت
 الحمد وقلت فقلت لم يمسح إلا يقول سلاماً ثم رجه لله ويقول
 الحمد ثم يمسح ثم يقول سلاماً ثم رجه لله ويقول
 الحمد ثم يمسح ثم يقول سلاماً ثم رجه لله ويقول

[illegible]

بوزن ثلاثين حبات لا يرفع ولا يرفع قال بالمال اذا رجع النبي من الامم
 لا يرفع ولا يخلع ما ذكر في حديثه من كعبه ان الله سبحانه وتعالى
 في الرأفة يشق ان يرفع يده في صلاة ويحسد سجود النبي **مسألة**
 قال المود بالله ان الشاخص لليلة على يد يكون **مسألة** وارث
 ما سجدة وعليه طاهر كما لم يصح ومثله حتى لليلة عري وهو قول
 ج وثالث ان عديج وحسن وعبد بن مسعود انما كان كذا **مسألة** واذل
 عديج جواز الجوز من غير الطهارة **مسألة** ما في الجوز من العتيق
 ان السفل بالصلوة عبدا صغار الشبه فلو زهه وكذا سجود النبي
 وسجود الملاءة بل على انه يعتبر الطهارة لانه سوى من يثله عود
مسألة ما في الحقيقة من الله واما سجود سكران به او
 الملاءة عدت فله لا يفسد الطهارة عديج لانه كذب في حق النبي
 لثبته عدت فله لا يفسد الطهارة عديج لانه كذب في حق النبي
 وقلام المود بالله يدل على ان الطهارة شرط في جميع السجرات
مسألة ان زمانه الحدي في العريضة لا يسجد بان يحد سطر صلاة
 عديج عديج المود بالله لا ينظر وعبد المود بالله في الملاءة لا يحد
 ان السجدة هو قول ج وعديج سجود وجوبا وعبد المود بالله هو جاز
 والركن اذ **مسألة** ما المود بالله الغاري يحد في الصلاة بين
 الساجد وفي غير الصلاة بين الساجد والساجع وعديج عديج
 سوا كان في الصلاة او غير الصلاة وعن يدي عديج عليه السلام الجوز
 اذ تعبه الميزان الجوز ثم ما في الزمان **مسألة** ما في الملاءة
 حبيته من الارض اذ عديج ان لم يكن من الارض عند السجدة ولا خلاف
 فيه ولو قل صلواته والله اموت ان السجدة على سعة ارباع على اليد
 والركن واليمين والجملة وثان ما في عديج في السجدة عديج
مسألة ما في السجدة من السجدة في الاعمال **مسألة** ما في السجدة
 بل كلاله العثم وهو قول ج وعديج عديج عليه السلام والاعمال
 دون الركعتين واليمين يدي عديج لا في الاعمال فقط وحكي عن
 المود بالله لا في السجدة على القدمين ليا اخص وفيه عدم **مسألة**
 في الواج سجد باطن الكف وان سجد على ظهره او على راسه او على
 صلاه عديج

وقوله في القدمين في ذلك العلم من عديج في سعة صلاة عليه واليد قد قال
 صلوها اذ السجدة اما بالسجدة ولا خلاف ان كسرة الركعتين والركعتين
 واما الحلات للمهد والدين ما كسرة فخمة فواجب عديج في الركعتين
 المود بالله في عديج في السجدة على الركعتين وهو قول ج وعديج
 ومن وقبده **مسألة** ما في السجدة واما كسرة الدين فما ارباع
 الله لا يحد وهو قول ج وعديج في سعة صلاة عليه واليد قد قال
 الاخر ليس بحد **مسألة** ان في سعة صلاة عليه واليد ما كسرة الدين
 حتى علم الصلاة وحده الثاني ما في ركعتين من الارض ما شئتوا
 زعم الله سعة عديج والحد الزم في حياها واكتافها السكاه
مسألة وكيف السجدة احسن عليه ما سجد عديج المود بالله وكذا عديج
 على الملاءة السجدة اذ كان يحد في دينها وعديج الحد ان يحد في دينها
 وما عديج الملاءة وقد منع بحجة الصلاة والاضحية قوله ما عليه الصلاة
 حكاية عن جزييل عليه السلام انك الملاءة فله لا يستطيع ان يدخل
 في المسجد في المسجد انك الملاءة فله لا يستطيع ان يدخل
مسألة ما المود بالله ان كانت الملاءة على السجدة وجبت
 ان تعرها وان كانت غيا الحصة والسجدة فيه خلاف ليس بظن
 وجوب التغير للملاءة على الاطباء وبعضها في نفسها **مسألة**
 الذي يفسد الصلاة على من سجد احدها ساج الصلاة وقبضت في
 مثل الخبث والخلام والافعال الكثرة ولا يحل في العلم والحد والملاءة
 كسرة الصلاة ولو حيد مثله فيما عدا كان الصلاة معديج
 الملاءة اول فعله في امساك الصلاة عليه بركعة عيا فقول ولا تملك
مسألة ومن اشترع من اداء الصلاة عليه بركعة عيا فقول ولا تملك
 عديج المود بالله وح ودر وقاء الدعاء وعديج العثم واجد عديج
 عليه السلام سجد طهارة ايام فارباب والافضل ومثله ذكر للفظ
 وعديج اصل في عديج الملاءة وهو قول ج في الصلاة والاضحية
 في قول سجاد في الاما الصلاة وحده الا في الصلاة عليه

والله لأعلم إدم العوى بآل الأجداد انما تفرق بعد الأمان وزاد
 احتضار وعمل الخير بعضه من قوله صلواته عليه وآله الموت الكمال للمؤمن
 حتى يقول الله الله الخیر ولا یما عبادہ من عتبه لا یصلح لأجل الأمان
 لما سأل عن هذا الفعل الخاطی والركاہ **مسئله** فالحق وأمر الصوم لسل
 الصاع عبدی وانما في الأجسام إلى ذلك المصير وتكون العمل في
 الطاهر لأن الصبر لا من المعزوف **مسئله** ومن ما يغفل عن
 ان ذلك لا ياتي ولما زاد في الأجسام من أحوال المارة لا من غيره
 وكذلك في الخير والقيوم عبد الويدانية لا يكون في الدنيا **مسئله**
 ما في الصالح والمؤمن إذا قيل ان الصلوة اجاز المارة في ربه
 سقوط المصاحف كتل المؤيد والى محمد عبد الويدانية **مسئله**
 فان كان الصلوة على منعه عن في ربه والى الصلوة على ربه في المؤيدانية
 لا الحاکم لأجل المصاحف كتل المؤيد والى محمد عبد الويدانية
 فوليته صلاه الناس ولا في من حيث ان عتبه الاستماع من التوبة
 فهو بأخذ اللطمان فعمل هذا الفاسق حتى القتال اذ اورد الى
 المصاحف في البيت سمعه على اصل حجة والناظر بعد الركن ويحل
 خلافه **مسئله** وعن الخبر المصري الفاسق منافق فاذا لم يزل في
 ولا العز **مسئله** في هذا كله اذ لم يزل راسا محصنا ان كان محصنا
 الخلف من حجة والويدانية يحتاج الحاکم لوجوب
 كتابنا المحمديات وهكذا يحلفه الله والحمل كالسراج المحلقة في
 وما سمته **مسئله** والمصلی اذا سئل عن سائر اولا ايسار في
 السلام فعلى من يهيج في ربه والويدانية اذا فصل اللص
 في السلم وحلى على المصاحف من العتمة من عتته مثاله في ربه
 فلا سمع عليه وهو قول في ضرر وانما في العتمة من عتته مثاله في ربه
 لا في السلم والهدى في ربه **مسئله** في ربه من عتته مثاله في ربه
 قالوا لا يجوز ما في ربه على اصل حجة ان ربه عن مثاله في ربه

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

على الصلاة **مسألة** وان صلى حلق الصلوة وحده لغيره ^{حارس}
حلف بذكره بعد الصلاة عند كبره والباقي والغير للنية
عليه بغيره وما لا يصلح لصلى وكبره وهو قول الغزيريه وحده كذا في
وجه الاول ما ذكره بن عبد الله بن عباس ابا عن علي بن ابي حمزة
صلى الله عليه وسلم حلف الصلوة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده والباقي
وسر الله صلى الله عليه وسلم حلف الصلوة من الصلاة ما لم يهدى صلته وجب قال
يعرب ابو عبد الله **مسألة** وروى عنه مسلمة بن عبد الله والمنازل في الصلاة
لمن صلى حلف الصلوة وحده والزيادة لغير العذر اذا العذر في حلف
بما ذكره من الصلوة وعندي لا يسطر الصلاة ما لو نوى من الصلاة
وفي نسخة انما نوى من صلى حلق الصلوة وحده من غير عذر تحت
صلاة وان كان وحلفه ما عليه ما لا تمام والوجه فيه من
الحكمة **مسألة** ويؤيد عليه انما ما روي عن علي بن ابي حمزة
بمعناه في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولنا وقت صلى الله عليه وسلم
ووقت على صلاة ما حلف عليه وادرك من رايه واقام على نفسه
من رايه ان يروى عن الصادق لا يجوز لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
والد اقام من حلفه على نفسه بعد ما وقف على صلاة وهذا الخبر
يعني وجها للقول للثاني ايضا من حيث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اقامه على نفسه بعد ما نوى الصلاة على صلاة ولم يامر بالزيادة
والله اذ احاز الوفاء في الصلوة وحده للعذر في الصلاة فليكن
اذا وقف على صلاة العذر او يحمل وحده لا يسطر وذكره العباد
انما الخبر ما روي عن ابي بصير ان الصلاة حلف الصلوة وحده
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اذ امره بالزيادة والباقي ان لا تعاقب
السيرة لا يسطر الصلاة **مسألة** والباقي ان لا تعاقب في العادة
اذا كان بعد الحلف في الصلاة لا يسطر ولا يفسد الصلاة ومثلهما يفسد ان
فعل احدهما في الصلاة منه والزيادة ان لا يحفظا في الصلاة لا يفسد
ان من غاب عن صلاة حارسه او احضاره لا يجب عليه الاتمام في الصلاة

لا يفسد على من شرب في الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والغير ما نوى
الصلاة **مسألة** والباقي ان يروي ان ما حلفه او في الصلاة ولا خلاف فيه **مسألة**
ومن اذرك الاتمام في الصلاة في حلفه كذا في الروايات كذا في الروايات
الصلوات لا خلاف فيه وانما الخلاف في العذر ان كان في الصلاة
فلما حلفنا الاتمام ما لم يهدى صلته وانما في حلفه في حلفه كذا في الروايات
في الثانية ولم يطمع من حلفه وجوب الاتمام فيها **مسألة**
والثاني الاتمام في حلفه كذا في حلفه ما لم يهدى صلته في حلفه
بالحلف **مسألة** والله اذا اذرك الاتمام في حلفه كذا في الروايات
في حلفه **مسألة** واذا كان الاتمام في حلفه كذا في الروايات
في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه
من اذا اذرك في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه
انهم لم يردوا كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه
من الروايات وهذا ما لم يفسد في الصلاة في حلفه كذا في حلفه
حلالا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه
في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه
اصطفا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه
ولا يفسد في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه
الغير في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه
لم يفسد في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه
وجه من غير عذر لا يفسد وهو قول الباصرة ما لا خلاف فيه
والغير من غير عذر لا يفسد انما لا يعلم ان ذلك صحيح في حلفه كذا في حلفه
الاخبار **مسألة** المعزلة في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه
وهو قول من حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه كذا في حلفه

[illegible]

عندكم والموبدانه واحد فولي شري ذكر كونه في اعداد اربع اجبت **مسئله**
فقال له الاسلاف وعمل ان لم يدر وجه الاول ان امام عصره لم يولد
لما لا يولد في كمال وجهه لو جرت **مسئله** والخلق قالوا ان الامام
لا يتخلف ويخرج من ارضه نجاوا الكل واجد من المؤمنين انتم لمسيه فذوق
او يكون هناك موصلي للاستخلاف فاجب ان الله لا يضل عنكم والموبدانه
من وعظ ان لم يستأين الامام ولا المؤمنون وحوش الله المولي من اوفان
المؤمن ان كان من غير الحق مطلقا **مسئله** انتم ومنته من يبيع
اصلي **مسئله** ان لم يتخلفوا الانعقاد يروح من الدنيا فيكون
مسئله وان كان من بعده الامام والمؤمنون شيئا فادعوا اليه انما
لهما رايهاوا المصروف واعندكم لعدم واجد من يبيعهم وعذر سرح
عليه المطاع الا انما لنا في هذه الصلاة مسبه عن الضرر فحاز سلم
لوم بل الامام كصلاه الخوف **مسئله** في السطر هل يركع
الحاجه هوائيه الا انه قد علمتم فيه الامام ما يركع في الايدي
مسئله وعذر الموبدانه لا يركع في الايدي بيه الامام وعذر
لامام **مسئله** والذي لم يصنع منه عمن ان اجيد الموبدان اجبت
في حاجته ان يصرف المصروف الامام قال الموبدان وهؤلاء اذ
والله منه على الصلاة ان الصف وجب من غير عذر يبيع عن الموبدان
وحوجه على اصل حكم وهو قول ما يركع في وطى والمرفعات يبيع ولكن
ويؤسبه ذكره **مسئله** عن شيخ الاستاذ وجه الله من جلت
الصف معزدا من غير عذر في داخله وفيه من المالك كذا
فانما يبيع ماله الباقي الباقي دون الاول كان الباقي دفعه كونه له الاول
كون عذر في الباقي ذات في موضع رجلاه الباقي في صلاه المائت
ما لم يركع في حال الفلاح الموصي ويمكن استئان ان الزائد اذا عذر
انما يطلق صلاه الاول لمجده من صلاه واما ان عذر وجه صلاه الاول
او عذر وجهه في صلاه الباقي يبيع وحمل الزائد ان عليه هذا التاويل ولكن ان يركع
علاه فيكون في الطوق ان صلاه هذا عاينه صلاه الباقي من السداد وعادته
السطر ذكره سائر ما في الطوق **مسئله** وان عذر الموبدان صلاه

حدثت الحجرة ، وقول الخالمون كلم سينا علم فرغ ، فقال الناصره هل عليا
من الله خير مني ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
الحجرة ، والمسيح حله المريد من الله ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
لا فالحجرة ، والمسيح حله المريد من الله ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
ما نيتي ، ولله حله المريد من الله ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
مريد من الله ، والمسيح حله المريد من الله ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
لعمري ، ما نيتي ، ولله حله المريد من الله ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
بالعقاب ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
القتل ، وهذا الذي عتاه ، وأنا العبادات ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
نعم ، ما نيتي ، ولله حله المريد من الله ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
صحيح ، لأن البراءة ، وما الحكمة ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
من العلم ، إن حكيم حله المريد من الله ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
المستله ، وعادته **مستله** ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
لم يحز إذا كان ، بعدك المريد من الله ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
حلف لا أعاد ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
حمايتها ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
عليها ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
وصلا ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
مثل ذلك ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
وعن الراجح ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
مركب المريد من الله ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
الناصره ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
في القصور ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
علم الامام ، فقالوا له : **مستله** ، فقال الناصره :
فصل في السهو وسحره ، **مستله** ، فقال الناصره :
فصل في السهو وسحره ، **مستله** ، فقال الناصره :

ثالث للشيخ السيد داود عليه السلام في بيان معنى الكفر والنجس والافرية الصلاة
وسوى سجود السهو هل العمل الواقع في صلاته وأنه معصية الله تعالى بها
مسئلة قال لا بد من شيء لا يعدل في سجود السهو ولا في تركه
السلام إلى الله تعالى بالاعتقاد الزرع والوعاء من تركه في الصلاة في السجود
مسئلة وعن محمد بن الحسين إذا أقر الفاتحة من مرة في ركعة في الأولين فغلبت
عبد الله عليه السلام في تركه سجود السهو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
بعد الفاتحة وإذا أقر الفاتحة لم يترك سجود السهو وإذا لم يترك سجود السهو لم يترك
السهو ولا تركه في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
جاء ذلك لا ينه عن تركه **مسئلة** وإذا استلزم تركه صلاة فله تركه
سجدة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
عند ما يخرج من ركعة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
والسهو لما فيه من تركه صلاة فله تركه سجدة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
ولما فصل **مسئلة** قال الشيخ في تركه سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
سواء في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
لا **مسئلة** ولا تركه سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
والسجود **مسئلة** ولا تركه سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
لعله صلاة عليه لعل سهو سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
بالله المحمدي عليه السلام في تركه سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
وعبد الله عليه السلام في تركه سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
أن تركه سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
لكنه سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
فالحق أن تركه سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
ومع ذلك لا يحسن أن تركه سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
الركعة واحدة لا سجود السهو إذا أقر الفاتحة في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة أو في ركعة واحدة
والله أعلم بالصواب

عننا وهو قول جرح ولم يوفق وعرف الحسن بن زياد عليه عود اليهود اذا نصه المهد
العليه عليه اذا اراد من سبوا ما لم يورث للمكروه الاول في السلم في اخوه
ان لا يقع الحيز ولا بعده **مسألة** وعلى من الحاي في الحرب
الخاصة ما طوى من يد الزيد مال الحاي لا يلاي يوسف عتري على
ما كونه والسر عتري على ما كونه **مسألة** يوسف سلقا بلان مال الحاي
ما عتري زجل مال الحاي ان دخلت الدار فانت طالق ومن ان فزك دخل
الدار فانت طالق **مسألة** لو سلق فلانها واجد يقع الصلوة اذا دخل الدار
فصل الزيد مال الحاي عتري ما لا يكون لما ذكره في مسلك
هم مال الزيد عتري الحاي اما ان الصلوة فمات مال ما فلول
في زجل تمام عتري المهد لم يفته بجرح آخر مال الحاي اما اجب
في الاخر واعلم ان حيز المهد معزول المعزول لا معزول هذا جواب
صحت بوجوب **مسألة** وعن لم يوفق من دفع ذلك من الارض افا
للقيام به حليل للمهد عليه بجرح المهد **مسألة** الاركان لا يحسب
المهد على ارجاء الاحبات والمزومات حيزية كما لا يستفاد من كليات
الردع واليود وسبقاتها والمهد الاول واما الدفات لسبقها عتري
عتري المهد الله سوار ثوبا عتري سوار عتري الا ضائع حاله الردع
وميمته الحيز والحد والجعفر والحاجنة **مسألة** وعندك الاركان
التي سعلق ما عتري المهد رتبة المهاد والشهد والفتن ومكبات
الحد وعند عتري المهد اما عتري من كليات المهد والصلوة على الم
صلوة عتري والمهد في العتري الاول ورتب العتري في الصلوة عتري
في انما الصلوة عتري او عتري في الصلاة شاهبا لما فوله صلوة عتري والة
في حيز لو ان لكل مهد عتري بعد ما يعلم ولم يفضل من الاركان ولا مفضل
مسألة ومن عتري اربع زكيات من المهد وركلات عتري
من عتري اربع زكيات في عتري وعتري عتري ورتبه عتري
اركان الردع والفتن واليود عتري عتري من زكيات عتري
له زكيات وعتري زكيات ما ذكره من ذلك ما ذكره المهد الله
وهو ان الردع

مؤالات الذي دخلت في سبيل المولى في دفعه صلاة ومثله عن الماهر الحيز
احد قوله لما ذوي بندي عتري عليه السلام والصلوة عتري الله صلته
عليه الطين حيتا لما ذوي من الصلوة قام زجل مال الله والصلوة عتري
بارس الله هل يدعي الصلاة زكيات ما ذكره مال صلوة عتري
الصلوة وكثر وهو عتري عتري عتري المهد لم يفته بجرح ولا زكيات عتري
او اليصلوة عليه والة لم احيد الا فقال عتري عتري عتري عتري
لما كانت منها **مسألة** في اللزط وان عتري الرتبة الباشة الحيز
الاشية الى بر دما في الردع عتري فان عتريها سوا اجزى صلوة عتري
عتري المهد فان عتريها عتري عتري عتري عتري عتري عتري
بعض بعض الا في ما ذوي من حيز عتري عتري عتري عتري عتري
رتبة عتري له رتبة وان يورث كوعتري من المهد عتري عتري عتري
بذلك كوعتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري
التي كوعتري من اجزاء الطين ويدل على المهد عاد الى الردع ورتبه مهابه
وان لم يورث الاول فذلك عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري
وهذا عتري وهو قول **مسألة** واذا شل الصلوة فلم يورث المهد
ام لا او هل يورث او عتري او فاحاصل المهد عتري ما ذكره في اللزط عتري
اصل عتري عليه السلام انه لا يحلوا اما ان يكون العتري من اجزاء المهد
والصلوة عتري او يكون العتري الشك والصلوة عتري عتري عتري عتري
المهد عتري استغفار المهد لان اصل الردع عتري عتري عتري عتري
منها عتري فان كان العتري السلك ولا يحلوا اما ان يكون عتري عتري عتري
او لا عتري فان كان عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري
فمن اهل المهد عتري يلزمه الاغارة وان كان عتري عتري عتري عتري
فان عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري
المهد الله عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري
عنه عليه السلام انه اذ وقع عتري الا فله عتري عتري عتري عتري عتري
التي عتري عتري الاغارة ومثل ما ذكره من اصل المهد دون الحيز عتري
وصرح عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري عتري

[illegible][illegible]

وقوله حنفه واحفاده السامعي ونصحت عليه السلام في الصلاة
حيث يقول وهو قول عطاء وحفاه وقت قوله صدق الله
حنف الامام بنو قوله صلواته عليهن الامام صامق والزود
بعضه **مسألة** وما اذا سجد الامام لا يخلو ولا يخلو
لو سجد بنو السهم **مسألة** ولا فرق بين ان تكون الموم حلت الامام
حاله الموم او قبله موله لا يخلو على امامه **مسألة** قال الساجي
الوضوء عن الله ولو على غير طين الموم ان الامام سجد في سجود الموم
لان سجد الامام بام الموم بالانفاق **مسألة** قال الساجي لو طلق عليه
الاسم وان سجد الامام والموم جميعا وكان الموم سجد بانه سجد بحال الامام
للموم حتى لم لا يسجد الموم فاذا سجد بعد من سجد للموم ومن لم يركع
مسألة واذا قلنا انه من سجد في سجود الموم طاعتا بالاسم جاز
او به ما وجب له هو الامام فانه اسجد في سجود الموم **مسألة** النعل كالرأفة
وحيث لم يركع والعصر لعدم الظهور وحديث السجدة كما في فضل الموم
مسألة وذكر صاحب الواية ان سجد الامام في سجود الموم وكان الموم سجد
في ركعة من سجد الموم فما قصي عليهما ان يسجد من سجدة لسجد الامام ومن
لم يركع وهكذا سجد الموم بالله قد سجد الموم **مسألة** ولو سجد
الموم قبل قيامه سجد الموم بالله قد سجد الموم **مسألة** ولو سجد
مسألة الخفي سجد الصلاة في سجود الموم كسجد الامام في سجود الموم
عليهما السلام ان سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
واحد سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
ان الموم اذا سجد الامام وكبر سجد الموم سجد الموم سجد الموم
ووجه انه معذرة في سجود الموم عن الصلوة لكونه شاهدا كما كان في سجود
الحرف انما سجد الموم فاما ما معذرة في سجود الموم سجد الموم
فمن عن الخفي الخطا والسيان ما استعمل هو عليه **مسألة** ولو سجد
سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
لا سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم

في سجود الموم

في سجود الموم مع الامام لحاقا في حديث بل ان سجد الامام حال سجد الموم
في سجود الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
عن رواه السجدة في الركعة الاولى ولا يسجد الموم سجد الموم سجد الموم
مسألة قال الساجي في سجود الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
وغيره سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
الحق الله المولى به اذا لم يركع الله فان قرأ في المنية لم يركع الموم سجد الموم
في موضع سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
في الركعة الاولى في الركعة الثانية سجد الموم سجد الموم سجد الموم
ولذلك فانه الكافي مع ذلك ان سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
عنه وهو قول الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
بالله عليه السلام والى قول سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
جميع الركعات في سجود الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
عن علي عليه السلام ان سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
الاخر سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
في الله وهو الله خير **مسألة** قال الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
ومن سجد سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
عن الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
مسألة ولو سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
صلواته عليه والى قول سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
الله الاول ان كان سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
في الصلوة في السجدة الاولى ولا يجوز راسه في الاخرة **مسألة** في سجود
وعليه السجدة والوقت **مسألة** ولا يركع في الركعة الاولى سجد الموم سجد الموم
الاول عن سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
حضر على السجد الاول كان على الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
ولما السجد في الركعة الاولى سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم
على الله صلواته عليه لا يركع سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم سجد الموم

والشافعي يلزم سجود السهو في صلاة ركعتين ما ساء له كذا انه زاد في
صلوته ركعة سبوا لم يرد له سجود كما لو في السجدة الرابعة والباقي **مسئلة**
فان لم يسجد ركعة في صلاة ركعتين لم يرد له سجود السهو عن ابويه لكنه يرد
النية في ركعة في حنفية قال المنذروا طالع في الركعة والنية وهو قول
الشافعي وفي رواية **مسئلة** قال المنذرون بالله في الركعة وحده قوله
نقل الذين عن صلواتهم تاهرون الزيادة المتأخرين ساهون من الركعة في الصلاة
جال الايمان وكذلك المصلي يحسن ان يكون مختصا بمقربا الى الله عز وجل عن غير
الله قال الحنفية انه لم يزل البارئ يعلم الذين هم في صلواتهم ساهون وانما
قال عن صلواتهم قال المنذرون بالله في الركعة وحده ويحل عن صلواتهم ساهون
لعم لصنيع الوكيل المكلف بحفظ اوقات الصلوة ومراعاة احوالها
في وحيها لعله على حافظ اوقات الصلوات والصلوة الوسطى **مسئلة**
قال المالكي الوضوء عن الله تعالى هذا يصح وفيه اجابة اما ان يكون
عن وجهه عن غيره فانه **مسئلة** العتقة واما ان يكون للعدو كالموتى
والمخاض وما ساء له ذلك وان اجترأ بها الى وركها كان واجبا عليه
الحلف **مسئلة** قال النعم عليه السلام من رخص اقطاعه او حنفته ما ساء له
ذاك او اصابه صلوة عن غير وجهه **مسئلة** عن يمينه على طاعة الله
قال المالكي اذا دخل في الصلاة فليس ان سار حتى رجع فليست بها ما عدا
به رجع ويجوز سجود السهو **مسئلة** قال المنذرون بالله في الركعة وحده
لم يرد له سجود السهو واحد الا دعيته المروية وكان جالسا غائبا عن الصلاة
ان يعود ويُسجد **مسئلة** قال الشافعي عليه السلام في ركعة واحدة وهذا المصنف انه اذا ركب
عن صلاة لا يسجد كما ذهب اليه ابو حنيفة ومثله ذلك القاضى زيد بن
مسئلة في كتابه يرد عن جماعة الا انه يجزى السهو بعد السلام وقبل
الكلام بغيره **مسئلة** والقاضى **مسئلة** وعن القاضى زيد بن عبد الله
جاء في احوال السجود وان طالت المدة لا بد من تسليمة في سجدة واحدة
فان كان ركعتين في صلاة غداة واحدة فليسا سجدة واحدة وان كان ركعة واحدة
حسنة وان كان ركعة واحدة سجدة واحدة وان كان ركعة واحدة سجدة واحدة
في الركعة لم يرد له سجود السهو وسجود التلاوة في الاوقات التي قال فيها

يبدونه الله المزايا به اذا كان في الركعة دون الركعة **مسئلة** قال المالكي
الربيع عن ابن عمر انه وجد خطبة ان يسجد السهو وان كان ركبته لم يسجد
شتر طاعة الصلاة فليست لغوات الوقت كالمسقط العذر والمخالفات
الوقت قال المالكي الوضوء عن الله وهذا شبيه عن اصل الربيع بن
الندبة في الركعة اذا ركعتين فان كانت سجدة واحدة لم يرد له سجود
المسقط لغوات الوقت في الاجر الا خلاها هـ
فصل في قصص الاموال مسئلة
العلم به كل صلوة لم يأت بخير لا يند مقدر ذلك المستحق صلوة الفارة
والعذر والكسوف والاحتساف وغيرها **مسئلة** ولجوز النافذ
الى الاستسقاء بعد الصلوة فقط اذا عجزت اليه النية عن رجوعه **مسئلة**
والله في الزيادة وحكمها العلم لا عجز فان ذكر العجز عنها للاحتساف
والاستظهار كان افضل من الكثرة ومع جدها بعد الله اوصى العجز
فانظر بها في الاجز من رخصتها وان نوي فكثير من الكثرة في سبائها
لصيرها الى رخصتها في اجزائها **مسئلة** ولم يرد المتنية ان لو قطع اليها ايام
خان ثوبت وقت الصلوة **مسئلة** واعلم ان الغضا عبد القهار
عن عصيل العتابة التي تقدم سبب رجوعها اما عينا او دبرا ونزلنا نبينا
بحر من الحاضر لا يلزم عليه هذا الج لامن اخبره لا اخرجه كذا
فاسفله عند ذلك فصلا يكون الا يرد عن الكثرة كعله لم يرد
الصلوة في انه سبب لوجوبه اذا ساء له سببها **مسئلة** ومنه
دفعه ثم اعترضه السك ما اذا كان لحيها احتاجا فانه سبب احتياجها
من الحظر بركة الصلاة نعم ان كان عتقا ولا خلاف في **مسئلة** نقل
هذا اذا نوى اجزها علمه الطين ان كان علمه اذا الطين ما لم يرد
ذلك الطين لا انه اجزها علمه وان لم يكن كانت فصلا ان لم يرد علمه
الطين سببها ان لم يرد عتقا من الصلوات بحر العجز او البعثة فان نوى
هذا كله مع الاستثناء ما مان علمه للشرطية تلك الصلوة او طوع في ذلك
لمن الله فان نوى على شرطه ما مان الا في كونه كانت تحججه فالشرطية
الفاصلة لها فترضة كونه شرطه ما مان الا في كونه كانت تحججه

الربيع بن
الندبة في
الركعة اذا
ركعتين فان
كانت سجدة
واحدة لم يرد
له سجود السهو

[illegible]

او عامدا او جاهلا او من سنا محمدا صا دانه يحرم عليه الاغارة
 في الوقت وبعد وقت **مسئلة** ذكر المويدي انه قدس الله تعالي عنده في الاغارة
 في الما اذا وقت من اجله فلهما استعمال من استظهره وصار زمانا
 به غير احتمار فانه لا يجوز له الاغارة رطبا في هذا الغرض انه لا يثبت
 في الوقت وفراة وهو موقوف على علمه واكثر العلماء **مسئلة**
 فان غير الاحتمار في هذه المسئلة بعد ما توجه وقد اشرع في الصلاة فذكر
 لخصيه الاحوال انه لا يدخل في الصلاة بذلك الموضوع لان الموضوع له
 الاحتمار والصلاة بمنزلة الحكم لانه لم يعمل لاجل الصلاة **مسئلة**
 فان غير الاحتمار في القادرات غير الموقفة عن ان يدفع الموكدا احية
 او معه مع كونه رارا الحد في غير الاحتمار او دفع الى العفو ودر القات
 اذا كثر دفعه واجتمع بعرا احتمار وبما استظهره فذكره في مسئلة
 على علمه في الاغارة بعد المويدي انه قدس الله تعالي عنده فذكره في مسئلة
 الوقت مع ثبات الوقت في غير الوقت او في ان كان من الاغارة وانما
 اذا حط في مسئلة الاحتمار في علمه في الوقت في الاغارة والعياذ
 بالله بعد الوضوء ايضا لا ترك استعمال الحيز السري **مسئلة**
 فان كانت الغاية التي يجملها الاحتمار وهو منع احتمار محض بعير
 احتمار بل القضا مال المويدي انه قدس الله تعالي عنده في الرابات
 على الاغارة الما في ذكره في صلاة السيف وذكره في مسئلة
 في صلاة منها فعل عاها لوطا لفرقة وعنده انما لفظ واجد لاث
 بعير احتمار في الله واحدة فان يحتمل في احتمار هذا اذا قلنا ان ذلك
 في مسئلة الاحتمار فان لم يكن من مسئلة الاحتمار لغرض الحكم وذكر المويدي
 انه قدس الله تعالي عنده في ما بين كاه ما حوت الارض لكل احتمار
 او العفو وحيث احتمار في ما بين كاه ما حوت الارض لكل احتمار
 غير موقوف على الحكم وهذا الغرض انه لا يحتمل مراحه الاطالة في لفظ واجد
 وان بعير احتمار وهو الاول **مسئلة** في قول القصة على علمه بما رواه

ختم محمد مصطفی ثم من حق الحنف من ان اسمهم احمد والحمد لله
ليست عباد الله ليعلموا انهم على اسم احمد اهل البيت عليهم السلام
وان كان فيهم فاطمة وحب العلم الا الله ليس له ان ياتي في ذلك
العقبة فانه لو وقع احكامه خلافتها فاجتمع الامه كما جاء في الحديث
عليها الاعادة فان وقع احكامه خلافتها فاجتمع اهل البيت عليهم السلام
في الاعادة **مسألة** ومن ضل الخرج عن طهار او كان في غير طهر
منها الطهر الى المني من الفضل ان يطهر المني حتى لا يتركه
فعل الاضطرار الاوقات المني تكونه سواء في ذلك الطهر والاضطرار
والعصا عبد الوهاب قدس سره وجهه وعنده حقه في عصره
فانه عن تركه عن وعنده حقه في عصره في المني وعنده المني
عنه علمه في عصره في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في
حلاله ولا يستلزم الاوقات المني وجهه الا في حقه
عنه عن المني في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في
بما هو في عصره في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في
ولم يصلح ذلك في عصره في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في
لا يجوز من ذلك في عصره في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في
ولم يصلح ذلك في عصره في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في
في ذلك في عصره في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في
حلوله خلافتها في عصره في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في
ور عنه خلافتها في عصره في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في
من طهاره واعادتها فان ضل الطهر لا عن طهار والعصر لطهره اعادها
ان كان في الوقت ميلا من جنس في جنات وان كان مع الوقت اعادها
على غير طهاره فان ما ان الوقت عن واجب منها مقدم العصر
الطهر جاز اذا كان الوقت في وقتها **مسألة** واذا اقيم الفلك الا
المنه فلا يصلح الاضطرار وعنده الوهاب قدس سره في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في
الفعل بعد ضله الحقد والعصر الا في المني في الحجاز في مكرهه وعنده في

[illegible]

وجه الله فامس مثله في خطه لطلعت عليه الشمس **مسألة** واذا خرج
الرجل من بيوت المدينة اخرى ما ولا يسفر في الماشية معضله على الاول
كان عليه العزم وان كانت الجمل يدعى باسم واجز لا خلاف فيه حولها
وكلا ولا شاسقه والاصل فيه قوله صلوات الله عليه انه لا يسافر المراهقة
ويومن يرد عليه امام ما فوقه الا في خروج اذ يروح خرم ولا يصح
من ان يكون في المدينة او غيره **مسألة** فان كان في المدينة
صلوات الله عليه واذا خرج الا في قوله العزم ان يقيم الماشية لا يسافر
حينه السمع **مسألة** في ما لا يخرج على حليل وجه الله ذكر الله
بالله ومن الله يحد ان العباد في مرة كالزم سبعين راجع
للمن وجه الله ذكر الله في قوله هو لغزيت **مسألة** ومن يرد في
ملكه امام وجار طلبة دون السماس والمضاجاز له العزم ولا
يرتفعه قصر السماس الى عند المود بالله ويزيد على ما في
والفاسد لغز والي عبدالله البايع عليه السلام ومنه ذكر الله لوطا عليه
وهو قول في حقه واجتابة وعبد العليم ويحس عليه السلام ومحمد في
والحمد لله عبد السفير يرد والله في كل اجابة امامه بالعباد
ملا والى الله وان يكون مثلا **مسألة** في ما لا يحس عليه السلام
لوازم عنه يثبت الله والاحتجاب المراهق اصل النبوة على الاول
وشتمها فانما الخبرات وعلمه الموت ولا يضرو ويذكر عليه السلام
ذلك قيل **مسألة** في ما لا يذوق طالت عليه السلام ما في قوله
من السفر الى الميلا **مسألة** في الفتح اذا خرج بعض البدعي الى
في الفتح خطا للنجح لم يصور الى ان يصور لعله الفتح **مسألة**
وفيها ايضا اذا كانت حادثة للمداساس كان حيطا للمداساس
في حيا للمداساس اذا فارت حيطان البدع جاز له العزم وان لم يقاتله
الساس **مسألة** ومنه اذا كان في بلد كثر الخرج في سبطه
فمن خرج حاسبه الا في خروج السور بحوله العزم فانما في
البلد **مسألة** ومنه ان الله في حيا للمداساس في السهل

السهل الخنزير في بيعه في الحيا حجة له وان دخل في ربه وجاوت
الصلوات عليه الصلوة وهو من تحت في المود بالله علم السلام والي حبه
واجتابة على الجملة لانه لم يترك اسطوانه يكون عموما ولهذا ذكر
ان عثمان بن عفان سمع بكه اربعا والكر على العجانة وعمر كان يرون في
لكه ما الى سمعت فيقول الله صلوات الله عليه والتهول لول يرون في
من العزم ومنه امام اذا لكانه لم يترك اسطوانا **مسألة**
فاما ان يترك اسطوانا قصر لانه يكون مسافرا والاصل ان
يترك الله صلوات الله عليه والو لما امام بكه عاصم عرو ما كان يصا
فانضم في القوم والاهل بكه وصادا كعتن الاخرين فاما قومهم
وعلم ان بكه مولد الى صلوات الله عليه **مسألة** وان خرج من مكة مشا
للمعلن فاما وطيان لم **مسألة** وان خرج من مكة مشا
لما كثر حاجه فعاد الى وطنه ليعرضها فعليه الامام الا اذا كان
انته عشره ايام الا اذا كان في الشوم من حيث الفقه والعهود فانه
لصم **مسألة** في مال الوخيفة والموز في اقامه عشر ايام في موضع
لم **مسألة** في مال الواليعا من حرم لفته فان قودون يزيد في لفته
لوجن في مصلد فاما ما في لودان في مصلد لم كذلك في العزم
فاما الرجوع الى وطنه اركان جود السفر حاصلا وجه العزم وهما
عند المود بالله قدر الله وجهه اذا موى عليه امام في اخر الملة
مسألة ومن يصر في سفره وهو شاك في اقامته عليه السلام
الفاسترة لفته امام حاصلا لا خلاف فيه والاصل ان يرد عايشه
عالم صلوات الله عليه والي الله في مصلد الصلاة في غير العزم
في السفر ما في السفر ويذكر في اخر **مسألة** فان قيل لم يترك
في السفر ما في السفر ومنه وهو شاك في دخول الوقت في السفر
في السفر عباد الصلاة كمن سئل وهو شاك في ذلك حمد السفير
كان من الوقت لزمه الاسادة الفيم الا ان يكون ذلك حمد السفير
عزم العلماء ومنه في قوله في سائر المحدثات كما في ما انما
مسألة فان قيل على السهل لم يترك الا في عباد الصلاة الرابعة في سفره

[illegible]

وَدَسْلَايَا وَصَنَافَتِهَا اَحْوَاثِهَا عَلَيَّ لِيَلْمَ رَحِيصَهَا بِرَدِّهَا اِلَّا بِسَعْدِهَا . "تَبِيعَ نَوِي"

[illegible]

وَأَمَّا مَا لَا يَأْتِي أَحَدًا الْآخِرَةُ عَلَيْهِ ؟

يلاي لا خير وان صليما يحزننا عليه المنه وان دمنه الذي يحزن كما ذكره وان
 غسل الكافور في يوم يكونه عتاده ولا ينجي من الكافور الصلوة في **مسألة** توبه
 الت سجد عن الموبد بالدهن وسر ليدنه زوجته وحمل قول يحيى عليه السلام على ذلك
مسألة ان وحفر القبر وحمل الحماض من مال المستباح فان لم يكن يعلم بذلك
 فان لم يعلم التلبيذ من الحماض من القبر وبهذا الوجه انما في الحج والعمرة
 لا خير ولذا ورد في موضع موه حان **مسألة** في وقت الباع وهو في
 قبل يكون سعة عتاده وطاعة خالده وعقل الميت وكبره فانه لا خير
 احد الاخر عليه تعاقبا وقد اصاب طاعة **مسألة** وعصية بالصدقة فانه كراحد
 الاجرة عليه خبا المستاجر والبيع وحفر القبر والتميز وكبره وهو قول
 وحقه **مسألة** او يغسل الجرح حتى يرحل الدماء في صلت على حذانه الى
 من الصلوة سوا كان هناك رجل لا يرسله لغير الواعية في جهل ليدنه الحرف
 مد له عليه ما ذكر في عاتقه صلت على حذانه سعد بن ابي وقاص وشك ذلك انه
 رحل ليدنه **مسألة** وذلك ليدنه عليه السلام ان الواسين اذ صلي على الميت
 وكونوا اثمرا وجرحا لا بعد صلواتها بعدا وعند الاحناف واجهه اذ انما
 ميت لم يحضر اجزا الا الصلوة عليه جادة والامام لغة وسطن مال
 مائة الف الفوق فصل في غزوات **مسألة** مال الراعي وسفد جميعه
 شوي ليدنه عليه السلام لغزاة الصلوة على الحماض وكبره في الحج والعمرة
 حان وشك ذلك او العاس رحل ليدنه وهو قول احمد بن ابي عبد الله الشافعي
 لا يله والاضافه ما زرت عاتقه اها رايت ان يصل على حذانه سفد
 بل وفاضر صالت اذ حلا الحجة **مسألة** في وقت الباع وهو في وقت
مسألة مال الماله دس ليدنه زوجته وحمل قول يحيى عليه السلام على ذلك
 على اصله عليه السلام وهو قول احمد بن حنيفة ولا يذكره الموبد بالدهن
 مال الواسف فان لم يكن لها مال يعلم زوجها ولم يذكره الموبد بالدهن
 ليدنه زوجته وذكره الواسف رحمه الله على اصله عليه السلام ان كثر المراه
 على زوجها عنه كانت اوعى به وعلى هذا كثر كل صلت على عليه السلام
 فان لم يكن قد جمع عليه مال المستبحر فان لم يكن مقل المستبحر وصل ما له
 رحمه الله وهو قول احمد بن حنيفة الشافعي **مسألة** واذ اصاب مصر
 ولا يكره ان كان كنهه على المستبحر اذ لم يكن ميتا فقال العاصي بن جهم

هذا اذا لم يكن قد وردت حوسبته وان كان فالقول بحملته **مسئله** ما للامام
 في سبب حمله **مسئله** للشيخ البا طال كقول الامام في رجل عن اولاد صغيرا فانه يرضع
 بالاب والابن له وهو موقوف اراؤه **مسئله** ولا يحل ان يرضع له غلاما
 والاولاد عند المولى بالثقة وليس للزوجة وهو قول زهير عن علي عليه السلام لا يرضع
 منه ولا يحل ان يرضع له والشافعي وعبد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب في سبب الصانع اذا فضل
 عن الحامض وان لم يفضله **مسئله** ما للامام في سبب الصانع على ما للموت
 اذ فيه ان سقطت ذماته وبطلت نفقته وبطلت حلاله وبطلت نفقته وبطلت نفقته وبطلت نفقته
 صديقه واذا سهرت هذه العلامات مع عدم المولى **مسئله** يكون له مائة مائة مائة
مسئله واما اذا مات فجاء من عزله معزوفه فانه ثلثي حتى يحفر مائة
 لانه في كل مائة هذه الجملة لا خلاف فيها من الفقهاء **مسئله** في المولى ان
 غير ملا ان جعلوا ايتي المست موضع الرجل سوا وصولا ولا يرضع له
 فبذلك **مسئله** ما انحط العبد وعلما ببل الوفا اعادة اذ لم يرضع له
 حازم **مسئله** وان رصفه على حبه الاست في الدار لغير الثلثة او رجل
 راضع موضع وبنيه وبنيه **مسئله** وان رصفه على حبه الاست في الدار لغير الثلثة او رجل
 من اللبن واضلح ذكوه ابو العباس رحمه الله **مسئله** وان رصفه على حبه الاست في الدار
 القوي في غير طابا من رصفه الرب لم يجزوا متاعهم من عزله بل يرضع له
 في كل حصة واحدا **مسئله** والابن الوارث من دولته ان سرق القوم
 او راعوا لغوا من راضع ماله وان راضع ماله **مسئله** والقوم
 اذا سرقوا لوم بل للغير بل يرضع منهم للغير بل يرضع لهم
 مال ابو العباس رحمه الله في الصور الصانعة صلاه اكله ما الساعي يرضع
 على التام مال الساعي العام سوط ولا حصة اعدا مال الساعي يرضع
 منه وغدا عنها لانه لم يرضع من رصفه السلف والحمد لله على الخزانة
 اعلا وكذا في المولى عن النبي صلى الله عليه واله انه كان يصلي على الخزانة فانما قال
 طرا او كذا في موضع **مسئله** وما زاد على الرصف حمله عليه ولا يخصصوا
 موز ولا متوا عليها البناء على وجهين احدهما ان يكون القوم ملكا المستطاع النبا
 لانه لا ملك له الا ان يرضع من الشيوخ والباقي ان يكون القوم في الغيرة المستله
 ولا يرضع من الساعي وهو المواد والمطعم والنبا على **مسئله** لا يرضع من
 رصفه على ما في موضع **مسئله** والذمة وبطلت نفقته وبطلت نفقته وبطلت نفقته

[illegible][illegible]

او ظهره والحدود لسرور اهل البيضة **مسألة** ولا فرق بين ان يكون على المزة
عسور ودروات وقصاصا قبل الرزق وسوان يكون له ما في ظل الاله
عنه اذا سئل له فعلها عادت **مسألة** ولو مات لا يجب عليه الرزق
منه **مسألة** لا مال له قبل الرزق قبل الرزق ولا حال الرزق
الزكوة **مسألة** اذا كانت له الموت مع خوفه بدار الخربة في انما ينقل الرزق
كما ان الموت ينقل الرزق الى الوتة الا ان يكون انفسا دار الخربة
خسنة فيسقط المال الى الوتة بحرق الرزق لا في انفسا دار الخربة
الى الوتة بل في خوفه بدار الخربة في الموت **مسألة** من جرح الخربة
سيدا جرحه عن عرقه لا سبلا ثم انشأت من ذلك العمل لا في
يكربه ولو سيد جرحه عن ماله ايتلم لئيل ويض على **مسألة**
وانما الرزق في الكتاب رحمه الله انه يسمع قول الناس على الرزق ولو
به مع عليه الظن على استلامه او دبه جميعا ما بينه وبين الله في
طاهر الحليم **مسألة** في الرزق في الموت على علم او لا انفسه
الا صاع منهن وسأهم وسأهم الذي يسمع منهم بعد الحج قوله الله
اعطيتهم ما اعطى اهل الله **مسألة** والواز ان يعلم ان ماله في
اعشانه في حياه لا يلمزه احرا جمل لا خلافة لان الاصل في
الزمنه ولا ان يوز المستلزم يحمله على الحق واستلامه **مسألة** ولا
مسئله كرم ومزاز مات والزاد احتوا على الخواص وكان ماله
مها والماله يقر فيه على الماز ويملكه بعد بلوغ الصغى احدها او
قد راعى نصرا الا حرم الماله من عابه ورزقه ماله الوتة في
السد وجهه الا في غير ذلك يلمز الصغى عشرها لما مضى من
المسألة مسئلة على اصل احبها ان كان لا اسرط على الزوج
عند الوتة الله في رزقه ورحمة بها ذالم في الضمان في الرزق
اعلم من ذلك مسدده الصلابة على والمالي ان الرزق في
الصغى عنه وهو ماله العسر ويحيى عليه علمه للمالي والمالي
وعوز بدو محمله على التناقص للحق عليه لا في الرزق ماله الصلابة
ومن جرحه وهو ماله حقه واحتقاره **مسألة** ولا خلاف

في العشر في اموال الصلابة في كذا صدقة الفطر لما قوله صلواته عليه وآله فما
سئل العسر لم ينقل دفعه صلواته عليه وآله اسرع اموال الصلابة احرا
ولا كاله الصدقة في الرزق اموال الصلابة في كذا صدقة الفطر لما قوله صلواته عليه وآله فما
لا في كاله الصدقة في الرزق اموال الصلابة في كذا صدقة الفطر لما قوله صلواته عليه وآله فما
عليه احراج الرزق لما مضى **مسألة** الاستاذ المخرج الا بالزكوة عن ماله حال
صلاه ان كان عايشا في الرزق لا في كاله الصدقة في الرزق اموال الصلابة في كذا صدقة الفطر لما قوله صلواته عليه وآله فما
في الاخر لا في رزق الرزق اذا كان موقفا على الذهب ولا مهربت
الصغى في حال صباه وحسب ايج احراز مدحها لا في عليه منه فلا في
وقد في القول في الحق في الصغى اذا اخذت في حال صباه ما بينه
الزمنه بعض العلماء بعد الحج احراز مدحها في كاله الصدقة في الرزق اموال الصلابة في كذا صدقة الفطر لما قوله صلواته عليه وآله فما
في الاخر لا في رزق الرزق اذا كان موقفا على الذهب ولا مهربت
خسنة لا سقط حال **مسألة** في الخلاص المالي وقول الا مال العسر
والشريعة والودائع المحرزة اذا طهر بها صاحبها او سبها المزهة كونهما
بالحق من الدين وكذا الا مال العسر اذا طهر بها صاحبها او سبها المزهة كونهما
عند المزهة الزكوة لما مضى من الدين عند اصحابنا والناس على العلم ودين
والشافعي وعنده حنيفه وصاحبه والمشافعي قوله الاخر لا كاله
يهدد الا سبها لما مضى واما سبها في الجور لما قوله تعالى حذر امراة
صبره ولم ينقل من العايش الحاضر والعائب وقوله صلواته عليه وآله
في امرهم حجة وراح ولم ينقل **مسألة** فاذا مات ذلك فتنازل
عن الاخر واحد من المله من الماز والرزق وجب عليه احراج العشر
من ماله الرزق حصة نهائ الاصل ضابا عند الوتة الله وسر ليد
وعنده العايش رزقه ليد اعشراذ المله المحج ضابا عند الوتة الله وسر
للمن في حجة على العشر وعلى كل واحد منها نصفه ومن في الرزق
والعسر عن ماله كره **مسألة** فاما ان لم يعز عن بعض الاخر
فالاصلان عليه لان الله يعز الزكوة في موت ابي محمدا لا
مسألة الفاصلة التي بين مال الخواص والمالي ان الرزق في
فاما لم يرد احراج الرزق لا في كاله الصدقة في الرزق اموال الصلابة في كذا صدقة الفطر لما قوله صلواته عليه وآله فما

ابو العتيم من كان له على رجل الدينار سركته ومات قبل الغنص لم يحث
عليه الاضاح اجاز الزكاة عن ذلك لان وجوب الزكاة عليه كزكاة غيره
لم يغنص له وجبه الوجوب عليه سواء امكنه الغنص لم لا كان نصيبه قبل
جول الحول **مسألة** وقول ابو عبد الله في الكتاب ان الاخ الذي يغنصه
وسيد الغنص له الناس في اخيه اعلم ان الغنص الاح على اخيه حال الغنص
نفسه اذ لم يغنصه لان تجزئ اخوه ولا يملكه عند غنصه الصغير لان يكون جليله
او وليا من جهة الحاكم او كان جاهلا واعيد اليه الزكاة عند اخيه عند
ما فعله في حق اخيه من الاضاح والبيع ونحوه فاسع منه الصلاح يكون
صحيحا غير اذ لم لا صلاح فيه الا ان يكون غنصا لجنه الا جاز اح
مسألة اذا برى صاحب الدين من غنصه لغير ما صنع سمون لغيره
عن جميع الدين ولا يلزم ضمان الزكاة **مسألة** وكذلك حكم الزكاة في ضمان
احضن نولي الوكيل بالدين ولا يترتب هذا القول ان يكون غنصا لغيره
عن ابيه في وجه الامار وسقطت الزكاة عنه وهو قول ابو يوسف وقوله
الابن ابي الاثران جميع المهر نصيبه ولكن نصيب صاحب الدين يدور الزكاة مثلا
لص الغنيم ومثله ذكره في النواظر في المهر ونسجه وهو قول
له حقه ونجد ان كان غنصا لغيره غنيا وجب على صاحب المال ضمان الزكاة
وان كان فقرا فلا وجه الاول انه اخرج المال عن ملكه فلم يغنصه
عليه ولا يصح كذا اسم ملكه بل الحول **مسألة** وله بوزن الدين ونسجه
مات او سقطت المال الا الواجب من الزكاة فان المراه وصاحب المراه
من غنصه وصنعه في العمر مال المراه لو سيق وهو امر اخرج الا
عن يمين حبه القاتل فانه لا يستلج اسقاطا من الدين تعلم قال الباقر
ابن ابي عمير عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله عليه السلام
ان نصيبه اعد للدين وهذا الطبر من حبه القاتل ولكن ما لم ياء اولى الدين
عن الله فليس الاضاح ان القاتل بالدين فمالا احبها لم يزل ضمان الزكاة
على صاحب الدين ونصيب الامار للبيع والاخره فله ان لا يضمن الزكاة
الا من اخرج جميع **مسألة** وقول ابو عبد الله ان الدين لا يضمن الزكاة
في حكم الخارج عنه عند زب المال بل العسر انما يكون في حق المالك
كما قال الميراث من قبله اذا اموال احد هلك لا سقط نصيبه الا في ذلك

عن الله لوامح جميع ما حث فيه العسر كان المصدق ان باخذ من الميراث
عما والتمه اذ ابلغت اذ لم يتناول البيع بوزن الزكاة نعم الله انما ذلك
الا ان يتناول بوزن الزكاة ولا يسقطه **مسألة** مال الدين المستأجر
وانتم عن المودعهم ثوبا وشاوي حته وعشره دفعا بعدت الزكاة وذلك
وعلم ان يدفع الى العسر اما مضمونة كما ان اشترته واستوفت من ثوبا اذا
كانت الزكاة سنة واحدة **مسألة** فان عالت اعوام فعلى المالك الزكاة
لا يضمن المالك عن المصاحب وهذا نص على اصل الوكيل بالدين فانه لا يضمن
الا ما به ولا فرق من ان يكون الميراث من حبه لاجب او لا يضاعف بعدا
في الزكاة او درهم او دينار والمثله مسند عن اصل وهو ان صاحب الدين
استوفى من دينه شيئا وجعل عليه اربع الزكاة بسطه فلا كان اكثر وهو
قوله يوسف ومحمد بن عبد الله اذا حصل الزكاة في دينه وكان يملك مال الفجار
او ما يضمنه ان كان يملك من مال الميراث وسئل الباق عن اجاز الزكاة وان
كان ورده ذلك لا يضمن عنه علم ما يملكه في عهده الكتاب **مسألة**
في الزكاة مال الوكيل او لونه زوج ورجل امراه عن صاحب الدين الميراث
ما يملكه بعضها من جلال الميراث طلقها وضمها فاعلمها الزكاة **مسألة**
فان من جماعت الاصل لا يباعها فهو باق ساعده بعد الحول الزكاة عليه واما
ان يملك الزكاة لا توصفها بما ساعده ولا يضمن المال فيعزف من هذا
الزكاة وكذلك القوله المفرد العمة **مسألة** ولو ماتت الزوجات
عن اولاد وكان المراه مهرها الزوج والماله يدا الا لا قال ابو عبد الله
فما ان يكون مصمم المالك فصاعدا الذي هو الميراث ولا يكون مضاعفا
الزكاة فعليه مهره عند ذلك احضار زكاة الميراث عند الغنص فانما
لما في خلافه في حقه والباقي الزكاة لا يسقط بالزكاة عن
والساقع وعنده حقه لا يسقط حق الزكاة على كل ما يملكه من مال
يكون من الميراث الا العسر فانه لا يسقط ما لموت علم ما يملكه من مال
عن الميراث الا العسر فانه لا يسقط ما لموت علم ما يملكه من مال
نما ادرى الاية فاذا اوزع المالك ضمانا لزوجه اسو من الميراث

وروى فيهما منه وجه الترافة ان هذا الودي في اسقاط حق الفرائض
 حاشا له اذ يقع دثار الافتقار بحج عليهما بدفع الباقي لما فقير اخر في دفع
 لا الاول ثم استقره بمزجه اليها ايضا مع حق غيره من القس او غيره ذلك
 وغلب عليه الجزاء في يوديان القس وصاحب المال اذا فقير لا ذلك ثم
مسألة قال المويدي بالله وعدي ان الرجل في الامور التي لا تستطاع
 الحفظ خارجا عن الشفعة والمساغات وهو قول ابو يوسف وعنه المصنف
 وعليه في الجلب في ابطال الشفعة وجه الاول انه ليس اسقاطا في حق
 ما هو من حق الميت **مسألة** واذا اخرج صاحب عهله قبل
 الجواز ليلاي الزكاة لم يلزمه عبد المويدي بالله لانه لم يسقط واحدا من
 شيء وجوب الزكاة **مسألة** ونول المويدي بالله فالشفع والمساغات
 اما الشفع وظاهرهما اما البيع نحو ان يبيد بيع دينار حتى يدين
 والوكيل في بانه يدخل بواو وغيره من السبعين مع الثوب بالحق
 منها في هذه الزيادة عند الجلب بالاشاق وان كان في الجلب هذه الخلية فانه
 عاجل له فعله بدفع عليه قوله صلواته عليه فانه لعاشدة حرمه
 اسرى واسرى لم يوافق الا لولا ان عتقوا اخرها وهذه كاشحة
 جازها في قوله صلواته عليه ويدل على تازي ان رجلا احدث جامع
 امره في مائة مائة من فضة على علمه للفقير فقالوا لولا الموات
 على طرير جامع بدفع ما دلناه **مسألة** واذا اخرج الرجل ما كان
 ملكه في الجواز ليلايه الزكاة لم يلزمه في ذلك ثم عبد المويدي بالله والله
 لم يوسف واضح الغضاء وذكر في الجزاء انه لا يجوز ولو فعل سقط عنه الزكاة
 وهو قول ابي حنيفة ومحمد والشافعي قال المالك في ذلك ثم ولا يسقط الزكاة
 وجه الاول انه اخرج المال من لصيق الزوجين ليلزمه كما لو اخرج من الشفعة
 او غيرها من الاعزاز ولا يخرج الميراث من مال من اخرج من ملكه
 ثم يحجب عنه الميراث ان لا يملك ولا يملك من مال من اخرج من ملكه
 البتة بالاشاق وان كانت حيلة **مسألة** والركاء يحل
 في الجواز موسعا عند له العايز والمويدي بالله وعليه حجة واجبات
 الشافعي لا يحل نقل الجواز والمساو في ذلك ان عين ما اخرج من الجواز
 واحدا من غيره لم يلزمه الزكاة **مسألة** ولا يجوز ان يملك ما كان
 ذلك لا يجوز بالاشاق

في قول الويت **مسألة** قال الميراث بالله فعلى هذا القول سقطت
أجور عبد ما كان يخدم في المراه بحسن بعد دخول وقت أهله والمساكين
بعد ذلك من عصر وأقبله في حقه أن الويت لم يصح بعد ذلك
الركاء سقطت عنه الماله من الحول **مسألة** ولله في الويت ما لا
سقط الركاه ولستاف الويت الحول **مسألة** وصحى على اليك
الركاه إذا مات ابن الويت عبد مائة وعشرين سنة لم يسقط الحول المات
ويجب على الزينة إخراج الركاه عن الميت ما لم يلق المات في الدنيا
بظن حله الحول **مسألة** في الميتة الميتة إذا لم يلق الميتة في حال
واجتهادها والباقي عن ميتة الميتة وإذا لم يلق الميتة في حال
الحول وذلك في الحيات والبقات والجوارح والميتة في حال الويت
وما اشبهها **مسألة** ما لا يذبح الحيوان الميتة في حال الويت
في ميتة عبد يحيى الميراث بالله **مسألة** وفي حقه واجتهاد والتفاني
الميت والميت عبد الميراث بالله **مسألة** وفي الويت ما لا يذبح الحول
الميت في جميع ذلك **مسألة** وإذا لم يلق الميتة في حال الويت
والوفاة والزهد إذا لم يلق الميتة في حال الويت
للجانه وحله ذكر في الحول والميتة أو في الميتة وهو قول
الإحسنة واجتهاد والتفاني **مسألة** وفي حقه واجتهاد والتفاني
من الجاه وحله في حات زيد عن علي ومثله ذكر الميراث بالله
وعاجله للميتة الحول والميتة والميتة وما أسند ذلك
مسألة وهن في الرضا والحسين وما أسند ذلك
مسألة وعن القراء جميع ذلك الحسينة لا شفيه بعد ذلك
الأزول الجاهة ما كانت فيه الركاه والأصنافية حزينه
عفا زهر الدين سلكه على الصدقة عن الميتة في الميتة
والمواقف والميتة والميتة ما لم يلق الميتة في حال الويت
الميتة ذلك واجتهاد حقه إذا لم يلق الميتة في حال الويت
الاستلام في حقه لوعاوم لم يلق الركاه لما مضى لأن الميتة
إذا لم يلقه وهذا الميراث بالله **مسألة** وإذا لم يلق الميتة

[illegible]

[illegible]

يسجد من ذلك وجوب الزكاة ولا يقطع حكم الجوز عند الغنم وبحسب المولى
 بالله عليه السلام ولم يحسنه واحتجنا وعبدنا في 2 احوال الصارفة
 غنمنا احدها انه يقطع حكم الجوز والماني انه لا يقطع **مسألة**
 اذا من ثلث ثلث ما دله حديثه او به وحقيقته فان في اجره في الثاني
 يقطع حكم الجوز والماني لا يقطع ومذهبا **مسألة** في حق الصر في
 اعتبار بالوزن كما في القيمة **مسألة** وتهدى لو كان في مصر في وجه
 من الصواب وقيمة من الصواب ما نادرهم او ذاهب من الصواب
 وفيها من الذي يقطع الصواب لقيمة الزكاة **مسألة** والساكنات
 والمساكنات اجملها اجملها في بعض الجوز لقيمة الزكاة بقدر ما
 لا لا لا لا او فتر او عتقا ساهم عتقا ساهم منه الجارة لا يقطع
 حكم الجوز بل يقطع ذلك الجوز لا يقطع حكم السوم وبحسب الزكاة الجارة
 عثمان بن عطاء في الجوز الاول عبد المولى بالله ومثله اهل الجوز
 في قولنا احسنه واحتجنا والثاني في الغنم وسبق الزكاة من
 في الغنم **مسألة** فان كانت السائمة حسان اهل السائمة
 والسائمة الى القيمة **مسألة** وكذلك كانت ان عتقها ساهم اسلمت
 من قبل في القيمة وقال الشافعي لم يملك السوم ذكوه في الجوز
 لان العوض يقع العتق وركاء الجارة انفع لم لا ينفذ من نادر
 والاول لا يحضر عتقها والسائمة **مسألة** ولا يقطع الجوز
 لغيره لغير الجارة فان باعها انفع الى القيمة الشري **مسألة** ولا خلاف
 ان اذا سري شيئا منه الجارة انه يصير للجارة وموال الغنم لا يصير
 للجارة بحسب الزكاة ما يبيع **مسألة** واحلفوا اذا بادل السائمة السائمة
 في الجوز الحسن والحسين لا يجوز هل يقطع حكم الجوز في السائمة
 او يقطع حكمه عليه عتقا بل عليه كلام ابي العباس في التصريح وهو
 في ما نذكره وذكرنا ان كانت الجوز كما لو بادل المذاهم بالذاهم
 من نادر المذاهم **مسألة** قال القاضي ذوق فان بادل السائمة بغير
 السائمة يحل الجوز لغيره الغنم بالفضل وحلها فيه لا يقطع حكم الجوز

أ وحلت الغلة في الم بطونه عن تركها ولا تسنه تكل
 مسله ورت فعال في غلة الم الاعماره ذلك ليعاذه البد او اهلها او
 قول في الم المصنعة وعند السامع الاعماره الكبر في رتته والرت
 فرت ملكه وهو الذي احياه المود بالله احرا وخبر من العرا لوكله
 طعة الموان من رت ملكه واليكل كمال البدنه ورتي من الم العكس
 الصا وهذا الحيز هو المود غلة عند المود بالله وح دخل الم رتته
 في الموزان عن كماله رت الموديه الموزان حد لورت المود ورت
 ملكه بال المود وعمل احله هو ان يوزن المود مع عمل ملكه وكما
 ملكه مع رت ملكه سوا لان معرفه الكمال انما في الموزان مسله
 المود مع رت ملكه يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 مال الاخر واعماره يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 المعوي الموديه وهذا الاخر لان المود يعرفه الصاع ولا يعرفه
 ومشله في الموزان مال المود والاطمزان في غلة الم اعبي الم
 والمال في الموزان عاد المود وما وقع عليه رتته في الموزان
 مال المود مال المود يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 حبه بالشعر مال المود يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 بالشعر كمال المود يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 هو العاديه كل حاجته مسله وبل ان اقل الموزان الاعماره الصاع
 يعرفه وذا الموزان الاعماره يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 في الموزان الاعماره يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 سائل الموزان يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 لم يسقط الموزان يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 لوجع الوجه كمال الموزان يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 حاله الاكتشاف لان مع الموزان يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 محيدا ومشتا الموزان يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 لسطر ونحو دفع الموزان يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع
 اذا لم يمتها لغاوت كما ذكره الموزان يعرفه الصاع الموزان الاعماره الصاع

[illegible]

از دوزن ملود، حزب و کان کا محال السیطة و حیات نو جمع الازدواج

وفى الاخر ولا لولا ليدنا انه سرق بالضا ولا الروح من **سنة** في الحزن
على ما ذكره ابو العباس في شرط الاراد ولا الروح **سنة** واذ العوت
الغلبه منه اوسق وجا العشر عند العتم ربحي من ثوب الله ولين
يجري السافي ويبدل خفيه رزق ربحي فلما اذ **سنة** وعبد الله
بعين القات في سبعة اشيا العود السعير والعن والزيت والاكل
والعود والعن والذعن والبضه والارز اذا كان في ذلك اذ **سنة** اجوز له
وما بعد ذلك حتى العليل والدر عند كما قاله ابو حنيفة رزقنا
ما رزق من عا ما في سوا الله حلاله عطله عر فبسته كما كان
نست ولا حظ له ولا ذره حه ساع منه اوسق والموسق حا
سنة بان لم يلح يصالحهم بما اوبلح الجمع فبالله العشر
عبد الويد الله ويجري الشافي في قول رابي لم يستف قول رابي في الارز
ومثله ذكر ابو العباس في المقتدر في اصل حجه ومثله ذكر للنفه في الله
ومثله في ذلك حجه في الصا **سنة** قال ابو العباس في رزقنا ما في
فيه العشر يعني لان زهر الشاخ لا يبيع ولو زهف ما في فيه الزكاه
لان الزكاه معلن الحشر ولا العشر **سنة** والارز اذا بلغ مع ستر
حبه اوسق ربحه فيه العشر كما في المزاد ابلغ مع ثراه هذا الله
والزيت مع **سنة** وهو الاخر من عند الله العتم ربحي والناسر والمود الله
وهو قول ابو حنيفة واجابا بدر الشافي في قول وهذا الشافي في قوله
الاخر الاعتاز بالمقشر ومثله ذكر ابو الويد الله **سنة** في
الاول قوله صل الله عليه لا يخزي المصدق في شئ من الحزب حه نفع
حبه اوسق والارز من الحزب وقوله صل الله عليه لا يخزي المصدق
ما سقى السرا العشر **سنة** ولا في العشر ما لا يربح به الارز
عالم بالمال والزكاه كالتيار الحاطب وهو قول ابو العباس في الاخذ
الاجسه لا في الصا السعير والبن وعبد الله في الشا
بته القات واما السعير فانه كالحطب لانه اعضاء الخايب

[illegible]

يعرف الى المصالح عند الموبدان لا لمطاع المرفوع وغيره من المزايا
لان ما فيه اولى بقرينة غلبته ان يتاخذ الله يعلم **مسئله** والارض
ان كان الخراج منها من الزرع وصاحب الارض دور المصالح كالزيت
المشتركة فلكل واحد منها نصيبا اعطاء الاموال والمثل خفية على اهل
العند الموبدان الله الاعمال بان لكل واحد منها نصيبا وهو قول الجرد
في رواية خلافا لابي العباس والشيخان ومحمد بن ابي اذ ابلغ المصالح
محمدا بانه يلزم العشر ونص ابي العباس بن ابي جعفر في العشر ومن كانت
فيه الركة او بدوينا مما يلزم **مسئله** هذا كله اذا كان البلد له فان كان
احدهما بحيث لا صاحب البلد عسرها اذ ابلت الصالحين الغلبة
لها في المالحا فان كان جعفر بن محمد بن ابي اذ ابلت الصالحين الغلبة
مسئله وحصل الموبدان المرفوع من زرع في ان الذي اذا سوي ارضه عسرها
سوط العشر عنه ولا يلزم الخراج ايضا لان جعفر بن محمد بن ابي اذ ابلت
ذلك ولا اذاه لئلا يضل اعشانا زعماء ذلك عن اهل الخراج سوط العشر وهو
احسار الموبدان الله وقول سفيان الثوري وسعيد بن الحسن بن وسيد بن
واحد قول الشافعي وقول محمد بن عيسى العشر الزكاة انه لعشر عليها الخراج
وهو قول جعفر بن محمد بن ابي اذ ابلت الصالحين الغلبة لهما في المالحا فان كان
يزيد اذ ابلت الصالحين الغلبة لهما في المالحا فان كان يزيد اذ ابلت الصالحين
ولا يجزى عن الذي في الركة وكذا رخصه الاصلية ولا نه لاهل اسيرت
ساية لركته فيها بالاجماع فذلك لما لهما **مسئله** واما الخراج فلا يلزم
ايضا لانه عسرا جازية في الاصل فلا يعوز جازية بل الذي ساية
المسئله اذ ابلت الصالحين الغلبة لهما في المالحا فان كان يزيد اذ ابلت الصالحين
عن الطوق والعناظر والمساكن والمساكن والمساكن والمساكن والمساكن
عن الموبدان الله والمساكن وعن ابي العباس بن ابي جعفر في العشر ومن كانت
لها من العشر على المالك وهذه الاموال لهما في المالحا فان كان يزيد اذ ابلت الصالحين
الى لا ابلت الصالحين **مسئله** وهذا اذا كانت الغلبة والزرع فضل
العشر ان كان يكون المرفوع من الزرع الى الزرع لسوطها العشر

فما منه فاما ان كان الموتى يأخذ الغلة للاراضى الموقوفة لعوض المأجور و
الارض فانها لا يحل العشر واما غير ذلك فاحل المدد والاربع وهو
احل ان ينفق بلع ما لمع **مسئله** وعلى ما مال ابو العباس اذا اخرج المولى
العشر عن الغلة عن صومها ايضا الى الموقوف عليه بطريق المصلحة ان كان الموقوف
على المأجور والطريق المشهور **مسئله** فاما ان كان المولى ينفق الغلة للمساكين
فالمال له ولا يخرج صفة العشر التي تعجز عن الملاك **مسئله** والمال له
يقتضيهما لا يعتد بغير الموقوف عليه ام لا ان كان الموقوف على العشر
المولى ينفق على الملاك **مسئله** وان كانت الارض فقاعا غير المأجور
معدودان بلع **مسئله** واخرجهم المصنف في العشر احلا وفيه
مسئله فان لم يسمع الاخرى عن المصنف فعلى ما ذكره الميراث ابو العباس
والمطلوب يخرج عن العشر على ما هنا ويحكيها على ما وجد من بعض
نسخة قال عبد الستار في طريقه على رواية بعد الاصل حتى ذكر انهم
لم يسمعوا غير نصه لذلك هاهنا والله اعلم **مسئله** مال المولى
المتنازل ابو العباس من استأجر ارضا من مولى الموقوف بأجر معلوم له لم يترك
الاجرة ما لم يمسأجرا لانه لم يصرف ارضا غير ارضه الزيادة بحيث
الزيادة كان عشره من الاجارات **مسئله** فان اخرجها من مولى الموقوف
او من استأجرها منه جاز على ما سجد ان شاء الله تعالى **مسئله** في
مال يخرج عن العشر الميراث بطعم من الصدقة صفه لان الاطعام
هو وليس عليه المالك معقول قوله تعالى وان الزكاة والاسما هو
عليك **مسئله** وكذلك اموال العمرة من ماله عليه منه الزكاة
لأن الاموال عليه من وجبه وهزانه لم يمسأجرا الميراث اخرج قوله
يقول لا يمسأجرا الميراث وتربا لزيد وهو اسما ط من وجبه بل ان
الحاج عفا لما لا يبيع **مسئله** وهذا في عفا الميراث لا يبيع وان
جاز اخرج العنقه فلا يحل الاطعام لانه اوجب والتكليف ليس بعنقه
لما لا يخرج صفة عارة الطريق المتأخر **مسئله** وقول الميراث الله
بعض المواضع اذا دفع بها ومنه عشره بحسن سنة العشر الزكاة
لأنه على ان اخرج العنقه كغيره لا لانه انما بعد العنقه

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب فان ذلك ولا يحتاج في ذلك الى ترجيح العالمين
واذهب عينا وهو قول الجعفر واجتنبه وعين السافعي لا في ذلك الا ما ذكره
وتفاه هذا وجهه الموافقة للحقيقة والمخالفة للشريعة وذلك لان ذلك
يحل في حقيقته ان الصلوة عليه دالة بتم حيزه من صفاته انما هو وجهه
بمعنا من التليين ومقتضى علمه على ما يشترطها وظاهره ان بعضه لا يلازم
بمعنا العالمين ولا احوالها فان الامام لو راى المؤمن واحدا علم ان
هو من عز وصاحبه وذلك لانه لم يترك ما يوجب عز وصاحبه لانه مصروف
لصالح المسلمين بحكمه فانه هو المتكلم منه على اصل وضوئكم
العام لا سيما الاصلية عزنا بل لانه ان الامام باخذ الصلوة والسبيل
والعلمه ولكن لا يصح ان يكون عزه في نفسه في الغيبة كما لا يحسن
عز وعرض في الغيبة فلهذا لا يصح ان يكون عزه في نفسه في الغيبة وذلك
على ما دله وعين السافعي يعرف ذلك العناء بحزم الغيبة والعلية
ولما احتاج الى ترجيح العالمين اذا اراد الامام بتركه ابدى اصله
مسألة في حال الوصية وفي المويد بالحق في الامارة اذا ما كان الزعيم
فيما استمر سبعة اعشائه وبعي عن البايع العشرة فانه لا يجب ان يترك
عن العمل في الحق فلهذا قوله المسمى ومنه من يتركه في حال الحق
او بعد المزاينة ايضا اذا اخرج البايع الى الخارج الى مسقط فانه لا يحسن
المسرى ذلك وجب عنه المسرى اخراج العسر لكونه لا يترك البايع
ان كان غيبه من جهة **مسألة** ولهذا قوله في الحديث ان يترك
حقه بما عطا ولا يؤيد الله اجرا لا يجب غيبه المسرى في كل البايع اليه
فانه احاد على الغيبة لا الزينة وان كان خارج للجمع **مسألة** فانه لا يحسن
الزينة وكان احادها على غيبه من جهة وان كان غيبه من جهة المويد بالله لا في ذلك
يعلى احتياطه في **مسألة** فاما في الرجوع بعوضا او اخذوا في العذر
ولا علوا اما ان يكون دفع المسرى الى الامام او المصنف فله الرجوع الى
البايع وسقط العسر والرجوع عن البايع ايضا لان الامام والمصدر
ولا يلية الاحد اخصر من اثنين من البايع كما لو اخذ من البايع **مسألة**
مسألة فان اخرج المسرى في الغيبة فليس له الرجوع الى البايع ان
كان الرجوع لم يسقط عنه في البايع الا ان يكون احكاما او اخذ من البايع
وعلق بالرجوع الى البايع والا فلا كما لو سجن شي من المسرى باوان الرجوع
الرجوع الى البايع فلهذا هي عند احوال المذهب والمناذرة والمذهب

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

مر

[illegible]

في يوم الجمعة فخرجنا عن بيته فدخل الحوزة فحمد الله وادعى الحاجات
 وبه **مسألة** هذا أنه في ذلك اليوم أو كان وجوب صلاة الحوزة
 فيه ما دام كان محضاً فيه نحو ذلك المال وكيفية فانه إذا كان محض الحوزة
 لم يوجب الحج والعمرة **مسألة** وإن كان حوزة الحوزة بعد البيع فانه
 موقوف على بيعه فما استقبله فما مضى فهو من مذهب الحوزة وإن كان مذهب
 ما مضى من الزكاة لم يلزم وجب أحرازها لأن ما قد يمان إلا إجماعاً لا بحج
 في ذلك **مسألة** وقولنا إن الحوزة إذا افتقرت على بيعه بعد البيع الذي
 فيه حاله حوزة وإن كان غير حوزة الزاوية إذا كان الحوزة طائراً
 به أو لا بل من **مسألة** ما دام كان الحوزة أصلياً مطلقاً إلا أن كان موقوف
 عليه المصالح فكل ما منه حكم المصالح قوله صلى الله عليه وسلم في العلم من علمه عن
 الحج حتى علم أو عن الحوزة حتى علم من علمه من العلم حتى علمه **مسألة**
 وهو موقوف عليه لا يملك من غيره عليه الفطرة ما يملكه ماله من غيره
 وقد يملك من غيره لجواز أحراز الصدقة له للمزورة الخلية وهو الزاد
 قوله تعالى وإن السبل **مسألة** واعلم أن هذا لا يخلو من حوزة وإنما
 يكون قد غاب ماله عن حوزة الحوزة يكون هو وطنه والمال حله إلى الله أو
 بعد الإجازة من غيره فانه بائنه ولا يملك البنية دفعه إلى الله تعالى
 والصدقة ويجب عليه الفطرة لأحلاف فيه **مسألة** والمال أن يكون
 من هو عن طنه ماله على الصدقة في حوزة السبل للفقرة في الحوزة
 أو من المالك من حوزة أو من حوزة **مسألة** وما خرج من ذلك الفطرة الغنى
 فيه من ذلك وهو مذهبنا حتى أن فسره كنهان خلاف السبل لأن في
 معنى علم السبل نظير مع فسره عتائه لأحلاف فيه **مسألة** إن
 عليه عند أحراز حوزة من حوزة الفطرة قوله صلى الله عليه وسلم اعطوا من الطلقات
 من أهل البيت والأغنياء ما كان من سبله جوعه **مسألة** وذلك لأن
 من حوزة الفطرة عتائه الفطرة عتائه البنية والغنى في جميعها
 وما خرج من البنية لا يملك إلا السبل وأنما عليه صدقة أخرى
مسألة ولا اعتدال ذلك لعدم الفطرة كما لو ملكنا **مسألة** ماله
 من المالك أعيد والمال أعيد والسبل أعيد في يوم الفطرة بعد الحوزة
 من ماله موقوف على حوزة السبل إذا رضى عن حوزة **مسألة**

باب الثوب والمصانم وما يليه

ما لم يأت من الأظهرها الميراث **مسألة** قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع
 الميراث من الواجب لا يحل ما كان ميراثاً من الميت فانه ميراث من الميت لا من غيره
 والميت ما مات ولو كان بعضه من الميت وبعضه من غيره فانه ميراث من الميت لا من غيره
 من الميت ما لم يمت الميت وجميع المال ان اجاز الوارثة ولا من ميراثه عدا
 عنه وان كان ميراثه من غيره لا يحل ما كان ميراثاً من الميت لا من غيره
 بشرط ما ذكرنا من اعراض الكفايات والكفايات ما ذكرنا من اعراض الكفايات
 الميراث من الميت ما لم يمت الميت **مسألة** قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع
 الكفايات ما لم يمت الميت والعلم والعلم ما لم يمت الميت والعلم ما لم يمت الميت
 المتفق واذا كان الميراث من الميت فانه ميراث من الميت لا من غيره
 الميراث من الميت ما لم يمت الميت **مسألة** قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع
 هذا متفق والميراث من الميت لا يحل ما كان ميراثاً من الميت لا من غيره
 للميت ما لم يمت الميت والعلم والعلم ما لم يمت الميت والعلم ما لم يمت الميت
 للميراث من الميت ما لم يمت الميت **مسألة** قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع
 منه لسر له ذلك من موضع الزكاة لا اتصال الميراث الى الميراث لا اتصال
 حقوقهم **مسألة** قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع
 انه لا يجوز وامان من ميراث الميراث من الميت لا من غيره
 طلق والميراث من الميت لا يحل ما كان ميراثاً من الميت لا من غيره
 الباري اما لو كان له ميراث من الميت لا يحل ما كان ميراثاً من الميت لا من غيره
 الميراث من الميت ما لم يمت الميت **مسألة** قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع
 الاحكام الميراث من الميت لا يحل ما كان ميراثاً من الميت لا من غيره
مسألة قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع
 عليه لا افعال الميراث من الميت لا يحل ما كان ميراثاً من الميت لا من غيره
 ذكوات وله مال على الوارث ميراثاً من الميت لا من غيره
 لزم له ميراثه فان كان له مال قبل ميراثه ما لم يمت الميت لا من غيره
 حله ذلك **مسألة** قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع
 في الاحكام ميراثه لان الزيادة من ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

[illegible]

من باب السبق وقوله كبر وج المرأة اذا اعطيت لها مسئلة وقول الشافعي
في الزكاة الى قولهم في الاموال الطاهرة لا تنس في اوجبت العير الامام وهو قول
احمد عليه السلام **مسئلة** والسئلة مسندة على ان يسف في الحق في الامام
ان كان في اخره اعتراف لم يجز وهو قول الجسفة **مسئلة** قال ابو حنيفة
رضي الله عنه في الما لا تستر الظلم والمغاة فاحسوا سرقات مالكم في الامام
بنو عليهم فان عليا خرجت على بلاد المسلمين واخذوا صرقات اموالهم لا يدعونه
الا بالبرغم وفيهم معاصيتهم ومن الله تعالى بالاغارة **مسئلة** وذكر الشافعي
الشافعي ان الاول في اصل الشافعي الاعادة من الله ومن الله تعالى
وقول الشافعي لا يحد في الظلم **مسئلة** ذكر ابو عبيد الله في المصنف اذا
احد الامام الزكاة من مال المستامن وقوله جاز لان اصغارا وابالمس
وامه لا الامام اذا احرقها وهو ذكر في المصنف ان جاز للمبيع ان يبيع او يبد
من ارباب الزكاة لذلك جاز في تمام **مسئلة** وروى ابو حنيفة في الامام من المال
وكانه جاز لان من عير من احد الامام في المصنف لانه حين دفع المبتدئ
الراجع عن دمه وما بعد اليه كانه عير من الله تعالى **مسئلة** ذكر في المصنف
في امر كان لان لو اعطى احد الامام كاريه ان يخرج الزكاة من مال المالك
لا ينقل بمحمد ما يمتد بان يبعد عن اختياره وان لا يبعد عنه وهو قول
ابو حنيفة واحتج به وعند الشافعي لو اعطى نفع المورث **مسئلة** قال
الماضي يوسف سالت ابو عبيد الله في الحر جازي عن ذلك فقال لو يبيع الوصي
اختار الزكاة **مسئلة** والسئلة مسندة على ان الوصاية ولا تختار بان
ولان حنيفة وعند الشافعي الوصاية كالكافة واعيانا ان الوكيل
يعمل في احوال الموكل او ما احسنه ان يعلم ما يملك من بعد ان شئت الله
مسئلة قال الماضي ابو حنيفة هذا كله اذا لم ينع الوصي الجوز ولا الامام
المصنف فان راعى ولا يملك اختارها ولو حال فانها الصانع **مسئلة**
قال الماضي زهير فان اخذ المصنف زكاة مال وعنده انه لا يجز له الزكاة
وعنده ما يدعي فانه يلزمه ان كان له ان يبيع على احد الامام **مسئلة**
قال المصنف في المصنف اخذ قوله ان بعض الورثة احتج بحجة الامام
والوالد المستسوق ان يرضى سائر الورثة ام لا وهذا قول القديم وقوله
لا يجوز وهذا الاجماع انه ليس في ذلك منع حاشية سائر الورثة في المصنف

[illegible]

فقلت **مسألة** وناهى الكتاب بحول على الخمر
 وذكره الصانع زيد وجه الأول أن المصارف تحل ولا بد
 من الخمر بالنسبة **مسألة** قال الشيخ لا يشترط أن يوافق
 الوكيل هذا القدر وهذا الخمر ولو يوافق به بحصة في
 ذلك أن لو لم يملكه سلطان في وجهه إلى ما بالنسبة الموقوفة
 في يد المولى لا يورث عن ماله بل يورث عنه كذا في الأثر
مسألة عن محمد بن الحسن إذا أمر رجل رجل ببيع مائة
 إلى فلان لم يبرأ من المأمور حتى يذكر القدر مائة درهم
 يحمله بصلته نعم الوكيل يحكم الزكاة ولا يدرى عن
مسألة وإذا كان كرجل زاه وأمر رجل أن يجره فإنه
 ومعه الله بعد لا حيز ولو لم يمان كما وأمره
 ببيع المأمور في وجهه الوجهين ولا حلا فيه **مسألة** روا
 نوبت حاله الرفع إلى الوكيل أرحاله دفع الوكيل إلى العير
 في أن حاله في الضلوة حاله في الضلوة **مسألة**
 فإن لم يكن يورث ما ورثها ورثها الذي ورثه الله
 فله الزوج لان يحوز الدفع ليس بملك لا يورثه الله
 واستأب الملك محبوس **مسألة** رواه المرحوم
 رخصا سقر في عبيده العير في عير غيره من
مسألة قال الصانع الوضوء على أن هذا كله محض
 أحبه أن تكون الرضا غير المال فعلى هذا الوجه في
 العير أفقر والسفر أو مال وقوله العير في غير
 الدراهم وحول ذلك من لأنه فرق ما يورثه من حيث
 أصله من العير بغيره **مسألة** وهذا في الوكيل إذا
 خالف أمر المولى في بيعه للوكيل **مسألة** قال الشيخ
 لو سرق العير زكاه الوكيل وعليه ولا بد في الوكيل
 أو الوصي إلا أن يعلم على الظن أنه لا يورثه إلا الوكيل
 يورثه الله **مسألة** رواه فينا كله إذا كان الوكيل الذي

[illegible]

[illegible]

لكنه ولما لم يزلوا يحزنون لما جئوا لم يكونوا معنا ذلك هاهنا للوجه
بالجدة **مسألة** قال المصنف في ذكر الخصال في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بأحلافها واليهما قال في الصلوة لا تأكلوا أموالكم ولا تأكلوا أموالكم
للذين والوا بيتك شرح الأحكام على صفة الفدية في قوله تعالى ولا تأكلوا
صلواتكم وصدقة الفطر وذكرنا في إن صدقة الفطر على من ولدك والآن
لأننا نحن وأحبنا عبادا وقال المصنف في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
للع منكم أن يخرج صدقة إلى غيرهم لعنه صدقات الفطر **مسألة** قال المصنف
من المصنف ما ذكره المصنف من أن حبوا من أهل ولا حبة على من صدقة الفطر
وحبوا الصدقات وأحبوا وجهه كذلك الله عز وجل وأحبوا الصدقات
والعشر فحازت له هاشم دليله المبدأ والتمت **مسألة** قال المصنف في قوله
رجل الصبية من ماله لم يعلم الله أعضاه منها لا في **مسألة** قال المصنف في قوله
أنه لم يزل في الأعداء والرحمة فيه أن القول بأن دفع الزكاة إلى غير
هل عباد لا يجوز **مسألة** قال المصنف في قوله تعالى وهو قولك حبة
وأحبها وبعض أصحاب الشافعي وغيره بعض أصحاب الشافعي عندهم قول
من دفع إلى من الجمل علة لم يزل في الأعداء لأن الاحتياط لا يفسد
وصار حكمه المفيد حكم المحدث في هذا الباب **مسألة** قال المصنف في قوله
المصنف عليه الصلاة والسلام دفع الزكاة إلى الأعداء وأما ما كان على من
ذكرنا في قوله تعالى وهو قولك يوسف والشافعي عندهم قولك
وصلة عن يد من علة ومالك في دفعه وأما حقه وزاد أحد من
أنه عجزه ولا عداؤه عليه وهو قولك في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
حكم خلاف المصنف **مسألة** قال المصنف في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
الاحتياط كان حكمه خلاف ما في من دفع إلى الله لعنه الله لا يزل في
إذا فعله خلا **مسألة** قال المصنف في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
ذكرنا في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم من حبة الفيلة الحظا في قوله تعالى
المسائل وهو قولك حبة يوسف ومحمد الشافعي وذكرنا في قوله تعالى ولا تأكلوا
له أنه لم يزل في الأعداء وهو قولك يوسف ومحمد الشافعي وذكرنا في قوله تعالى ولا تأكلوا
مأفاهة أن بعض من الشافعي **مسألة** قال المصنف في قوله تعالى ولا تأكلوا

[illegible]

[illegible][illegible]

ان احتاج اليه وخرج للتجارة الا ان في ذلك منعه عن ان يخرج
احدا من الدواب اذا كانت الحمار من الصنفين من غير ان يكون عليه ملك
جانه احدا الركة ومثله محلي عن الخنثى وحكي من مذهب الموسى بالله
الصانع انما لا يذني عن احد اعرج والمثله عن مصرية لم ي
الا انه من قال لا يخرج احدا من احد الصنفين من ان يصادف
الامر ما يجب منه الركة **مسألة** سال النافع اومض وهذا يقع
من ما ذكرنا انما لا يذني انما اذا لم يحل عليه الركة له احدا الركة ما لم
وجه الموسى بالله ما لم يذني هذا في الحمار **مسألة** ولا يملك ما يبيع
ما سافرهم ولا يحل له بله قال الحمار ولا ان يصدقه للحمار
وهذا عن حجاج ولا يملك ما خرجت الركة علمه لو خرج بها على
بعد الحول بله المال عليه الركة ومنع ذلك عنه له اخذ **مسألة**
ولو ملك عشرة وما لم يذني ان لا يكون عنيا بخره احدا الدواب
الواحيات لان نصاها معتبر بغيرها كما ان من ملكه مائة درهم
فمنها من الذهب غير مائة الا يكون عنيا لان له نصا بغيره
مسألة فان صرنا في سلعة للحمار وهبتها ما سافرهم
الركة لا والعز وض لا نصيب لها بل يخرقها ما لم يكن البيع
للغير او سواها انما لا يذني او بالذمان ومثله ذلك في الحمار
واو حنفية في الشافعي لم يورث من ملكه الركة لو لم يذني ومثله
قوي عن ابي يوسف **مسألة** ربيعة في الحمار ما يبيع من العسر
كان له لغيره من ربيعة بالعز والمزاينة ان لم يذني فممن نصاها
مسألة وان ملكنا الركة المعتبر هو الذي قال انما يخرق
من يخرق حماره ولا يعتبر منه المعتبر ان يبيع نصا ما يخرق العز
مسألة ومما سافرهم الموسى بالله على قوله الامير ان العسر ان يبيع
هو الذي يخرق المعتبر وما لم يذني ان لا يكون لغيره نعم تفاوته اليه
ولم يملك حماره او شق من المعتبر او حتمه او سافرهم المعتبر
احدا العسرة والركوات من ملكه ومنه المصاديق **مسألة** مال

بما في اليوم فحله للفراسة ان كل خمسة من المال مائة نصيب
منه بعينه عن الزهر الغضيه والسواهم والمكبات ما خرج من الارض
وهذا في البيع المصاب عينا او في مزارعها ومثله بقوله المصنف
والنصف في عتده عن العز ومن انصرف والدمق والذمان بل لا خلاف
والصواب والتزام في حماره وانما ذاب لم يملك المصاب صان عتدا وحكم
منه احدا الصنفين وان لم يبيع فممن نصاها باحد المعتبر جانه اخذ
لصنفه **مسألة** ومما يورث من الارض للغير ما يخرج الركة
منه بل يخرج ما يورث من الارض كما ان من يخرق الحظوة والذمان
يخرق العز عنه لان العتدا يملك ما لم يخرق الحظوة للغير
لغيره **مسألة** وكل هذا اورد ما لم يملكه المعتبر **مسألة** قال
شيخ الاسنادان ان ربي يملكه المصالح لم يخرقها له هاشم في
البيعان صان واحدا وان كان في الاصل عار ذكر ملك الارض
مسألة سال النافع اومض لا يذني ان يخرق هاشم في مائة درهم
فانما لا يخرج واحدا ما مال الموصى به من حماره الا عتدا
فكان ان يخرق حماره فخرق الا نصا عتدا لا يخرقها حماره على
فانه في الخياط والاشياش **مسألة** ولما كان ما ذكرنا في الزهرية
من حماره او حماره في الاعتيار والركوات **مسألة** قال النافع
انصر ساوي ما يخرق من بيعه لا يملكه عتدا لغيره هاشم في واحدة
جانه اخذ الصنفين ومثله ذكر محمد بن يحيى وهذا من مذهب ابي
الله على ما عينه ارباكة تغل **مسألة** في رجل يملك الحمار في مائة
ما يورثه ومن ان لا يذني الركة حماره لو لم يذني من هاشم في مائة
ذوي النصف تغل شيئا من ربيعة دفعه منه الراحيات في مائة
النافع لا يخرق حماره بان يبيع ما يخرق حماره ومنه عتدا العز
عن حماره الا ان يورث من المصنف من المصنف اذا عتد حماره لغيره على
فانما يكون له الميراث من عتده وان لم يخرق حماره ما عتد
مسألة فاما ما رواه عن النافع في بيع الركة لا يخرق حماره
مسألة فاما ما رواه عن النافع في بيع الركة لا يخرق حماره

لذلك ولما أنه لا حل السؤال من غير صوته
وعر عليه السلام

انه قال
لا حصص لمجاوله ع امة فان ذلک لله رب العالمین
واسر ذی البیت من الخیر انذ فان ذلک من السماء والنور

فقال الله تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم
فلما ولوا للكراد الغنى وجمع في جميع السور في ذلك المنة

فمن الله يعلم جعل المبرات للمعمر والكل السؤال مني يا معمر
الناظر الاقنانه وزور ان رسول الله صلى الله عليه وآله

الرفقة التي طابعه الله تعالى مسئلة وقوله صلى الله عليه وآله
الرفقة التي طابعه الله تعالى وقوله صلى الله عليه وآله

استله

الموید بالقدیم ما هو لول التی ویرثها من بعد الوالدین
الاحنفه واجتابة فذلک لتبدل عند کتب الداع کان هذا الخبر في صدر

وكانت الصدقة والفقير المعز والفقير المعز
المعز الآية بشار الحمر مستوحا والآية عاتمة في القوى العاجز **مستله**
وذلك الاستاد

وذكر القسم ان السؤال النفع الزاد واجب
سؤال ايضا رد الصغار ولو اذله اذ لم يملكه

لبيته اذا احضر **مسئله** في سال العاصم بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله تعالى
والله للمؤمن والمؤمنات المودة والمحبة ولله المنة وما يظنون

وَمَنْ عَرَفَ بَابَهُ وَاحْتِلَافِيهِ لَأَنَّ الْفَرْقَ الْبَسْطَ
لِلسُّمِّيَةِ مِنْهُ الْعَمَلُ **سَلَامٌ** فَإِنْ فَعَلْتَ لَهُ الصَّدَقَةَ لَمْ تَعْمَلْ

الثاني **مسألة** وإذا امتد الوفاء على العلوية فليس له الاحتفاظ به بل يجب
أدائه له أو علمه أن الوفاء مطلقاً ما لم يأت عن علم الاحتفاظ به بل هذا

فقد علمنا عنهم ومعتزتهم وهذا الظاهر من احتساب أولئك
الذين سئلوا عنهم في يوم القيمة والوقف على الأفعال والآثار

فيه كالمباح بل في اعين العالوية قوية لان الاحساب

سواء روي ايضا عن النبي صلى الله عليه وآله والى من اصطنع الاجل

مع ما كنته يوم القمه **مسله** مال احبابنا واذا است الوقت على العوده
ما انك انتا اول الحس والحبه دون ابدعته هاهنا العود بناله

مطلقا فان قيل اولاد عيسى وحميم ذوات الادب ليس هما لان لغز سناولهم
مطلقا وسناول غيرهم مادام انه خواله حفري والعقيل والزبير وغيرهم

فانما كان في الجسد ذرا الاصله في ربه
فانما كان في الجسد ذرا الاصله في ربه

الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام في قوله تعالى
 يا أيها الناس اتقوا الله إنه كان الله غافلاً عما يعملون
 يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله إنه كان الله غافلاً عما يعملون
 يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله إنه كان الله غافلاً عما يعملون

قال المولى عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
رحمه الله تعالى في كتابه المشهور في تاريخ العرب

ولهذا باعنا بولده القديم ان الحق معلن الغير كدنه في غيبه

الاستاد وأما مرجع الشوك في البيع إذا أخرجته ماله أو غيره
لأنه أمورك كماله لا ينفقه من رقبته جزئياً عن البايع ولا ينفقه
منه إلا بالرضا من الشراء أو بالرضا من البايع عن الشراء

فإذا أخرجته من عزادته لا تخرج ودسقا الواجب عليه البنية
لأنه يكون مغرعا وهذا في **مسئله** وأما قول المولى
أما إذا كان المصنف إذا ما كان في الحائض أو في الحائض أو في الحائض

فلا فرق بين المولود اذا باعه قبل اعراسه الحق وقبضه بعده
دواج مسل او صمته ولا يلزم المشتري شي من ذلك **مسألة** وما مل
التم كباطا او شانه براديه

من السموات فاصطفا منه من اجتهاد الله فلو سئل عن الاعيان
ثم اقمهم سوا وهذا المثل منه على اصل وهو انهم ذري القبا
الصلوات وهو في الشافعي وما اراد من ذرية هو ان الذرية

منه والاولى السابعة وهو زايه عن اربع حقه في زايه القول بسونه ثلث اقله
والثاني والاولى والاربعه وما زاد عن اربعه حقه في ثلثه ثلثه حقه في ثلثه

وَمَا رَدِّي عَنْكَ إِلَّا عَنَّا اللَّهُ فَكُلُوا حَتَّى تَسْمَعُوا دُفْعًا

وكانوا يحرم عليهم هذا عام ولم يعص الله ولذلك سمي بذلك
 ونسأله وهو قول زيد بن علي ورواه عن أبي حنيفة في الزيادة الى قوله نسوة
 فاعلم اننا اذا قلنا لا نعلم الا ما في الكتاب والسنن

سأفعل ذلك من حظ الأسير لأعمم الآية **مسألة** وسعير السوك
والناظر وإن كان مكرها **مسألة** وقول الجواب المدة ولذا إذا علم
من هذا أن ما ذكره في

معدون في جوب العرش في صيود البر والحر وأحرار العلم ملأوا

بیتا کی - عطا المودت - "وہ" "اگر طرز میں عواماء ہیں تو میں

۱۵۹

[illegible][illegible]

ذلك طرفة للشيخ في الفضل من سؤرين **مسألة** قال المصنف المومر
الان عبد المولى بالله توعد عتاطه سبقت حرا المحرم وحيا العمل والصوم
غما دلت عليه اسوله **مسألة** وذا احزن رجل رجل عن رجل احزن
انه قال شاهدت هلالا مضيا وسفول احمره رجل احزن ليلته
ان يعمل به يعني في طاهر ليكن وما بينه وبين الله تعالى لا يشبهه الله
من وجهه وتواضعنا للعباد وشبهه المحرم من حيث انه لا يهمل لفظ الشهادة
في عليه الصوم **مسألة** وقوله بمعنى حكم الحرة وضربته فصح انه
يعمل فيه قول النبي وجره في حجاب الدنيا است ولكن قولنا لو لم يكن
مباداة عبد لله او قولنا المتع من علم ان الساعات متعينة لا يهازلها كانت
مصححة لا يسل عنه الا قولنا حجة غما ذكرنا **مسألة** فاما قولنا الحاشي
يعمل ان يكون كذلك وكما ان يكون قوله اوى من قولنا الع من حيث
الحاكم اذا جاز به الهلال فلا فرق بين ان يكون الساعات متعينة او غير
مسألة سئل للشيخ عن رجل قال لا احزاسا الى الفضة واعلم لا عمل
بذلك انه ذلك الساعات المحرم من سبقت به فعل قوله وكثير
سعدا بعلية اخاها وعلم ان **مسألة** سئل المصنف عن رجل
كان سبلا لاجل ان غاب عنه من الساعات ولم يمتد العمل ساعة اليه
عنه **مسألة** وسئل للشيخ عن رجل عتد عتدا العامة فاشتغل
واحد منهم عن عمله احباده بهل من لم يمتد ان يعمل في العمل
قال عود ويتغير عليه اذا احتاره وهذا في ان فوى الحكمة
مسألة سئل للشيخ عن عات عن عات وجه **مسألة** ودلنا
عمله ان يمتد بها ويغتره ان يمتد بها والفتوى لا يخل الا بعد
معزته وجهها ولكن بعد من العايم بذلك لا يملكه فقولنا
في الشرعيات لا في العفليات فانه يصح من العايم يفتن في الجاد
الا بانه **مسألة** وفي العايم العايم عن الباطنة التي عليها الجاد
العالم عندي صحه اذا اوفى بان يحرمه ونظر فيه وعوفه وعوف
صحته ومثلها فاحتره لمن فاز به عنه **مسألة** فاما ان عرض الله
كتاب فبما اديت لم تصحها ولم يعرفها ولم يفتعلها فبما اوقفتها

لما ان يعمل احزن حديس كذا وما اشبه ذلك وليس هذا
مسألة ولذا نوى المصنف في رمضان انه يصوم فمط لا يحرك
والملك الصلح الطاهر الذي يات به يصلي الطاهر لا يحرك ويصرفه في الشايف
وعند ابي حنيفة يصح طلاق الله واما في ما كان سبقتا رمضان
عنده وذكر بعض اصحاب الشافعي انه يصوم صوم شهر رمضان ليطول
الله وعنده لا يصح وذلك لان الصوم يسوع الى فرض ولعل ادا
يضاع ولا يصح ما لم يعطى بالله ولا يقال انه عالم بكونه من رمضان
اوله واجبا وذلك لان العلم من حيس الا عمار ولا حكمه ويد
مناه في الصلوة **مسألة** بان نوى صوم رمضان في الصلوة الطاهر
الجزء وان لم يزل العزم ومثله ذكر للشيخ وهو قول ابي حنيفة
بعض اصحاب الشافعي يدرك المروزي من اصحاب الشافعي انه لا بد
منه العزم في الصلوة والصلوة قال للشيخ عن رجل المارته اذا
سبقت بصلها طمرا حرة وهذا في الصوم **مسألة** قال الدوايق ان
من وصوم رمضان لا يراجه غيره من الصيامات خلا فالصلوات وان
المراد به النساء وحيثما لم يمتد ايضا **مسألة** ولا يصح الصوم الاجنب
من الليل عند المولى بالله والمتا في وعنده ابي حنيفة من قبل الزوال
وقد يصح من قبلها اذا نوى قبل عتد به سبقت وعنده المولى بالله
يضاع منه من الماز كما قال في حمله منه لم يمتد به الضا وان صح
ادع الاول بوله صل بعد عتد لا صام من **مسألة** قال
وام صوم ثم ص ولا يصح الا من الليل دلله القطر والذرة والكمات
وهذا ما اذا اجعها عتد انه يحسن عدم النية او المليل او عند عتد به
بغير ذلك احزن بها عن وقت الشرع بل هذا الذي لا عمل الله
شكرا ان اوى **مسألة** وفي المتع ان نوى الصوم من الليل
في غير جميع النهار لم يصح صومه وان افاق في اول النهار
معه اذا عتده وعنده يصح ذلك او العايم **مسألة** ولو نوى
من المولى بالله الصوم جميعه لم يحز الا في اول يوم **مسألة** ومنه اذا نوى
سنة واجبه حاز لسان الصلوات عند المولى بالله والقول بهما

ار من كل يومين في رمضان وحرم ما في الصوم وهو البخل والاف
الصلاه العاجله فانه لا يقع من الركعات شئ في هذا الشهر من الله
باقيا **مسئله** وصوم الغلبه من الهاء يصح عند المريد بالله في احد
قوليه اذا كان قبل الزوال كما قال الناصر عليه السلام والشافعي في قول
في قوله الاخر لا يقع الا منته من البخل كالمريض كما قال مالك **مسئله**
واما الصوم والصله فطوبى لمنه لا يقع من الواجب طوبى الله والصله
يقع بالاختار لصاحلان في الفايه **مسئله** والوضوء طوبى الله يقع
عند المريد بالله وعند غيره لا يقع كما بيناه **مسئله** وعند غيره لا يجب
على نفسه صوم شهر او سنة بعينه في صومها منه من الهاء كصوم
فيضا **مسئله** الوجه الاكبر ان يرفع على ما روجه لله تعالى وشهده
وعند المريد بالله لا يقع الصوم في رمضان والوجه في الهلال فمما اخذ
مسئله ولو قال الله على الصوم في اليوم الذي يريه فلان فيه الهلال
عليه في ولو قال اليوم الذي يريه فلان فيه الهلال فيكون في يومه
والعز في شهر ان وجه الحذر لا يحسن احدا الزمان بل يصح في الهلال
على ان الصوم فان تحت حصر بالهواء وقد قال صلى الله عليه وآله
الليل من هاهنا او طهر الصلاه اكله الى ان يكون جرح في **مسئله**
الليل من هاهنا او طهر الصلاه اكله الى ان يكون جرح في **مسئله**
وصومه يوم السبت ولو لم يكن الا سحابة من عيران بلزومه الفضايله
السنة منه عاين **مسئله** اجبة ان يصوم يوم السبت عاين
وهو قول الخفيف واجتبه وقوله عليه السلام ان اصاب من رمضان
وعند الشافعي صوم يوم السبت كونه الا ان يوافق يوم الجمعة
وبعده لثا قوله **مسئله** عليه السلام ان يوافق يوم الجمعة
ولم يفصل وقوله **مسئله** عليه السلام ان يوافق يوم الجمعة
به ولم يفصل من يوم السبت وعنه **مسئله** والمالي في الصوم منه
عنه او عندنا في حقه الصوم منه المطوع فان كان من رمضان
سأله اعله ان حرم رمضان بعنه العمل يصح وعند الشافعي ان كان
لصوم فله ويعنه يجوز ان يصوم ولكن لا يحرم عن رمضان الا ان
ان الصوم كان من رمضان انما قوله **مسئله** ثلثه في

ما
في

الجزى وانواه وطاهر الجزى لغرض ان الله تعالى
وجه كانه ما حقه الله كانه **مسئله** قال المريد بالله فان حقه الله
مفطوره في صومه ولكن يكون وامام كانه قطع فالا دعا على الله
استدلاله بقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم السبت بعد ظهر اليوم
فلا يعمل عليه لم كان صوم من سعاد احيا من ان افطر عنه
سويته من رمضان يكون فبما هو **مسئله** وروي
عن عوف بن صوم يوم السبت انما سجد اذا كان في السجدة وسجد وانكثرت
بجوابه استجروا الله ابو داود في **مسئله** وهكذا في حقل المزط
منه في حقه زوالا انما يكون يوم السبت من سعاد يوم السبت الا ان كان
فيما فيه من غير الهلال واما اذا لم يكن عنه ولا يكون يوم السبت في يوم
من سعاد في كل يوم حتى بدل عاين هذا ما قاله وكلامه في الفايه
بالصوم في نفسه ايضا ما ذكرنا وهكذا في غير المريد بالله **مسئله** قال
لستم بمنزلة هؤلاء سواك قبل الزوال فالاجب لنا امام الصيام في
من **مسئله** وعليه هذا اذا زوالا فمضان يوم السبت قبل الزوال
وعنه حقه في الله مستوفية **مسئله** في اللطيف وامام الصوم في
بل واجبه حصل منه عاين هذا ما قاله وقوله اجب لنا عاين
بجوابه واطلا في هذا الجزى عاين في مسائل الاختصار
بصديقه الا عاين **مسئله** وهكذا في حقه يكون هلال رمضان
فاواري قبل الزوال ان اليوم الثاني يكون اول شهر رمضان
مخالف ما ما طاهر اطلاق في بعض حوا الا فطرت كما قاله
الصوم **مسئله** وقوله صلى الله عليه وسلم صوم عاشوراء من اكل فليس
له يومه **مسئله** قال العام اومض وهو قول في المريد بالله في
منه واجتبه في السامعي كان في الاصل نبيا **مسئله** وماذا
حلال اذا طاهر كان واجبا في سوره **مسئله** عليه السلام في حوا الصوم
منه بل ان ذلك الصوم منه رمضان لان ذلك اجبه من الصوم واجتبه
فروى عن الله بل الشيوخ منه وان ذلك ان كان دوا في صوم الغلبه
من الهاء قبل الزوال كما قال السامعي **مسئله** عن المريد بالله **مسئله** والعام

فيما
في رمضان

في
في رمضان

وهذا هو المورد الذي من وجوه وهذا عند الصوم عاشوراء ان كان
وحيث ان الاصل المذكور في بيان علة العمل التي ذكرها في المجلد
بأنه ان يفرض في يومه الوجوه يستحق العباد الصوم في يومه
من النهار ولا يتبدل بهذا الخبر بل **مسألة** في يومه لا يصام من
سائر الايام من الليل في ذلك **والوجه** في سائر الايام من
عاشوراء عن النبي صلى الله عليه وآله في الصوم عاشوراء **الوجه** في سائر
ومعلوم ان المستحب في سائر الايام من الوجوه وليس هو في حكم الفرض
لا يصح في سائر الايام كقوله النبي صلى الله عليه وآله في الوجوه وفي الحديث **مسألة**
في سائر الايام من سائر الايام لا بد من هذا الخبر من هذا الوجه
ان يفرض صوم رمضان منه من النهار كمنعه من ان يترك في الليل
احوط واخذ بالاحتياط **مسألة** ومن افطر يوماً في رمضان بالواجبة
الامساك في بقية يومه خلافاً في يومه لما روي **رسول الله صلى الله عليه وآله**
في الاحتياط في سائر الايام من الفرض في يومه في الفرض **مسألة**
واما الاحتياط في الفرض لغيره في يومه من الفرض في سائر الايام
العز في بعض النهار والامساك في بقية النهار حتى يفرض في سائر الايام
وعند من حقه في **مسألة** واذا افطر يوماً جامع بينه وبين الفرض
فانه لا يشترط في هذا اليوم في حقه من الفرض في رمضان **مسألة**
واما الفرض في الفرض في الوجوه عند المبدأ لانه لا يفسد في بيان
الاحتياط **مسألة** في سائر الايام من رمضان لان الصوم كان معاً على
بلزومه الامساك في بقية اليوم خلافاً فيه **مسألة** ولا تاتى في
فاسد في سائر العبادات عند من حقه في حقه وعينها في سائر الايام في
في الفاسد في الفرض في الفاسد في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض
في سائر الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض
اذا افطر يوماً كان من سائر العبادات في يومه في الفرض في الفرض في الفرض
في سائر الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض في الفرض
لا يجب الامساك في بقية يومه **مسألة** في سائر الايام من رمضان

[illegible]

هذا لسيد الصوم وان بدد الخ ولم يسجد رجبته لم يسجد صوته قد لم يحضره
 ولا سته **مسئله** وما اولها فيمن سجد ولم يوجع لحيته على اقل صوته
 وسنله عن رجبته ومن سجد وعكبه رجبته انما هو رجبته وسنله وحقايقه
 والسابع ان يسجد صوته لنا قوله صدق عليه واله عليه السلام
 الخ والحاشية والاختلاف لم يعرض في العبد السهو ولا انه خارج عن العبد
 لا عن سبه ولا لسيد الصوم كالمرد واللبس **مسئله** واذا انصرف الصلوة عبت
 ان يستصحب اخراجه اما ان كان في بيته بعد ذلك كان عفوفا كالبصائر **مسئله**
 وعنه المسئلة منه على الصلوة رجبته وقول الخ لا يجوز عند انصرفه ولا
 سجدان لسيد الصوم عن رجبته وسنله وما كنت عن السابعة من الخ
 الاستاذ المصنف لسيد الصوم رجبته واذا كان في بيته فعلى قول اخيه
 لا يسجد الصوم ولا اخراجه لسيد الصوم رجبته وسنله وسنله على ان كان في البيت
 او دونهما لم يسجد الصوم وكان في بيته مسجداً وسنله وعن محمد بن عيسى بن
 ان كان رضى للصلوة لم يسجد الصوم وكان في بيته مسجداً وسنله وسنله
 والجميع ان كان رضى للصلوة لم يسجد وكان في بيته مسجداً وسنله وسنله
مسئله عليه واله الخ لا يستأجر ان لا يكون طافاً وهذا هو
 انه يسجد **مسئله** الخ لا يستأجر ان لا يكون طافاً وهذا هو
 عطر **مسئله** ما لا يباح له من صلاته وسنله وسنله
 الانسان اذا لم يصبه سموا **مسئله** ما لا يوجب له والصلوة العباد
 لا يسجد صوته اذا اسلمه لانه ليس الاخر من زمانه فاستبه العباد
مسئله في حصول الزهبة في ذلك على ما ذكره الاخوان ان السنة لسيد
 حاله اذا كانا وسنله **مسئله** والذين في البيت اذا اذخر الوضوء
 على اليد ويسجد وهو في البيت **مسئله** ما لا يوجب له والصلوة العباد
 واخرجه من زمانه من رجبته فانه يسجد صوته وسنله وذا كان في البيت
 وهو في البيت وسنله **مسئله** ما لا يوجب له والصلوة العباد
 عليه السلام لا يرضى من غير الطهارة من السواك والصلوة الطهارة وسنله
 مع ليس من رجبته الطهارة ولما منع من السواك والصلوة الطهارة وسنله
 هاشم وقد ذكر اخيه في حقيقته واحباب الشافعي في العلم بالعلم

لوجہ

التمسك بالصوم **مسألة** قال الحنفية وقولهم علمنا النبي صلى الله عليه وسلم
 أنما يؤخذ من الشيء بطريقه شانه والجزء مخرج الطعام للصوم وعلموا أن
 يؤيد الله لا يجوز ذلك **مسألة** قال أبو الويد وجوب التقاء على الحجاب
 ما لا يجزئ من رمضان طاهر عن لغة التقاء كاله وعمره وكذلك الأمانة
 ذكره القسم عليه الصلاة والسلام في الحديث وفيه الأعراب المأثرة
 بعض المسفرين ولا يحتلوا في فعلها **مسألة** قال الفاضل وهو
 محيل المذهب أن من أفترغ من رمضان امرأة فانه يحكم عليه التقاء
 بيني الخاتمة ما سياتي أن أربعا بذكره أبو الويد في كتاب الوقت **مسألة**
 لأن من أطوع رمضان لا يحتل لأن الرضا عليه الصلاة والسلام
 أن عبادك وهو منه يحرم وزاده عن جده القيم وهو قول المار عليه السلام
 ويكمن الأواني والشيء والحجر وأرضه من المسبب ونحوه على الناس
 والنزوع عن القيم وجوب الكفارة وهو احتياط للذات طاعة وكلام القيم
 في البروتين بل إن الله وجب الكفارة في الرضا ما سياتي أن أربعا
 فكل وعمره وعبد الشافعي على الكفارة في الرضا عما لا يجزئ
 في الرضا بغيره ولا في الأكل وغيره وأما ما يحكم على الكفارة في الرضا
 في الرضا في الرضا ما سياتي في ذلك في سواء في الحضانة والنوا وأما حيث
 الأعراب في الرضا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الأعراب في الرضا
 على الأصحاب **مسألة** فعلم بذلك القسم على الكفارة في الرضا وهو قول
 عبد العزيز على التمسك به وقول القسم خبر الأعراب فإن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أوصى أوصوم من صوم وأطعم من صوم شكوا وطهروا
 بعد الحجب **مسألة** وحملنا في الصوم فاحصا ما افطرحه
 وطلوعه لا يقطع فكل ما ياء استند عطف الفرج في الحجب والقرن بينهما
 الصوم اسم لا يثبت في رضاء مخصوص وهذا المعنى في وجود الجزاء
 لأن ما عكاه مداومة وتكون في السنة كالتصا ما ما اسم في جمع الأفعال
 لا يثبت في الرضا ولا يوجد جميع حمله في الحجب ذكره محمد بن أحمد في كتاب الله
 وما لا يؤيد في الرضا في الرضا لأن اسم الفاعل في السمع ما ما اسم
 على ما عرفه على اسم المفعول إذا كان **مسألة** قال الشيخ في الصلوة إذا كان

[illegible]

متكبر مرتين في حق من لم يصوم **مسألة** ما إذا كانت ثباته في الكفر ولو صوم
بالنية المؤقتة لا تعتبر من صومه في وجوب إعادة واجبة في جميعه واصلها **مسألة**
أن وجوبه يكون من الصلب وهو منزه عن الإيجاف واجبا في غير الشافعي يزيله
لكنه من جهة الماء لا سقطا لموت أو كان أو في أدله ولو صوم في غير
عنده ولدت الحشوة في الزكوات **مسألة** وهل في الغائب عن القوم
والزكوات ومن الصوم واجبه أن الصوم واجبه سعلنا ما لم يزلنا سلقا
إلا ما يكون من الصلب وأما العصور والزكوات سعلنا ما لم يزلنا سلقا
لموت **مسألة** عند احتياجا بما يجلب لصاحبه الصوم واجبه إذا كانت
عنده وتكون من الصلب ولا يجلب لصاحبه الصلاة وإن كان عليه فإن واجبه
من من الصلب **مسألة** ولا فرق بين أن يكون بغيره أو بغيره فإن واجبه
بغيره وسواء تكون الصوم ذات لم يزلنا أو غيره وخلفه عن غيره
غير الشافعي إذا مات قبل التمس من الضامن الفداء في الدار أو إذا
متمم صومه في رمضان حتى مات أحسن قطع عنه لولا أنه لم يصح
أن يوفى له إلا من غير الشافعي فإن واجبه ما زلنا عن غيره من الصلاة
والتعريفات وعليه صيام المصوم عنه وإليه نجا في كل من صومه
والمؤبدية في كفارة الصوم لكل يوم صاعا من كفايته سواء
عقبه المرحض أو الجيهر إذا كانت في النية **مسألة** ما إذا كان في الصوم
إذا كان من غير كفايته صاعا عند احتياجا بما يجلب لصاحبه الصوم
المؤبدية والى جفوه واجبا في غير ذلك والى الشافعي يرى مردا في
صوم الأخصار وأما غل ما ذكره أبو العباس والشافعي في كفارة الصوم
فرضه من أي حشر كان وجه الأول أنه منه فأنه واجبه
لأنه في كل صاع دليله كان الإمام وجه ما ذكره أبو العباس حين
عنه عن علي بن أبي حمزة عليه السلام في أن الشافعي إذا صوم عن كل يوم نصف
الصاع ولم يزل من الزكوة وهذا صحيح لأن أصل المؤبدية
مسألة والغرض من الصلاة والصوم واجبه أن الوصية الصوم واجبه
لصلاة وإن كان الجميع سعلنا بالبيت وأذا واجبه الجميع لموت من الصلب
لصلاة عاده بدنية محضة لا تدخل فيها المال في حال الحياة عدا
واجبه ما لم يزل من صاعها في حال حياته حاله وأما في الصلاة
عنه بغير المال أو الحلقاء في الصلاة كقول الصوم

[illegible][illegible]

المؤمنين **مسألة** وقال في موضع آخر لزومه السابغ من الميمون وهو لا يخرج
منه من ذلك الامداد وماله لا يخرج **مسألة** وحمل الميمون الله
والجميع الشرعية وهو قول ما في هذا ما يرد خصمنا من لزومه السابغ
والسبغ وما لا يلزم السابغ من اياه الله الميمون **مسألة** ذلك اذا اوجب
من سبغ في السابغ من الميمون وانما ثبت ان الميمون اذا سبغ فيها
فان الفاضل **مسألة** وانما للندوة ولو في غير غل الميراد اذا اضافه
اليه معية اولى السابغ ما ان اطلق ذلك لانه لزومه السابغ لا يوجب
وهو على الصوم ولا يستلزم اليه فوجب ان السابغ يلزم في الزوال والتميز
وان لا يلزم له من الزوال بعينه انما هو اقل **مسألة** ويغفر فيه سبغ من
انما الصامات في سبغ وهو ارجح ايضا **مسألة** وبعض الصامون يرى
في سبغها فطر عتق في هو اياه اعني اعيد في السبغ لانه انما يبعد
ببرائه لانه اوجب ما يذرع عليه ما لو اوجبت فوم يوم العز وجب
في سبغها فان ضامه فطر عتق في العتق لانه لا يذرع عليها فوم
مسألة فالسبغ الاستناد المارة لصام منه غير معتق عليها انما
في سبغها سوى رمضان وامام الخضر **مسألة** فان كانت السنة
في الاخرين انما فصاعلتها لانام الخضر **مسألة** في الحرز هو الله
والاوجب صام منه ضامها وفطر العتق وامام السبغ فضاها
في رمضان ان يكون اسبق ما ذكر او لبعضه لصحة الاحكام وهو
في الزوال من فاعل السبغ الاستناد اجماعا وسنة وما قاله في سنة
من سبغها المذهب وكحي عليه السلام بعض من العتق وعرفنا
مسألة ما لا ياض الوضوء وما قاله الاخوان في **مسألة** الصوم في
الزوال اوجب صوم منه لزمه مسامحا وبعض رمضان في حاله وقد
الفطر اذا فطر عليه معية لا ذلك من احاب صوم في رمضان
هم ولا سبغ الذي قالوا اوجب في الام الحرة او العتق في اية الديار
وهو في كل ما ثبت منه سبغ ويحب وان لم يثبت اذ اوجب في حاله
الزوال صوم لولي العتق معتقد ذلك لان الله سبغ في سبغ اوجبه
لا في الما الى الما كان عاقبته سبغ وانما كان على الخليل
للصحة والعتق انما المضاف الى الاحد والمحم وتلا بدد في
وله سبغ واضافة الى المحل لعلوا في سبغ **مسألة** قال الامام

[illegible]

[illegible][illegible]

وصفت حجة حجتها بعد رها - له خصيت الزهية في ذلك
فمن الحزم شرط الإجابة في وجوبه وهو أنه في من غير توبته له رسالة
ذلك جباله في وقت هديته في حجة الجبل في بعض من أنه **مسألة**
رسالة دالها السيف فحينئذ في بعض حجة - وذلك للرسالة التي
في وجوب الحج ورسالة من توبته له وهو رسول الحج ورسالة
عن النبي محمد بن علي قال الشافعي قال حج حجة الإسلام عن عمر بن الخطاب
وعنه أحمد بن حنبل في حجة الإسلام أن كان من تركه فيها من سئلها
فإن كان دون ذلك كان له من عمر الحج ثم ولا يعلم هل الحج من غير الحج
في الوجوب في الأيا **مسألة** في وفاء الخلاف في الحج فها هو الفاء في
هل وجوب الحج ثم قبل الزوجه بعد التوبه - يجب لنا الوصية في وجوبه
فليس في ذلك الوصية - وجبة الأولى قوله في ذلك عن النبي محمد بن علي
في طاعة الله رسالة بعض من الزوجه والرسالة في حجة الإسلام في وجوب
رسالة لمعان الحج فحينئذ كانت طاعت طاعت رساله ورسالة
في حجة الإسلام في بعض وجبة الفاء قوله في حجة الإسلام في حجة الإسلام
رسالة حرم ولا يدخل عليها في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
ولأنه في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
وقوله في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
رسالة الوجوب في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
لا في الأيا **مسألة** في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
من علمنا في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
ادفله دليل على الإجابة في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
ذلك في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
مسألة في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
والاستغفار عن التوبه في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
عبد الله في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام
الحج في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام في حجة الإسلام

[illegible]

فجاءه بعد ما جاء الوقت فبذنه الوضوء دون السجدة
ولذا اعتبرت المراء بالاسهل حصول الانسحاب حاشية بعد ذلك
المعيار للحض **مسألة** واما ما ذكره من وجوب السجدة والندب اذا
انقضت ما فتح عليه اركان لعز عذبة لغيره وان كان لعز في حوزة
حاج **مسألة** فان زال العز عن عليه انما له الحصة ومات
قبل زال العز احرازه ووقع عن فرضه وان كان لعز لا يوجب زواله
حاز ولا يلزمه الاعادة اذا لم يزل زال العز عن عليه اعاده
الوضوء قبل ان يحجب له حنفية رتبة الاول حاز وفي غير
المراد من جمع جات الى تسو للندب من لدقة عليه وما كان من
لكنه ان يرضى لندب عليه على عذبه في الحج اذ كنت الى سجد لندب
النبات على الواحدة ما فتح عنه فقال عن ابن عمر عن اهل بيعة
يقع انما لو كان على السجدة في موضعيه مما يدرك على الواحدة
كانت ما لا يوجب حاز والما عجز السابعة فيها **مسألة** وهذا كله اذا
وجوب الحج لوجود الاسطاعة في حاز بمعضو اعين وهو قول
الحنفية واجابة والسابع وعبد مالك لا يوجب عليه في السجدة
ولا على ماله ولا على غيره من السجدة وقيل به **مسألة** واما ما
سعيد وجوب الحج لوجود الاسطاعة بانه لا يوجب الحج على ماله
عزنا ويقول ما ذكره من وجوبه ورواه عن الحنفية ورواه اجاز
الحنفية ان ما عثره ما في ويقول له يوسف والسابع لما قاله
فعل من استطاع للندب مالا اذا لم يندب على النبات على الواحدة
فكون مستطاعا للندب **مسألة** فان من العز ما كان وفيه ان
لكن احرازه **مسألة** قال في العنا من اجتمع اهل البيت
على ان كان ركسيتة نحو ما يلزمه الحج فستة والندب في السجدة
لمنزل الركاء فانهما في ماله **مسألة** وفي الواجب ان دعاه في
يجب الخروج كرجاء **مسألة** والندب ولو وهب

في السجدة
في السجدة
في السجدة

بلاي قبوله **مسألة** ومن ذهب الى ان لا بد من قبوله على الانسحاب
ان الله لا يلزم من الانسحاب منه **مسألة** وهذا نص ان الانسحاب هو
في اللاب وحصوله لانه لا يلزمه المندبة خلاف ما لا يخفى واما بعد الماحز
والسابع بحصوله من كل احد **مسألة** قال الحجازي والارمني في
وفيه هما يوجبون للموحي لا يوجب على الانسحاب قبوله للموحي **مسألة** ومن اريد
بوجوبه ما استعمل اعاد الحج وهو ما يقع من بعض من عذبه وهو قول ابي حنيفة
والشافعية وعند السابع يلزمه اعاده الحج سماعا اصله ان الاعمال الخطا
يزيده وانما يظل اذا ماتت عنه الزيادة فالندب وكلام البيهقي نص في
اعاده عليه لما قاله نعم ليس تركه لحظ عليه وقوله صلى الله عليه
استلام بحياضه **مسألة** ومن زعم ما ذكره من وجوبه وكان الواجب
خيرا والمال فليس بها هبات وان زاد ان الحج بولد المال كله ان كان المبلغ
المال احراما وعلم انه لم يكن على الانسحاب لم يلزمه كماله وكيفية
في حوزة وجوبه امانة حرم عليه **مسألة** فان كان المال حلالا او
منه والندب على ماله وكان ذبا بها لا سقط الموت بخسده لزمه
في **مسألة** فان كان والوضوء هذا المال من حاز السجدة على العمل انما
بما عثره لم عمله الاسماعية وهذا ما لم يرض عليه احقاد المولى انما
من حج ما حازه والى عنه فخرج في هوانه ولا خلاف فيه كما
في الخواص على كل معصية او عدم معصية على كل معصية
سماح معصية او ولو معصية للوضوء بانه نص **مسألة** وهذا
حاز الوضوء الى المعصية لان الوضوء عتاده واستعمله مع منه العزبة
لها العتابة اجمع الى نفس العتاده **مسألة** وكذلك الصلاة في الوقت
معصية والاداء المصروف فان العتابة هاهنا جمع الى نفس العتابة
مسألة ولما دام لا سيما لا مال العز طما وفيه حال تغلب ولا اكلوا
الركم عليه الباطل وقوله صلى الله عليه لا يحل للموحي سجد الا بطلبه
منه **مسألة** والحاج عن عترة يلزمه الحج على وجه الحصول هاتكان
بالمعصية مستحقة عليه لعقد الاجازة **مسألة** وهذه المسئلة مستندة على
نفسه وروى ان كان معصيا اجاز له ان يغيره وان كان عتبا لا يحرم حج عن
منه عن البيهقي وجمع ما لويد الله عليه لم يوجب له ما لا يوجب في حنفية

في حنفية
في حنفية
في حنفية

واحسانه محمد ذلك سوا كان فقرا او غنيا وعندنا الصانع والسامع
لا يحد حال الاعيان عن عيشته **مسألة** قال الشريف الجعفي فاكبت
الاجارة غير معنفة فينه جاز ان اولا عن عيشته لكن معنفة في
عليه ملكا للشيء وهو فله الاحترا لشره **مسألة** قال القاضي ابو
مضر المازني ذكر المونداني في الخراب اذا كانت لا حارة في حارة
المنفعة ملكا للشارع فان كانت فاشدة بعزل الفقير والله علم **مسألة**
والمحرم اذا كانت راسية عليه يحرم الاسته جاز له شتمه وطع البنية
حلاف منه لقوله تعالى فمن كان متمركا او به اذى راسية الا في معناه
في حق وليس بعلية العزبة **مسألة** ومن لم يمتنع كازان في الحق فلا يمتنع
حتى انصرف الى وطنه بل يمتنع الفداء الى الله ولا يجوز في بلده
مسألة في حصيل الذهب فيه ان جعل الزم المحرم من جزاء فدية من حق او
الطعام ان يصرفه في الجرم عندنا وهو قول السامع وعندنا في خفيه تحت
الذبح قبله وانصرف في غيرها اجزاء لنا قوله تعالى هيا يا مال الله
ولقول المرسول صلى الله عليه واله محذو وعينها سلم ومعلوم ان رسول الله
عليه كان يفرق بين العبد على ما كان يحرم وليس له ان يفرق بين
ان المالك يستر الاول ونصها ما لا يستر ليس له ان يفرق بين
معدن طينة المالك يبيح الله تعالى في بيع دعوته وروى عن صلته
الحاج والمعتق وقوله تعالى **مسألة** ومعنى الملية هو الماوان
اجابه الله تعالى في الخليل ان يملك ذلك ساعة بعد ساعة وهذا
بأي من يدك **مسألة** قال القسبي ليك معناه لم يقيم بطاعة على
امرك عتدا راجع عن ذلك ما لم يملك له لسانك اذا اقامته **مسألة**
الواجب هو على ان يشبه اذا عاد الى الموت بالموت وحيد والعبد بعد ما
مسألة قال القاضي زهير ومن لم يمتنع في حق طاعة اذابه ولم يمتنع في طاعة
لنفسه يملك لكن المراد به اذا كان مستطاعا ولا فلا **مسألة** قال
محمد بن القيس يملك تشييد السعير في طوباه او محبث او مستع وسبق في
ذلك فاستطاعه **مسألة** قال القسبي من خلق راسية بالوراء جاز له
ما لم يمس احب الى مثله وقوله صلى الله عليه وسلم رحم الله المخلص من النار

بذيل الفضل المخلص لا يحد في حقنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الامر
لنواذير العصور سوا في اول الامر وهو مذكرة في المعاري في سعة الرضوان
مسألة في الواج ما لا يحد في الطواف والحنان عند حاج احوال
طواف الحج والنية هي الاخران بعين الناصر من دون **مسألة** **مسألة**
من جعل ليعتقه دابة لم يحن من المقات بعد وفاته
بغير محال الا اياه من سائر الزمة ان كان له مال او خرج من المثل ويحب
فيؤدق في الرزقة فان لم يكن له مال الا هذه العشرة وهي له ماله فاجرة
اجل ماله وان افترقا لا سار في الماخر لوسق لتجارت حسن
في **مسألة** فقال له اذا امر المولى بان يخرجه او يفرقه عما انفرد
موت خطه يحل ان يكون الترفعا واجرة العار والحرمان من الماخر
خرج من الماخر فان لم يكن له الا استواء لربك الاجرة في البر الذي هو الماخر
في **مسألة** قال القاضي ابو مضر واعترف معتق في هذا ايضا مع علمه بان كان
فمن ان الاجرة من الماخر لوصيته او الغرض معلوم جاز للمولى ان يعامله
بما له للشخص اذا كان العتق كات **مسألة** ومن كان عليه من الاسلام
فدية الوفاء راجع بان يحن عنه من المقات كره له ذلك عن المونداني
لا لا يملك ذلك قاله ودعا في بد من موضع او من موضع اقول
بالمقات منه **مسألة** قال القاضي ابو مضر لان الواجب على من يملك
طوبى اذا كان له مال لم يحن الا من موضع لان الواجب على من يملك
منه سقط فرض الحج عنه ولله الرجوع عليه مثل ذلك **مسألة** **مسألة** قال
شهر الواسم وان امر ما من المقات مع العتق ودفع الماخر وجان
الشر لا الرضا الناصر لو يفرق **مسألة** قال القاضي ابو مضر يحرر
ما لا يماز كره المونداني في الكتاب يفرق ولا يقال له قوله القسبي ما
كره احتياجا وانما القول انما يكون اذا اوجب الحج مطلقا ولم يذكر الوعد
لغيره ان يحن من المقات وهو قول الشافعي والظاهر وهو الاصح
وهو قول القاضي خيفة غيا ماله **مسألة** **مسألة** قال القاضي ابو مضر
الوصية من يملك **مسألة** وطحا في الحلاف ان الحج يحرم من الوطن او من
القات كاذن **مسألة** وقوله الا ان لا يبيع ذلك ودعا في
موضع او موضع اقول ان المقات فيه اشتاده لان المولى وان امر ما

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

عليه ذلك **مسألة** اما زكاة الاموال من مكة فلا تارة على ذلك
وعنده وان ذلك عليه الكفاية لعزل المسكن في الجوار وقد كان
صان من أهل مكة لا يفرق في العز ولا في الزكاة ولكن الزكاة
اذا مشى في حالها قبل الخلع للمواقي ما اماره كتب في حال المسكن بعلية
الكفاية **مسألة** وقوله على النبي لا يثبت فيه على الحرام فلا يفرق
اذا زاد الله الاموال المسقات لان ما وجدته الانسان فرغ عما وجدته
فليس عليه الا حرامه **مسألة** لا يلزم الاموال المسقات **مسألة** وليس هو
حقيقه من ان يقول على الخبز في مكة انه يكون يدرا ومن ان يقول على
الخبز في الحج انه يكون يدرا صححا وهكدي جدا احبا جمعنا وذكر
الشافعي انه لا يفرق بينهما وان الحج لمزونه وجهه ولنا خيرا احتجنا به
لعدم **مسألة** مال العايش الرخص ولا يفسح ان مال ان يتركه
لخروج الاستلزام على لمزونه الحج يتركه الكفاية **مسألة** قال الجوز
في حقه كذا في قولنا في الزكاة في العرفان في است المقيد والاول
محمدا رسول الله صلى الله عليه واله لا يفرق شي ولا يبعد بزره وهكدي
المورد بالله اذا كان يعجز لوط النبي **مسألة** مال العايش او يفرق
وما ذكرناه اوله من ان يلفظ بتعبد الدرر ولفظ الزكاة والخروج في
سعيها ان يكون العرفية اما بالان سعة فانه سعيها لان جهتها في
مسألة ولا يفسح على قول العسم عليه السلام ان من يترك ما في البيت
يقول وكان عليه حجة الاسلام في ما يفرق المندان مع عزه **مسألة**
ذكر الجمع في العايش الرخص في ذلك فطر **مسألة** وكل الموردة
في الامارة فمن كانت عليه حجة الاسلام وحج عن الدرر فان في الشارة لان
في وجه الدرر **مسألة** قال العايش الرخص في ذلك فطر **مسألة** وكل الموردة
لنوفى الدرر فقط في حقه مع وجوب حجه الاسلام لا يفسح عن الدرر
وبموجب اخذ الاسلام لان الحج مطلقا لثبته في الحج والاسايف
وعنه الشافعي ومعه في حجة الاسلام ان حج عن غيره وعنه في حقه

والصنف الاموال **مسألة** وكذا لو توفى حجة الاسلام الموضع
يقع الفرض في الوضوء في وضعت بعد التطوع عنده وجه الاول
يقول احد مناهما واجب عليه فتح قدم احدهما في حقه كماله المرفوعة والكف
والكاه والذرة المالك **مسألة** الذي انما ارجحه لله تعالى افضل وما وجدته من
في ما ذكر في بطلان الصنف الاول كمثل كالمواقي سينا بعد الصنف
يعيد به لانه افضل دون بقدر شارة الملا لانه فرغ **مسألة** في
مما يقع الحج مطلقا لثبته في الحج الصوم مطلقا لثبته عندنا **مسألة**
الوقوف في الصوم فاعز من مضار في الذلة في الحج ولو يوجب الصوم الواجب
في مضار انما هو ما لم يفرق بالنية **مسألة** ولو ضام رمضان بعد الله
سبيل رمضان غير اخلاق الحج لانه في مطلق النية وبنية النقل على
من عليه الاصول في لزوم كذا الصوم والصلاة **مسألة** وذكرنا فيها
في ذلك المال في عزه فاستخرج في لطف يدور في لمزونه الحج وان ملكه
بذلك لمزونه وعنه الموردة في حقه الا حواك كلما لان وجود المال
شبه في الوجوب عنده ودخل ستر الحج شرط لغير الا اذا قال العايش
ومعه والاطهر ان قول الموردة بالثبته من قول العايش **مسألة** في
الفرق في كمال الوكاه لولا ان المال لم يلف في الحول لم يلزم الذكر ولا العن
تلا اشرط في العبادات **مسألة** ولنا في **مسألة** الذرة التي لا حقه
في كوف مع الدرر على النبي ومثله فقال في علمه لانه قال
في ما حاق في قوله لم يطق **مسألة** ان الحج الاستاذ الا في مذهب
موردة كدعي في انه تراجح اختارا وان كان لثبته لم يفرق في الحالف
في الحقة المبسك فيه في قوله في الجرم لقوله صلى الله عليه واله
تلك سكا فليكن **مسألة** والمزاد لقوله ان النبي في حقه هو ما فرقا
سواء **مسألة** ولو ذكر فقال على الحج مائة من ابلت القبا سنا
في حقه في كل سنة ومثله في اعزات وعنه في حقه لانه ان العام
في حقه في كل سنة ومثله في اعزات وعنه في حقه لانه ان العام
في حقه في كل سنة ومثله في اعزات وعنه في حقه لانه ان العام

مسألة فان خرج اعضاء او غير اعضاء الى غير مسئلة فان قال
المدعي ان الله استأجره اعلم خفاء ان العزم مرة لا يدرك
المشقة ابحاث الاحكام فان ذلك كلفه **مسألة** وحكي عن
الشافعي عن القسمة عليه لم يعلم اذا قال الرجل عن الفخمة او غيرها
بالفخمة لا شيء عليها لانه حمل نفسه بالا يطبق والى الله
ان يقال بلزقه كفارة لم يرد لانه يرد لخصمه وقد قال صلى الله عليه
من يرد برأ لا يطغى فعليه كفارة لم يرد العزم يكون الزيادة
لا يلزمه الوفاء **مسألة** وعنه لو رد قول القسمة ان رطل او
على وجه صوم الفخمة لا يعيد بده لانه حمل نفسه
مسألة وكذلك لو رد ما به حجة وطاهرا لم يملك حلالا من الزيادة
بالله وعنه الموت بان سعى البرء وحمل الوفاء كما يطبق والى الله
بما لا يطبق وعنه القسمة لا يعيد للند وكذا الوفاة وكذا القسمة
مسألة بان قال اعطى **مسألة** وقال المشقة لم يمنع اتصال الكلام
سقط فان كانت المشقة تسمى حجة لا يمنع اتصال الكلام
كان نورا كما يقول الا استأجره ان افراخ قد رفس القسمة
كذلكها هنا **مسألة** فان طال السلوك لم يكن نورا للاحكام
فيه لانه لا يكون المحرف الثاني يعلق بالاول **مسألة** ولو قال
الله لا اله الا الله وسوى من الله مع الله لان لوطه هناك
يصح ان احب بها عن كل موضع فاذا احب بها موضعها ولان
الاصلي الايمان والندوة النبوة اذا كانت بطنان للفتنة
او حراما وهذا الصلوة عليه الاعمال النيات وكل امرئ بما يرى
مسألة وذلك في القضاء في كتاب اركان الشريعة اذا جعلت
الاستطاعة بالمرحمة من ان يعزم ولو خالف في الاستطاعة
فان لم يعزم لم يعزم فهو من اهل العقاب عما روي عن الصادق
صلى الله عليه واله من مات وهو مؤمن ولم ينفع من امر

[illegible]

غروا له لا يورثه الا اوتت من ذوق اخر من المطامير الهية
 والمذوق لا يورثه الا اوتت من ذوق اخر من المطامير الهية
 بهذا المتاح فان هذا المتاح لا يحل للمبايع ولا يورثه الميراث
 واذا كان للمبايع فحقه **مسألة** والفرق ههنا ان اذا وضع المال
 في العقود بنية كانت النية لعقود وبقية المال لا يكون له
 الرصيد في الميراث وقد وصفنا ذلك في محله بخلاف الميراث
 ما هو مرفوع الى الله لست **مسألة** لانه يعلم ان الله لا يورثه المأثورة ولا
 يسقط عن ذمته **مسألة** وللميراث ما يورثه النية ان كان
 على علم طنه انه لا يورثه الا بصرفه كالعاصية التي هي الاذن
مسألة فان علم او علم طنه انه لا يورثه بصرفه مستحقه حاد الرق
 التي فان كان بخلاف ذلك فهو حال المتصرف في الميراث بالنية
 بغيره بغيره في قوله لا يورثه في الآيات او الحكم
 بصرفه الميراث الا مقام او الحكم ويطالب الميراث بغيره
مسألة فان كان الميراث يورثه في الميراث منه المطامير وكما
 حاز ولزم الميراث بغيره **مسألة** العشر وان كان
 عنده على الميراث على بعض الوجوه الا انه ليس الميراث من بعض الوجوه
 البنية لان البنية من المتبوع **مسألة** وهذا هو السفيق والسرور
 الميراث من الميراث **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 المتبع من بعض الوجوه في بعض الوجوه **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 في واجبه الاذن والفرق والمحل في الميراث بغيره
 لبعضهم انه عن بعض الوجوه في بعض الوجوه **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 في الاذن والمحل في بعض الوجوه في بعض الوجوه **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 اذا ذوق الاحتمال حقه ولم يخالف الاذن **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 حله الاذن والفرق واحتل من طلب النجاة وقصد بغيره في بعض الوجوه
 ومنه في بعض الوجوه في بعض الوجوه **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 لا يحتاج عليهم بما يعطونه في بعض الوجوه في بعض الوجوه **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه

ونحوه عند الفيل وان كانت واجبة لا يجوز ذلك للميراث
 فكل ما لا يورثه من ذوق اخر من المطامير الهية
 العاصي والميراث من ذوق اخر من المطامير الهية
 لست **مسألة** العشر وان كان الميراث يورثه في الميراث منه المطامير وكما
 حاز ولزم الميراث بغيره **مسألة** العشر وان كان
 عنده على الميراث على بعض الوجوه الا انه ليس الميراث من بعض الوجوه
 البنية لان البنية من المتبوع **مسألة** وهذا هو السفيق والسرور
 الميراث من الميراث **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 المتبع من بعض الوجوه في بعض الوجوه **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 في واجبه الاذن والفرق والمحل في الميراث بغيره
 لبعضهم انه عن بعض الوجوه في بعض الوجوه **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 في الاذن والمحل في بعض الوجوه في بعض الوجوه **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 اذا ذوق الاحتمال حقه ولم يخالف الاذن **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 حله الاذن والفرق واحتل من طلب النجاة وقصد بغيره في بعض الوجوه
 ومنه في بعض الوجوه في بعض الوجوه **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه
 لا يحتاج عليهم بما يعطونه في بعض الوجوه في بعض الوجوه **مسألة** في بعض الوجوه في بعض الوجوه

مسئله قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان زوج لم ينفذ ما سعى له من الفاحش
علم الزوج ان الشايع لا يعتقد له عقد معاوضه فاذا اوصفت
لا يعقل الحال لعدم ثبوت البيع كالمبيع فاذا ائتمنته بمصر عليه لم يجرى
الناكح بعد استماع ولا يصح من البعض خلاف المطلق والعاقب
فانما استقامت ومنه الاستقامه على الشرايه ومضى العمل على ذلك
فصار وجهه الى حنيفة انه نفع لا يحجز وكان منها على البراءة لان
كسب المطلق والعاقب لهله انه لا يحجز وكان منها على البراءة لان
قد واجد منها لا يحجز خلاف البيع فانه مصلح من العكاز فصور
فيه الجزى وما جرى كالكاح لم يرد الى العكاز واحلوا له
وهذا اقرب الى اصلنا **مسئله** اعلم ان العقود سعيه المصير
بعقد موثوق على اجازة مجبر ورضا وعقد مفسر والمارة
لرفقه او ملة فالعقود السعيه احكاما الحجاز **مسئله** قال
الماخ اومصر اعلم ان كل عقد ينفذ في الاموال والعقود
فانه ينفذ على الاجازة عندنا وفيه في الشايع اجماعا والوجه
الاخر الشري الموقوف فانه يباه وعقد الشايع في
شي من الموقوفات **مسئله** قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في كسب السفيق
يطلب حيازته بداعي المالك السعيه لا يفسد الحيز
الوقت يطلب حيازته بداعي المالك السعيه لا يفسد الحيز
والسعيه في الحيز اذا اخص المالك السعيه لا يفسد الحيز
ساعه بعقد البيع بطلت سعيته وكذلك ذكر في الآداب
لا يفسد على الحليز وهو احد قول الشافعي وقال في الآداب
نلت الى ثلثه الايام فلا مال له كان سمعت لا يرد
وذلك ابو العباس انه يفسد الحليز على المالك اذا اخرج المالك
مسئله وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في البيع اذا اخرج المالك
الحجاز في الملهه يفسد على المالك احد قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى
نزوج المصير والشافعي لا يبيع الكاح وعن الاوزاعي لا يجرى

منه عن العثم عليه السلام قال ما يجرى لزوجه المصير والوجه
في الطلاق البتة اذا اخرج المالك للزوجه والاخر لانه بعد البيع مع
انه حاز المالك لولا انه يفسد اولى كالاخر لانه **مسئله** قال ابو حنيفة
في الخزانة بطلت عقده وهز قول الشافعي وصاحبه في الزوجه
لوسف كاحازها فانزلت الاخر لانه انما يفسد من كسبه في الآيات
ان يفسد كسبه ولو كان المالك انما يفسد لانه لا يفسد من كسبه في الآيات
بطلت وهي محرمه لم يطل حيازتها لان كسبه لا يفسد من كسبه في الآيات
يملك كاله **مسئله** قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في البيع اذا اخرج المالك
فانزلت **مسئله** قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في البيع اذا اخرج المالك
الاخر كاحاز لانه من سائل الاحتجاز وهز قول العكاز في المصير
وهز قول الشافعي في المصير وعقد المارة والشافعي في هذا الكاح لا يفسد
مسئله وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في البيع اذا اخرج المالك
في الطالقة حة لو اخرج المالك بطل حقا **مسئله** قال ابو حنيفة
عقد الكاح ولم يفسد من كسبه لم يفسد من كسبه في الآيات
لم يعلم وهز قول الشافعي حقه وعقد عي لا يفسد حيازتها وان علمت
المالك ما لم يعلم بانها الحجاز **مسئله** وهكذي الحجاز حاز
بعقده **مسئله** واذا احتاز من البيع نفي حيزه المصير وان
ربيع الكاح لانه نلت التوارث منها **مسئله** ولما كان
منه من الحيز وهي ثلاث ومما بعد الثلاث لا العشر ايضا لانها
لغة ائتمنت بعد استطاع لانها لا يفسد عليها كالمصير من المصير
فالصلاه لا تعذر ذلك **مسئله** قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في حيازته
ذلك حاز الزوجه وعقدنا ابو حنيفة وكسبه غير حاز من المصير
عقده الزوجه بانه سليم من العيوب الا زوجه او حيزه او كسبه
بانه عن العيوب **مسئله** قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في حيازته
المالك لانه لم يفسد الزوجه لانه لم يفسد من كسبه في الآيات
عقدنا كسبه في الكاح فصار حيازته المصير فان حيازتها اذا
لم يفسد على العقب **مسئله** ومن كان حيازته المصير لم يفسد
فانما يفسد حيازته كالمصير في البيع للمدعي والمشتري ويثبت ان

سعيه في المصير

[illegible]

الاقربان للكرام الموقوف والمتع والشرع الموقوفات على الدائم
 قالوا بالعبث **مسألة** وادبر روح من غير ادب فيه من خروج الكرام
 من عزاجاره **مسألة** فان ولد مولود لرجل مسلم من ولده فله الفدية
 لعبد له وكان ابو العاصم يحله على اصل حبه ان سوت مع القيان
 لدنعه كما يصرح الصوري اذان ويجما على ذلك **مسألة** مال الولد
 ماله اذا مضى من الموت بعد ما يتركه فله نصفه وليس له الفدية
 ذلك **مسألة** ولا يثبت للغان بينهما التي ليست فدية ولكن له اللعان
 للفقير عنها لانه اذا دبرها وبو الولد بعد دبرها والربا فليس للغان
 لذاتك الشفعة وما استبعدا بعد سوت الصفة اذا لمقت وعلى المقت
 وسكن ذنه حكم العبد المات في ذنبا من الزينة على الفور له
 مصفا لزمه مصفا عدا وموسعا عند بعض اصحاب احمد
 فان عده له فدية اليوم او يومين من زواجه **مسألة** اما من وعده فدية
 له فدية مده الفان للسان في ذنبا احدهما مسل ولولا والبالغة
 الى ثلاثة ايام **مسألة** او ما يلقى بغيره **مسألة** وبني فكم عده
 وان لم يبعه سوت الفان وما يلقى بغيره **مسألة** وبني فكم عده
 وهو قول له حيفة وضاحية وعند الشافعي وبني فكم عده
 وتغامر اللعان **مسألة** واما سبب الائم الولد فلا يلقى بغيره
 الست اما يلقى للغان **مسألة** ولا يلقى للغان من الولد امام الولد
 ليس نسب والدام الولد حال ثبوت العداوة وغيره **مسألة** الكاذب
 علفا فليأخذه فان اللعان بينهما ثابت ولا يلقى الا حكم الكاذب
 الفاني **مسألة** واللعان اوجه اذا دعي الرجل الى الفان
 انه لشيء وحده ان يلقى الفدية فمابينه ومن ليس له مال او رهاض
 الجكم واللغان بعين الطاهر وامثاله كره **مسألة** وذكر العاصم
 يوسفان نسيم الولد يبيع محذوفه من غير اللعان لانه لا يبيع
 من الرجل وام الولد فاما وليا الجدة لا يبيع لانه لا يلقى للغان
 اللعان منها وذلك حسن **مسألة** واما تصدرا وليا والد

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

في ذلك ولست لأخبر ولا نعلم ان سفيان قد فقه فيه راجع معناه
لنفسه فبقينا فاق بعضنا بعضا في السكاك الخلف فبقينا في
به جملة من هذه الاحكام الا ان سفيان قد **سئل** فواقها من زنا به
انصر ذلك المالك لوعنه برأيه او الحكم في الاختلاف في المذهب لا كركناه
سئل فان مات احدنا مات الموات **سئل** وهذا حكم مشاير
الموضع في الاختلافات من العبادات والمعاملات فمعنى هذا
فقد اساره من جهة الحكم لا من جهة السائل **سئل** فالحكم في النكاح
للزوج الا اذا تزوجت المطلقة بلا من عرو ولي او سهر فستقر ان
المودلثة لا تجل الاول الا ان الحكم اليكم بجهة سواكم فساد السكاك الاول
حيثما اوصى **سئل** قال الموصي واطلاق من ذهب المودلثة لها
مع ان الحكم اذا حكم في الوعقات يصح وبعين الحكم كما قاله ابو حنيفة والله
اعلم **سئل** ولا يجوز ولا يحزن من فوج الامه على الحره لغير الوارث
لقد وهن هذا المسموح والمودلثة علمت السليم والحي وارثا كونه
يحيى وهو حر الى حشفه والشافعي اخرج من الثاني في العبد يزوج
لله وارثا كنه حره قال مالك ويحزن ذلك الحر والعبد رزق
لقد وعبر عمار الى محند لم يعلم الاطلا في **سئل** **اوله** **سئل**
لا يملك الامه على الحره ويملك الحره على الامه والحره وتوارثا والله
يوم واحد ومثله عن علي علمت السليم ولم يوصل من الحر والعبد
سئل ولا يجوز للتمساح الذنات عند المسموح وكنه الناصر
المودلثة ومثله عن زيد بن عتيق ومحمد بن عيسى علمت السليم وزيد بن عتيق
الناصر وعنه زيد بن عتيق ورواه اخرى انه يجوز للتمساح الذنات
ومثله عن محمد بن علي واحمد بن علي ورواه اخرى عن ابي جعفر
الادعي السجل من المسموح والذنيه وطلاتها لسوا والفقهاء والاكابر
سئل فلهذا لا حشفه واحكامه والشافعي **سئل** واما المحرمات
الزواني فلا يحزن الزوج بهر عديم وعنه لودجوا في
لمحرمات قال ابو حنيفة محرم كانه الصانعه قال ابو يوسف
عنه قال ابو حنيفة محرم كاجا فله التامات قال الساجي لا يحزن
قال الساجي على حليل وكلام المودلثة

في جوان الحاج الزمانت مبردد الا ان يظهر ما ذكرناه لنا قوله تعالى
ولا تحو المسركم حتى لو من ذرية والتم المسركم حتى لو من ذرية
مسلح بغيره والله يدرك عتقته بعد يوم يستوفى عنهم التوافر ذرية
حاج لا يثبت الوارث فحيث لا ينجح وحيث لا ينجح فحيث لا ينجح
ولو حطت امراه فبالحق ان تزوج في خلاف فزوج الحاطت
الى الولي فبغير زوج له من هذا القدر **مسئله** والمثله منته
عنا ان زوجه البالغة عسر طر عتقا وهو فوره حنفه واجتاده
عبد النفا في زوجه البالغة المذلول لشرط بل للولي الاجابة على ذلك
وجبه المسكه ان ذلكت غيرهما لا عقيد **مسئله** وهذا
على ان الرض المعلق بالشرط يقع وكذا في اجاره المعلقة بالشرط
ان يقول ان دعوت الى كذا فعدا حريه هذا البيع وهذا الميراث
ومذا الوفاات تصف ان زوجه اي يكون زوجه صحيح اذا زوجه
لانه حصل حصول شرطه من ذلك ان شالله تعالى **مسئله**
ولو قالت امراه بالعهده زوجة حري من فلان وابا صغر الميراث
لغيره والمول تولدوا وهو قوله حنفه وتزول له الوفاة
فولما ومثله والماله الميراث في التيمم والمثله منته على الرض
بقوم مقام الاك عتق الميراث وهو شرط في هذه هي وفلذ
العقاية انه لا تقوم مقام الاك **مسئله** وهذا كله اذا صحت
الزوج فان كدها وجب عليها الميراث وهذا في الميراث في
وعترة من اولاد **مسئله** والمسكه منته على ان امرأ الزوج
والزوجية بان يبعدها احد هيا الزوج والزوج غلاما لم يبع
من ذلك ولو خرجت ومالت نازوجه فلان سمع قولها وادخلها
الى انكثا الى الولي للعبدة ان امرأها سمع عليها ما للنبى عليه السلام
لما نكحها لانه نصته **مسئله** وكذلك لو قال ما غ فلان
داوود بنات وانكرا اوكل سعة تحت البيع والسعة لانه اقوى
مسئله واذا استوزمت كثر في علم خما لمز الدائم اوله

وان بعد العقد فمستحب ان يكون لها اجاره للمهر ايضا ومثله في
فهر زوجه ان اجاره للمهر مع العلم بالمهر يكون اجاره للمهر ولا خلاف
بيننا في هذا العقد لشرط ان يكون من العتق وهو صافي الحاج والعتق
من دون ذلك لا بد من اذا كان الميراث روي العقد في بدله
مسئله في الخراج الصعيه تكون الميراث اجاره في حريه
باجن الاخيه في حاج الى المطر وبه قال المشافعي ايضا **مسئله**
فان زوجا اخيه فله في اجاره الولي ولا خلاف في هذا فان اجاره الولي
ولا الخراج مستحب في الخراج **مسئله** وان الميراث في اجاره الولي
فان عقد الاخيه فان سلمت ايمان الولي فان كان الميراث بعد الاجاره
فم وان كان عليه لم يقع ولا يكون **مسئله** قال ابو بصير
فما غا ذلك لكر اطلقا ان تكون الميراث اجاره من غير فصل بل لا
في الولي فله في اجاره طارئة لان سلمتها ما جعل رضى الميراث
مسئله رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسئله** في اجاره الميراث
في اجاره من مال عاتقه ما روي للنبى الكريم رضى **مسئله**
مسئله في اجاره الميراث اذا انها ما جعل صلته عليه عاتقه
فما غا من غير فصل من الولي والاخي **مسئله** وفلان في الميراث
من الاجاره في العقد كدها ان لم يرض لا يستقر العقد وغا انه يحرم
بكون سلكها اجاره وبصير معن الزوج في العقد كذا او الزواني
لا يرض عليه للنبى المودع اذا استوي بالوديعة وزوج وكذلك الميراث
لا يرض على ما مضى اجاره صاحب المال وتزوج امرأه حاجد الملك
سوى الاجاره والزوج كانه وقع توكيله **مسئله** ولو كان الميراث
ميراثا لا يكون كذا ومثله في الاداءه وهو منته على الميراث
ميراث حنفه وهو الميراث على الامتياز ان الميراث في رضى
ميراث حنفه والميراث مع عتقا ما روي عظيم من اخلاص الميراث
ميراث الميراث ان يكون ميراثا وحشيت وحشيت وحشيت
ميراثا عاتقه الامتياز في حنفه العرف والميراث ميراثا الميراث

عن ابن عباس قال كانت راحته العنت والكوت في الطاعة بطل الكاح
وكلها الزوج بزوج آخر لان الكاح والزوج يعين الميثاق وفعال القدر
فما بين هاتين كذا **مسألة** ولو قال الزوج عند خضوعه يا انا لعمري
لم يكن ذلك عتدا لان يكون عتدا فلهما فقالوا ان زوجا ونسبه لا يفسد
انما قوله هل يترك ولان هرايع ام لا فلا سعد بل لا بد من لفظين فاصح
او جملتهما فاحسن الاخر من قبل لفظ الحاشية ووجه فقال الزوج
زوجت **مسألة** واذا زوج امه وقيل له الكاح في حال حمل البلوغ وغيره
الا بانه غير بالغ فلهما صحت فيه ادعى ان العتد فاسد كانه كان القدر
ولم يولد ولا حاز فانه لا ينافي قوله لان الطاهر بعد البلوغ **مسألة**
قال الشيخ في حاله هذا قوله العتد وهو منه حتى علمه الله وقدر
وقال المولى بالله اجزا الاصل عليه الكاح والعتد على الزوج وهو
قول الجعفي وصاحبه **مسألة** فهذه هي الخلاف في الزواني اذا
اختلفت في التلويح من بلوغ الخبز لهما وادعى ان زوج التلويح باعدت
المراه الا مكان بعد الموبدان الله وما يحجب عنها الله وهو منه حتى
وتحرق قول المولى بالله الاخر حتى عتد الزوج العتد لان الاصل عتد
الكاح وحيث الاول ان الاصل هو المصداق ولا يفسد عتد الزوج
بل عتد الاب فادى **مسألة** وقول المولى بالله حتى علمه الله بالزوج
المزاد به لم يوجب بالعبد بل بالاختلام ولا يمكنه وانه الله عتد
مسألة وهذا خلاف دعوى المراه للبلوغ كالحض فان علمه الله
وهي شاعلة بعبادة امراه عدله لان الحض امر متين وعقولها
الطريق لهما وضار كما لو قال لامرأته ان لم يمتني فادى طلاق فقال
احبس عليها الطلاق وان كانت يا عصفه فلهما انه امر كذا يمتد الزود
عليه الا من جهتها فانه قال ان حبسني بالحبه فادى طلاق **مسألة** وكذا
ان حبس احسا طلاقا ادعى الاختلام كالعتد ام اذا ادعت انك لا
مسألة وهذا خلاف اذا كان مال حاله العتد في المبع وفي الكاح فادى
ان لم يمت سببا حاله العتد ادعى انه كان بالقاح حاله العتد كان خيرا

وروى الآدمي عن ابن عباس انه ادعت المبع ونزك في زمان
من الزواه فقلت الكاح عن ابن عباس رضي الله عنه ولا شيء مما في عتد الكاح
من كذا من روجه او بالجهل عند ابن عباس قال الشافعي وعنه جعفر
واخيه ابو بصير عن ابن عباس انه ادعى ان عتد ماله فقلت انك لا تسكن المراه المراه
والزواه نفسها فان الزاوه حلت في نفسها **مسألة** قال ابو القاسم
البحري يزوجت او دعت نفسها من رجل وقيل لم يحار الى هذا العتد
فان كذا صح **مسألة** قال ابو القاسم في مال الزواه في مال الزواه فقلت
فان كذا صح **مسألة** او هو فقلت لا سعد الكاح بضا
من الاجازة والاذن ان بالاجازة تصح والاذن المسعد لا تصح **مسألة**
قال المولى بالله في الشرح فلم يفسد عتد الله لا سعد في الزوجه
مسألة وما ماله المولى بالله اسد موافقه للاصل **مسألة** الا ان
من الزواه فقلت الكاح خيرا منها وطنت انه جاز لها في حرمه
لانه من ماله الا كذا من عند المولى بالله في المحرمات في المعاملات
لا يفسد عتد روجه للجهل لهما سعد وقد سناه **مسألة** واذا تزوج
زواه بامرأه وهي في ناحية وهو في اخرى بالواجب عليه لم يفسد
لانه من موضعه كما ان اجرة المالك على البائع لما كان التسليم عليه **مسألة**
في بيعها سلم بعتها اذا طلقها الزوج بعد اسقاط امرها او بعد
زواجه وكان مؤجلا او كانت سلمت لبيعتها منه ولم يزوج واجد به
سنة ويكون المؤجل الذي عليها لا يفسد البائع حتى يتم اداءه لم يزوج
منه ولا يفسد الزوج على البائع لما لم يتم التسليم الا بذكرها عنها
مسألة ولا يفسد الاخر حتى عليه البائع الا ان التساخر في ردها
منه وان اشترى الا بذكرها **مسألة** ولذا المراه اذا طهرت
تفسد والناس بعد طلوع السم وان لم يال عليها لا يفسد الا
في الزوج التسليم **مسألة** اما بل طلوع السم والعتد
في الزوج الصلاه وكل موضع يفسد عليها الا عتد التسليم نفسها
في الزوج الصلاه يجب عتد المونة عليها لان محل ان لا يم الواجب

الانه يكون راحاً ألوجهه **مسألة** وان كان من الخافه يحكم بالرائية
الزوجة الوفية له واحب عليها الا عشتا فانفسر عنها الزوجات التي منته
وبذلك اجز الكبر والوزن على الباقي لا يفسر الله عليه وما كان الزوج في
حقوقه **مسألة** واما حرة الصبي فليس له من ماله من حرة
فمن يزوج ورضا من الزوج المونة عليه بعد ذلك **مسألة** فمظلة ادا
منه من الزوات له مائة لا خلاف **مسألة** واما الخلال اذا سئل
من المخرج منه هل يمان بحسب ليعتد به من المهر ام لا يعين لا عزم
دائماً بل المظلة وهي تحت الزوج وفاقا للمصنفين خلافاً لغيره
مسألة قال الشيخين المهر الموند على الزوج واما حرة المهر
فان كانت ملك وهي زينة **مسألة** وتصل من مهر من المتزوج بالزوجة
من مهر من مهر من زوجة على الزوج المهر وهو من المعقود عليه
بعلته المهر من العوض **مسألة** ورضا المهر المعتد به العود التوب
فانها من حصلت الحلية من المهر واجبة المهر في المهر كذلك هاهنا
مسألة واذا قال الزوج المهر محرم كالمهر فمهر ظاهر المهر
في المهر والمهر كونه وهو قول الباقي في الشافعي وعليه حنفية
فجوز به الا حسان في المهر ليس يفسر به في الا فاهو اوسع
اجتبا نادله صاحب الوارث فانه قال اقل هذه الزواجر اربعة
منها ما عديم او بعد ذلك ان من زوجها وماله وهو في العطف
او من حرة المهر بها مبدية ومما اتمت على الزوجان من المهر
مسألة في الزوج الثاني فامر في سيد الخليل المهر في المهر
شايطة واما الباقي من طلقها **مسألة** وهؤلاء اذا اشرب الخليل
الا حرة المهر ثلثة او طلاقه هو الا حرة المهر حنفية واجتابة واما
من مهره لا حنفية **مسألة** اما المهر الحائز عند حنفية واجتابة واما
الباقي على حنفية وهو قال ابو يوسف كاح الباقي فاسد فان طلقها
ولم يمان منها العواش على المهر في المهر على الباقي حنفية
والشافعي كاح الخليل المهر كاح حرة قوله تعالى ولا على
يعزجه من غيره ولا فصل وقار في رجل من اجاب في المهر
اشترى والطلاق امرأة من روحته خلافاً لما لو انشأ المهر بالطلاق

[illegible]

والله اعلم

في كتابه في الفقه **مسألة** وهو الأصل من المسمى في العلم بالابن الوتر
 ويصح بفتح المراط جمعاً فاللوط رطل وروند عند **مسألة**
 ما حكيت بعض اشخاص املة الاحزاب اذا ما سألوا عن رخصه
 ذلك منهم بان خطبه وان سئلوا بعد ذلك **مسألة** ولا يشر
 حواويغ الله ان بعد حياض او احوار قد بان بعد عتق ولا
 والاحتياط في فان هذه الاحزاب يصح جاز هذه الشرط عن ذلك
 حاجب الماني والمأخر زيد وعيا حليل في حقه لله وهو قول
مسألة والاحتياط في الأصل في علمه في الكمال اذا كان
 فاشد من طرق الاحتياط او المشرقة في ستمائة ابنه لا يخل للاول
 مجز والعقد وقوله في التلاخام وللشايح قول آخر في
 فربنا والثاني انها يخل للاول ان كان الحاج فاسد المأوله
 تغل حقه في رجا عموه والباط الشرح في غل العود
 العباد **مسألة** وقد قلنا العقد من ان تور العباد
 طريق الاجماع ان النضر وطريق الاحتياط ان ابنه لا يخل للاول
 الا باليخول ان الزوج الماني اما شرط للاجلال للاول وهذا
 لا يحل الا بالاصابة لانه يخل لا يحزن لينا الشريعة الزوجية
 ولتدنا في التامع صلوات لله عليه حقه تدوم عليه
 ويدور عليه **مسألة** والاعا من زيد اذا طلق الرجل
 امراته بشرط اتمام زوج سلا وتقع الطلاق فيجب الرأيا بشرط
 ان كانت قلت الشرط كما لو طلق بشرط ان لا يخرج من البلد او غل
 يدخل الدار فالطلاق واجب ولا يخل الخوك **مسألة**
 في المخرج كتاب الجبل ولو طلق الماني المرأة فدخله لونه ورجعها
 ملتقاً باحرته او فطن حيث لا يخل او من الحرة ولم يكره
 من غير جليل ولا بعد اذ راء الهوة فاذا طلقها والمأله
 يخل للاول لقوله تغل حقه في رجا عموه والكاخ يد خذ
 من اذ به الوطوبه ضرره **مسألة** والعقد هو ما بين امرأه الى عدة

راجعاً إلى الوطى والوطى حاصل فوجاز على الدلالة
 ونحو الروح للثلاث وهي حليم وإفشاء وصاعية أو حمرته أو كان
 في الحذر عن تاج حنظل للدلالة على الكاف مال مالك على الدلالة
 قوله حلا والآخر كذا قوله صلواته عليه والرسالة في مدني عسلته
 ويدور عسلته وهو حله عن الحماخ ولم يضل **مسألة** وارطها
 فهو زاهو حماخ مثله كان صحياً رحلت للدلالة عليه وهو قول
 في حنفه وأحبابه والثاني **مسألة** كدلالة زاهو حماخ أو
 دوز أو حماخ إذا كان بأن كند عدا وحل للدلالة عليه وهو
 قول الكاف مال مالك حلا ووطى الصلة قوله يعلج سحر دغا
 من ولم يضل وسوا أول العفراء والوطى بعد حلا من الصلة **مسألة**
 والذي حصل والعنايش في كاح الأمه أنه لا يحل إلا أن لا يجد الطول
 الحرة وحسن العنت وحما عن المصير وهو قول مالك والثاني
 والثالث والأو راوي وعبد الله حنفه إذا لم يكن حرة جازله
 مخرج الأمه من الدلالة إذا حلت الوقوع في الفتنة جازله
 من وجب الأمه لسان إبراهيم **مسألة** في شرط من طوله أو رطله الحاصل
 بوفات فملك أمه الأمه الأولى ذلك حسي الصلة بابا
 سخانه كاح الأمه لسرطين أحد ما عديم الطول الحرة
 الثاني حنفه الوقوع في العنت والشرط بنت مع شرطه
 في تافهة قالهم سقوا **مسألة** في أن عدا الأمه مؤخر
 سئل كاح الحرة أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه
 فمقرن أيضاً وعبد المولى وهو وروى عن عبد كاح الأمه
 والد السرط المجهل لأن عديم الطول أحد شرط جواز
 كاح الأمه فزواله لا يوجد بطلانه دليله ذو الحشنة العنت
 فأن عدا كاح الحرة والأمه معانظ كاح الأمه حرة
 فأن عدا كاح العنت كاح العنت كاح العنت كاح العنت

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...
والله اعلم بالصواب

للعولمة المحرم والاحد عشر وما ملناه فهو قول الحنفية واحكامهم
روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي جعفر **مسألة** ولا يزوج بالكره
اكثر واحد وهو مذهبنا **مسألة** ولا يزوج بالكره ولا يزوج بالكره
لا يزوج بالامة فان يزوج بغيرها **مسألة** وعنده ابو العباس **مسألة**
الامة مع العورة عن النبي وهو قول الحنفية واجماعة **مسألة**
والمنكح من غير ان يتزوج له كالحاكم الامام له او يزوج ابنه عن
ابو العباس ولا يزوج وعنده المذاهب الاخرى وهو قولنا **مسألة**
مسألة قال ابو حنيفة اذا زنا رجل امراه ولم يستبها لم يزوج
عليها انها والمبتاع وشبهه عن حماد بن عيسى **مسألة** والامة لا يزوج
منه ليس عليه الا تحريم الحرام للحاكم **مسألة** فلما وزع فيها شبهه
بمقتضى حرمته المأخوذة اي شبهه كانت وهو قولنا حنفية واجماعة
وهو الشافعي والاطول يحرم عليه التام العولمة اي النسب
بحقيقة المأخوذة سال الاحواض والارباب اذا كانت شبهه وهي زوجة
سئل الخطيب عما نصحه عليه السلام في الميعة ان رجل لو تزوج امراه
واشبهه بالنسب لم يوطئ ذلك احدى منها حتى يزوج صاحبها عليهما
واحدة منهما ولا تقابل مع خبيثته وعندهما بالملك عن طائفة
منها عن رجل واحد قالوا له ما حمله الكتاب وحمله الامم وهو قول
المؤلفين **مسألة** عتق طاهر من الوطئ من المأخوذة
لعله عليه السلام ولما انفردوا سئل عن رجل تزوج والزوج من جهته
لا يثبتها المستحق من هذا استح لا طلاقا ولا فسخا والزوج من جهته
كالزواني له زحان صغرى وكثرة فادفع الصغرى الصغرى من يد
الكثرة وهي باعة مستعينة الحاج ولا تحق الصغرى الصغرى بالها
مسألة يعاقب عتق المولى بالعتق اذا وطئ امراه اجنبية طائفة
امراه او اجنبية وعندهما يحرم ما كان ربي يستبها من اجنبية
عن ربي او يستبها من حنفية وعندهما حمله لانه فانهاها حنفية
المأخوذة عندهما بالاطوار والمنكح من المأخوذة اذا كان من
سواء الموطئ المحرم والمأخوذة من المأخوذة الى اي عتق كان

رواها من تزوجها او كان من مائة المحرم خلاف المأخوذة
المؤلف مع الحاكم **مسألة** لا يزوج بالامة ولا يزوج بالامة
بغير الاذن اذا زاني المأخوذة المستبها في المأخوذة بطريق آخر وبغيره
ماها او زاني المأخوذة ولم ينعى بطريق آخر **مسألة** وهذا هو
الامة اذا زاني المأخوذة المستبها في المأخوذة بطريق آخر وبغيره
سئل عن العتق بعتق المأخوذة في المأخوذة وشبهه ذلك من شاع
كان ذلك عندهم بعد ما ملناه وهو قولنا حنفية واجماعة
لا يزوج بطريق آخر امراه واستبها ولم يفسد **مسألة** حصل فزوجت
عن علي بن ابي حمزة ان الزنا لا يعد منه سوا كانت المأخوذة حلالا او حراما
وهو قولنا حنفية وصاحبه والثاني وعندهما العتق لا يجوز
لا كان حلالا وهو قولنا حنفية وقولنا **مسألة** لا يزوج
بالزواني ولا يزوج بها الا اذا نكحها ابو العباس نعم قوله قال
ابو ان لا يزوج المأخوذة في المأخوذة المحرم لا يزوجها ما دامه بوابها
نكحها في رجل كتم ما ورا ذلك وقوله صلواته عليه لم يزوج
حلالا ولا يزوج له سئل عن رجل عن هذا المشبه فقالوا
سأخ واجتهدا كساح اراست الوصف اجدم كره اجتمعت امراه
فزوجت عتق نكح لا يحرم عليه **مسألة** واجتهدوا ان العتق
ما كان في المأخوذة حنفية واجماعة يحكمون بها وصاحبه المأخوذة
سأل الشافعي حكمه صاته المأخوذة والاولا لا يزوج **مسألة**
نكح عن المولى بالعتق وسائر اهل البيت علمه للعلم للمأخوذة
نكح ما كان وهو احد قولنا الشافعي وعندهما حنفية واجماعة
نكح بغيره **مسألة** قال ابو العباس في البكر **مسألة** ان
نكح ما كان بغيرها في المأخوذة بغيره لا يزوج **مسألة** والحله
منه عن المأخوذة اذا وطئت بغيره لا يحرم المأخوذة ولا يزوج
منه عن المأخوذة البكر ونكحها بالسكر **مسألة** وهكذا
يكون ذلك المأخوذة ونكحها **مسألة** فان وطئت بغيره

[illegible][illegible]

لقلت ملائكة ربك اني اريد ان يكون ذلك عن زنا وانوجه مع امر
 حبيبك البكر فوافقها بعد الولادة ووجهها امره عا وريد
 منها واعيا العوف ووطها المستري ما يريد فاستاء له ذلك
 ولو كانت امة ولقد توج لما استعيا الا استلدا ما سلكا فاحذر
 من زنا وبنه **مسألة** واما اذا زنا ما من اجل من يذنب
 بعد ذلك الولادة فليس ينسب منه لان العوف القدر حراما
مسألة واما الجمل فحصل بالامتناع المستعمل لقوله صلى الله عليه
 ادما سنا واخرها كاح **مسألة** وخرج من قول من امر
 امره مع عقده ثم يملك عقده لما يحرمه على صاحبه
 الحاشية خرج منه ان رجلا زنى مع ثمة لاجل الجوارح
 اجل ثلث عشرة سنة لم يخل الحرام منه وعشرين لاجل الجوارح
 اجل ثلث عشرة لان الطفيل لم يمتد من عشرة **مسألة** فان ساء
 شحلا من صفة لان الطفيل لم يمتد من عشرة **مسألة** فان ساء
 وحل لا سلطان على من لم يتم **مسألة** قال القاضي ابو القاسم
 ته اذا لم يملك المصنف حاضرة الصافة فان خصمه لم يمنع له
 الا سحلا انه قد ادى اليه وورثا صفة من ربه
 فحل ما لم يرضى سلم انه حصة **مسألة** وللك
 علم انه يطالب به بدس لدية **مسألة** قال القاضي ابو القاسم
 الاوليا **مسألة** قال القاضي ابو القاسم **فصل في ذكر**
 العبد **مسألة** قال القاضي ابو القاسم **فصل في ذكر**
 واجتمع الاية وعلمه ان علم **مسألة** قال القاضي ابو القاسم
 روي **مسألة** قال القاضي ابو القاسم **فصل في ذكر**
 والعشر من منه وما يقوله القوام في الذي عين ذلك قبل الاقوال
 عليه **مسألة** في الولي الفاسق لا يملك الاث وهو قول
 الله واحته وعمرهما كما لا يملك الاث وهو قول
 واحضاه وعبد الشايعي ولا يملك الفاسق الا الاث
 او احدا او عمرهما **مسألة** قال القاضي ابو القاسم

عن ذلك قال العبد محمد لا يفتح عنده **مسألة** وعزل إلى الأفل
وهي إحدى أن يقول لها سنو لا تزوج مني لك بعد أبطله لا لك
وعزها رطل **مسألة** والي في هذا الأثر أبو الولي الفاسق إذا زوج
ابنة الصغرى فلما بلغت سالها في الخرج وأرادت فسي العبد فلما
رافقه الحاكم فإن كان ذلك زهده وسال الولي عن ذلك عن
زوجها نسألك ولو ما تغد صغارة بك لكان تزوج أحد أشهر
وله الشيخ عن هذه المذكورة أن رأى كلف **مسألة** ولكنه لو كان
أفقره وكذا أحد ما فاسق فزنت يان بزوجهما وطب العبد من المانة
عزله فعزله الحاكم في العزل في كره للشيخ على حين **مسألة** وهذا
نص في أن الولي لو كان عبدًا لحاله العقد منسوق بقوله فالعاجح
لأما للشيخ فيه **مسألة** سال العاضد بمصر إذا كان في الحاجة
حاجبًا للجم ووقع الحاجب من عراندته ولم يكن للزوجه ولي فسأل
أن لا ينام والحكم الحار في الإجازة أبو الولي سوا كما قال
بأن ذلك الحاكم شرط أو حاهل من كلف في النسب لأن النسب
له الحاجب دون الشيخ وأما في المرافعة لحكم الحاكم ما يحتاجه
مسألة وأما الحاكم له الاحتاج عند عدم الولي للشيخ
أصلًا ولا بدعائه **مسألة** مان زاي الشيخ أو الممنون وليس
الزوجه فله أن تصب من محمد له ذلك لحكم ما يفتح عن زهده
العهدة عن وجه المصالح **مسألة** مع الواع سال أبو العباس
عن رجل في المرافعة المادون كما نحن ببعده وشراء **مسألة** سال
أستاذ من سماع عبدًا أو عتق أو زوج حادثة طنا الإمام الغفر
وعبد الغفر من علي أنه كان له زوجة عبد والعق جميعًا وقد قال
سلكه علي ذلك خبر من ذكره في حق الظلقة والعاقرة
فأجاب **مسألة** ولكنه لو ادعت أن صا طنا الإمام له العتق
تدفع الأبز أدوى الاحتاج من الأب وهو قول ياءد الكنت
والزوجه سال محمد والشافعي الولي هو الأب ودون الأب سال
الشافعي لا ولا ية لأن الأب لأن يكون منسبًا **مسألة** سال أبو العباس

فلما سئل عن السلطان وقد مضى له **سنة** قال ما ضاع الموضع ذكرك
اول رحلانا كما جئنا من ارضنا فوصلنا الى اربل لم يسفل هذه الولاية
الحاكم وكان المراه والمؤكل يورثهما من سنة واحدة ولهما **سنة**
بما كان الوفا عاذا ولا يمكن الرسول لينة في حال نظره استبرك كما في قوله
الغنية المصطفوة واولادها وعلم مدهم في كبح وما ذكره في اركان الملك
لا سال الا في السلطان مد على ما ذكره المؤيد بالله **سنة** بل قد جاز
الا في بعضه في حال الايام من وصوله الى اربل في سنة **سنة** على رطله من
فليس له الاعتراض لان الملك في وقته صحى والاخر الذي في وقته
من بعده من الاولياء انما بعد انعقد ولله انما صغر ذلك لولا
سنة ولنا والغنية المصطفوة بنون علمت انهم هم من
والمؤيد بالله فان رابت عنه الشهر سقطت الخليفة الا في بعضه فان
ابو يوسف المصطفوة ما من البري وعباد وعن محمد بن البري الكوفي وذكر
ما من الرقة والضرة ما لا الوحيفة معروطة له ام وعند الشافعي
الغنية المصطفوة ما بعصر عن هذا الصلوة وقادون ذلك بغار من
احدنا يسفل الى السلطان والى اربل **سنة** والحاكم يورث
الصغيره اذ الملك لها والى اربل في ذلك صلاها وهو مذهب كثير من
واحد رحلانا في الناصر والتابعي انه لا يجوز ما يسلع اسأله
عليه واله قال استخرا بالسلطان في ما ذكره لي لينا والمرد بالسلطان
الامام **سنة** ولما اجماع اذ المصطفوة في فتح الحاج والى
فوال شافعي وعند له حقيقه في حاز لنا **سنة** ولا قسم الا في
لانه من سائل الاجتهاد **سنة** واذا حلف لا زوج المصطفوة
وزوج غيره لم اجاز او كان يورث بعده في زوجها بل لا يورث
في ماله عند الاجتهاد وعند ابي يوسف بحث فيما جفا ومال من
بالتدبير الترخ **سنة** اذا قالت امراه غريبة ولو غابت ولا اعرف
موت **سنة** خلعت احاطا العبد من خاصتها ولا في خطاط العبد

[illegible]

[illegible]

ما كان الطعام او اذن واجب المازان له الزوج **مسألة** اذا كان الزوج
 واد اجرة ولا يملكه **مسألة** فلما اذنت له الزوج
 الزوج وضم الزوج لانه لا يجوز لها ان تخرج الزوج من البيت
 والصلح والحد اذا اذن الزوج **مسألة** اذا كان الزوج
 ومن العادات يورث الى الموت حتى الزوج **مسألة** اذا كان الزوج
 قبل موتها **مسألة** اذا كان الزوج **مسألة** اذا كان الزوج
 سنة **مسألة** في ايقام الصوم **مسألة** اذا كان الزوج
 لانه اذا اذن الزوج **مسألة** اذا كان الزوج
 ومن امر الله **مسألة** اذا كان الزوج
 ان يملك له الزوج لانه اذا كان الزوج
 وانما يسمى الويد بالثقة **مسألة** اذا كان الزوج
 الاجابة في القول **مسألة** اذا كان الزوج
 ذهب اليه **مسألة** اذا كان الزوج
 به اجازة **مسألة** اذا كان الزوج
 لاجاله **مسألة** اذا كان الزوج
 وفاته **مسألة** اذا كان الزوج
 له **مسألة** اذا كان الزوج
 المصلحة **مسألة** اذا كان الزوج
 ما ذكرنا **مسألة** اذا كان الزوج
 اومض **مسألة** اذا كان الزوج
 اجازة **مسألة** اذا كان الزوج
 الوضوء **مسألة** اذا كان الزوج
 في ذلك **مسألة** اذا كان الزوج
 وبالله **مسألة** اذا كان الزوج
 في دفع **مسألة** اذا كان الزوج
 من العدة **مسألة** اذا كان الزوج

في طلاق سوا **مسألة** في خلاف ان العتق والعتق اذا حث
لعد الحاج لا يمنع من محتمل ان لا عتق خالد العتق **مسألة** في طلاق
فان قيل عتق العتق اذا كان من جهة الماويل لا يخرج عن العتق كما لا يخفى
المؤيد له في حضوره ان يثبت في طلاقه ان لا يخرج من
فاسق لا يخرج اصاح العتق ان يثبت في طلاقه ان لا يخرج من
حيث الحق ولهذا يفتا على مذهب الاصل **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
بالصواب ما عتقته لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
الزوجه وان لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
ان كانا معتقين بعد خلع الا من قبله فله ان يزوجها **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
فيما بينهم ولا يزوج احد الا بولي في الاسلام **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
في العتق والعتق عتق اذ لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
خلاف الاسلام فان الولي حكم اسلامه في سلام الله كما لا يخفى
خلاف الاسلام فان الولي حكم اسلامه في سلام الله كما لا يخفى
ان يستلزم بعض ادوية التمسك في تركه لا يخرج من العتق
وحيث ان العتق ان لا يورث العتق وهو قول الشافعي وعبد
الاحسن ليس للما قبل العتق ان لا يورث العتق ما لا يورثه
مسألة في طلاقه ان لا يورث العتق فان كان بعض الادوية
فانه مطلق في ولو وقع الا بآباء **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
صغيرا فله ان يزوجها **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
الا واما ان الولي العتق اذا اوصى العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
الا واما ان الولي العتق اذا اوصى العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
الزوجه ان لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
الزوجه ان لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
مسألة في طلاقه ان لا يورث العتق فانها التوبة
فلم يملك التوبة ضارت مائة عشرة فلها التوبة
بالتوبة يوم العتق لا يوم العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
في الزوجه ان لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
مسألة في طلاقه ان لا يورث العتق فانها التوبة
وان لم يملك التوبة عتق العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
وفاها مائة عشرة فلها التوبة فان كانت التوبة
ادامه من مائة عشرة فلها التوبة فان كانت التوبة

في طلاق سوا **مسألة** في خلاف ان العتق والعتق اذا حث
لعد الحاج لا يمنع من محتمل ان لا عتق خالد العتق **مسألة** في طلاق
فان قيل عتق العتق اذا كان من جهة الماويل لا يخرج عن العتق كما لا يخفى
المؤيد له في حضوره ان يثبت في طلاقه ان لا يخرج من
فاسق لا يخرج اصاح العتق ان يثبت في طلاقه ان لا يخرج من
حيث الحق ولهذا يفتا على مذهب الاصل **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
بالصواب ما عتقته لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
الزوجه وان لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
ان كانا معتقين بعد خلع الا من قبله فله ان يزوجها **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
فيما بينهم ولا يزوج احد الا بولي في الاسلام **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
في العتق والعتق عتق اذ لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
خلاف الاسلام فان الولي حكم اسلامه في سلام الله كما لا يخفى
خلاف الاسلام فان الولي حكم اسلامه في سلام الله كما لا يخفى
ان يستلزم بعض ادوية التمسك في تركه لا يخرج من العتق
وحيث ان العتق ان لا يورث العتق وهو قول الشافعي وعبد
الاحسن ليس للما قبل العتق ان لا يورث العتق ما لا يورثه
مسألة في طلاقه ان لا يورث العتق فان كان بعض الادوية
فانه مطلق في ولو وقع الا بآباء **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
صغيرا فله ان يزوجها **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
الا واما ان الولي العتق اذا اوصى العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
الا واما ان الولي العتق اذا اوصى العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
الزوجه ان لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
الزوجه ان لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
مسألة في طلاقه ان لا يورث العتق فانها التوبة
فلم يملك التوبة ضارت مائة عشرة فلها التوبة
بالتوبة يوم العتق لا يوم العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
في الزوجه ان لا يورث العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
مسألة في طلاقه ان لا يورث العتق فانها التوبة
وان لم يملك التوبة عتق العتق **مسألة** في طلاقه ان لا يخرج من
وفاها مائة عشرة فلها التوبة فان كانت التوبة
ادامه من مائة عشرة فلها التوبة فان كانت التوبة

في طلاق سوا
في طلاق سوا
في طلاق سوا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

ان لم يجد المطالبة بعد الزيادة لم يكن الزيادة مصرية عليه نص
مسألة ولو طلق الزوج الدخول عليها لم يفسخ النكاح
 سبب في الفسخ كما ان نكاحه لا يفسخ لانها لم تنقض
 لها ان المهر منتهى معاملة النكاح والبيع ولما انشأ من
 العوض كالمسح كما كان المهر من معاملة المهر **مسألة** خلاص الفقه بانها
 في مقابلته التسليم دور النكاح فاذا لم يسق عليها صار دساق
 دقة لم يرد الالباء كانه لا يحتاج الى الحيلولة لان حقيقته فانه
 نصرتنا حكم الحاكم **مسألة** فاذا صار دساقا عن الزوج فليس
 لها ان تسق من تسليم نفسها لآخر كما لو اعات منه نكاحا لغيره
 لغيرها لا يفسخ المهر كذا في غيرها **مسألة** فاذا سلمت
 بعد نكاح المهر اسمها فصحت للحاكم مال المهر بالذات والاف
 له ليس لها منع لغيرها من الزوج بعد ذلك بانها المطالبة بالمهر
 وهو نكاحا لو سق ويجوز عند له حقيقته لما لا متاع لها
 انه وطئها ما ذنا فلا يجوز لها الامتناع بعد ذلك للبدن اذا وطئها
 وبغير ان نصت مهرها **مسألة** مثال امارة الوصية المهر
 لان يكون سقوط قبل التسليم اها انما تسلم لغيرها بوطئ
 المهر فحينئذ اذا اسحق كان لها الامتناع **مسألة** فلو اتي
 الغائب بـ **مسألة** المسح اذا اسحق المهر كذا في غيرها والله
 اعلم **مسألة** ولو اوفى المهر للحايط لم يرد كذا في
 او حذاه فلو لم يوفى فاقاله ثم عقد الحاج بعد ذلك على مهرها كانت
 عليه باطل من زوجه على الزوج لانها تسلم الزوجه كانه غافل
 واجت **مسألة** وهذا على وجهه ليس احدها مادام المهر بالذات لم يوفى
 سبب عليه عا له لانه لا يدخل في الحيلولة فيه **مسألة** وانما يكون
 رطل الحيلولة العقد فبعد يرد الى الحاطط وعقد المهر يكون مهر
مسألة والمال ان يرد للزوج لا الوكيل ساقا بعد العقد لا شرط
 غير المالك الوكيل لم يوفى ماله عليه والله لا يحل بالامر من الاطمنة
 بغيره بها خاضار وله **مسألة** قال القاضي ابو عمر ويكره ان يات
 من اذ فليس من الحاطط هـ واسعر الزوج الا بعد التوبة ان يكون خاضرا

اذا ما في الزوجات عدل المهر وسلت لغيرها وكذا في السعة وعقد
 النكاح لم يرد عليه العاقبة يوم او كرسلم المهر مستلم
 المتبع وشبهه في الصيغة ولو لم يمس المهر وذلك في النكاح المتعاقب
 تحت المساواة فيما لا يرد له لاحدها عن الآخر بعدا لا يرد المهر
 فلو لم يمس المهر في هذا الاجرة قبل المسفعة وهما بعد التسليم
 البطلان والبدن متفان كما في المهر اذ في **مسألة** قال الشيخ الزكي
 البطلان في هذا الشرط لم يكن في المصداق بالمهر ولا بالمسفعة ولا في
 المهر حتى يرجع لا يستأنزج **مسألة** فان بلغ المهر عند العقد
 من الزوج كما لو كان المتبع اذا لم يمس المهر فانه مسق المتبع
 بعدد في الزهر بعد العقد **مسألة** ووجهه ان يمس
 الكاخر والبيع ان الكاخر لا يطل مالا المهر مع انه سبب المهر
 فاذا لم يمس المهر بعد التسليم في نكاح الكاخر **مسألة** في نكاحه
 خلاصا لو ماتت المرأة رجعت احدها ان الكاخر لا يطل مالا
 في السبق **مسألة** والباقي انه لا يطل مالا خلف المتبع
 له خلف مالا لها خلف **مسألة** في المسح والمال والمهر
 اذا لم يمس العقد وعقدان لا يصح في المسح والمال والمهر
مسألة قال الشيخ في المهر يوم العقد ان كان لا يطل مالا
 من قبل الزوج وان كان قبل المرأة فالتمه يوم المهر **مسألة** في ذلك
 التسليم فلو لم يمس المهر لو راد به وهو منتهى من تسلمه كالمسح
 مصرية عليه كالرأب الحادث عنه لانه نصرت غاصبا له **مسألة**
 وقال القاضي وهذا في راد فتمت المهر السعر نص الزيادة النص
 لانه يكون غاصبا بالامتناع **مسألة** في النكاح عا حيل
 ان سق وجهها عا حيل في مهره يوم العقد وابت وصارت نصرت
 به بل في نظر ان كانت المرأة مطاها بعد زواجه العينة بالمسح واسق
 كانت العن مصرية عليه فحشر وان لم تطاها حتى بلغ المهر عليه
 الا العن **مسألة** وان نصت بالطاهر ان تصير مهره يوم العقد
 لان المعصان صار مضمرنا عليه ما يجيش فصان كالمعاصي

في كتاب النكاح

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في هذه الموضع ومضمار على النكاح وحسن الاذنين منها
ما كان الصوم واجبة لا الصوم مع كان واجبا والطر معصية والنازع
الشرع كالمانع الحسد والبركن وكحيها ولكن بلوكات
حائضا او لمسا او محرمة او محرمات القعدة التي ذكرناها **مسألة**
عن زوج امرأه عا جازية ثم وطئا قبل السلام **مسألة**
بنتها الحارث فان سر لها لا يستسب الولد **مسألة** قال
الشافع او مومر زلت خط الماشي الى سخن ان المزاك ذكره ان كان
الوطئ على الما جرم فان كان جاهلا سقط الحق وبنت ليست الولد مفعولا
منها جازية ثم ولده الا اذا احتارت المرأة احد فمهما لمحمد صبر
وليلته وهذا هو **مسألة** موافقة الأصول **مسألة** قال الامتداد
فان كانت الجازية لموا فلها الحارس من الزد والامثال انما صارت
معتبرا لوط وان زدت لمما فمما لوم العقد ولا سخن عنهما اذا
احضرت فمما **مسألة** فان استبنا بلينا عقرها فاكنت مملالا
في الزد حال ولما استباح لا عسر واحد العسر للوط وسقوط
لحد ونصر التسمية للاستلاد فقط **مسألة** قال المصنف
عن وفاد ذكره في هذه المسئلة ان الزوج لو طلقها قبل الدخول اصف
المزيم اعفت ثم طلقها قبل الدخول فصف الولد ونصف الما بعد
الزوج والصف المراه ولذلك ذكره في موضع اخر ان المراه نفق
لا ولو لا كالمس والاسلاد الاحتمال **مسألة** قال المصنف
ومن هذا اذا كانت الزبارة خصل في المراه مستحلا كان او مفعولا
في السلم الى المراه محمد كان الخلع ما ذكره في **مسألة** قال المصنف
الاجتباء الماعن السلم الى المراه كالموا او مفعولا كالنفر والمزيم
ففي الاق قبل الدخول حمل غلاما مولد صحابا ان صف اصل المراه
بعد الزد الزوج دون الزبارة فان حكم المراه يسمى بالعسر فان المراه
ودخل تحت العود او العسر منه نصت المراه انشئ المراه
بعدت بعد ذلك حتى خالص لها فلا يرد من المراه ورج

ورج الزنح لم يحل على الزوج سلمه لها لم يمتد لأنها الحقة لوم العذر
 بذكره لتسج الاستاذ بان تحب بالاعطاش حار البصر **مسألة** واذا زوج
 على مدين وجعله مبرأ من احواله لا ينزق ولم يكن له مال سواء فانه
 يحل له ان يحل مبرأ من احواله في هذه الحال للنفقة والقيمة ومحرراً
مسألة واما اذا لم يبرأ منه لا الزوج ولا ماله سواء فانه لا
 ادلا عنه وجعله مبرأ لانه لم يمتد السبع ولا يحل له ان يخلو بالبر
مسألة وفي الواجب حال محله حتى لا يخلو من زوجته امرأه فليس له ان
 يدخل بها ان جاء به المهر لا سعر ان طلقه بل يدخل نصف المهر
 والمهر كماله **مسألة** وفي الواجب حال الوعد بان يخلو به ماله
 لسائر ما قام به المهر لا ان يخلو به المهر حتى ان تزوج ان لم يمتد
 الوعد في الشغار لو قال زوجي ابي عن ان تزوجني انك تسلم
 على هذا فالساح حتى ويجزى المهر ان يخلو بالدخول **مسألة** فان
 ذكر المضع من احد الطرفين صح ما ذكره البصير وشي من المهر
 بالدخول بها فان شئها المهر حتى المسمى **مسألة** واما ما كان من
 ذكر المضع فانه يكون باطلا ما كان يخلو بالدخول فانه لا يخلو
 من المهر البتة **مسألة** وان ذكر المضع في الحابس مع نسمة المهر بطل ما
 دخل حاله ولا حلال للمهر والعدا عليه **مسألة** او كان مهر عتيق
 ان سلطت نسمة من المهر الذي لا يدعي الحابس او كان مهر عتيق
 من الحلو لا يحل للمهر **مسألة** ولذا كانت حلالا من الزنا
 لمستها في الحول لا يصح السلم **مسألة** وعنه منع من السلم
 او متاهه موقفاً واحداً من مدين او طهار او كفارة **مسألة** وفي سرح الابدان
 كان الواجب مع هذه الاشياء لا يكون موطوعاً **مسألة** وفي سرح السلم محرم
 المراه اذا سلطت نسمة والزوج متاه موطوعاً **مسألة** وفي سرح السلم محرم
 المهر كماله وان كان في رمضان فمهر المهر والسلم عتيق
 فاما لو كانت متاهة غير مبرأ او مضارباً او عن ثلثي الفداء
 حرم المهر عتيق له خمسة واحداً به كانه لا يعلق الكفارة بالفداء

فان تزوج ما ذكرنا بها فانه يقع بها العقد المسمى
عقداً فانه الزوج دون الزمارة حرام في زمرته لا في طهره
بل في دخول فوجبه نصف اقل من مائة من مصعة الزمارة لانها
في كمال الفجر **مسألة** في سبعة اشهر من ابوالعبية اكلوا الخبز
لمستس احدهم الميت وما في العبرة به ليست في حقه والاحصاء
وكرم الزايت ولا يبعد الخلاف في ذلك ولاست حرمه الزناح
الصافي **مسألة** فاما الوطئ على الزوج في ذلك سواء كان الموطئ
مراحم او عبداً او حراً او كانت زوجته حرة او غيباً او غيباً
وكذلك عند الحنفية والسافعي ولا اعتبار بالامانة عند مالك
الا مائة غنم **مسألة** في الزناح **مسألة** في الزناح
وقوله في غنمه ان لم يقع كاحض اذا رخصت به الزمارة ما كان
للمتعي واحل وهذا معنى انما اذا لم يعلم فلما انسخ المتاع
عليه اعتبر رضاها **مسألة** ما كان على حالة العبد رخص
حاز العبد لادانته كالمشرك اذا وقف عنه العتق حاله
مسألة وهذا خلاف العتق في العتق عليه حتى زواله
لمنع ان يكون لها الحار فان علم حال العتق كالمكاتب الذي
لا يبعد عنه الوطئ **مسألة** وطاهر قول كج في الفجر
انه لا فضل من المملوك وعمره فانه وان كان رجايع من المملوك
عن الفجولة فلما كان كاحل الفجر **مسألة** في العلم بالعتق
في محله تزوج بما رخص في العلم بالعتق بعد الحلو فانه
ويلزم كمال الميت ويلزمها العتق **مسألة** في العلم بالعتق
وهذا كله في عتق التو والعتق فانه كمن وطئ مع العتق
خلافاً مع العلم صارت كما لو اشترى مبيعاً ما تمكن الا بفسخه
مع العلم بالعتق كان ذلك **مسألة** ولزومه التمسك

من اسم كل البس **مسألة** خلاف التحازه فانه اذا شرط فيها العوا
 او الباجل عن ساعه مساعه لان الآخر يجب معاملة النافه وهي
 ساعه مساعه فصار حكم المزوج المرفاهه اذا حصل له السبع
 جميعا **مسألة** ما اذا كانت المرأة زينا والزوجه عند المزوج
مسألة والجواب من الاصل ان الضابط للمنفه الحاله لانه لا يصل اليها الا بال
 في التاجيل **مسألة** فان كان حيا او عدوا اجل سنة فان اراد الزوج
 باجل سنة اخرى لا يزوجها الا بالآخرى المراه فان ردت عن الاول
 الزوج كان لها ذلك **مسألة** وما ذكره محمد بن يحيى رحمه الله في الحزن
 وحله المحرم لا يوجب كمال المهر فمضى انه لا يستلغا حيا او ميتا
 ما ذكرناه عن السنه وما فيه من ان لها الحاق **مسألة** وما ذكره
 بان سال المراه ما ذكره للنفه اذا كان مضطرا من الاصل
مسألة وذلك لئلا يفي بآب عدم الطلاق لعلم الحزن
 او ان زوجت الزاه من كان محويا استأصله يكون فلوله القادر على العصف
مسألة والزاد ما ذكره محمد بن يحيى اذا لم يمت صلاحي
 وكان من **مسألة** وامراه العتق اذا السلف يكون له لان الولد المهر
 الحاقه وتكون على علمه وراه عن علي بن ابي حمزه السجستاني
 ما اخبرنا عن الحسن بن سعيد بن ابي حمزه السجستاني
 صخر التمس التمس بعد الاكل **مسألة** اجاب الشافعي لا يمس
 الغنيه الا بقران الزوج وان ادعت المراه ان زوجها غير ما قبله
 وان لم تعلمها البينه علم امراه فانه عا جزا فان لم يكن لها بينه والبول
 قوله مع كنهه قال ابو حنيفه **مسألة** انهما بعد الاكل فان لم يكن
 ولا خيار لهما وان لم يكن له البينه **مسألة** وان كانت الكراهه بنيه بالبول
 قبل الزوج بانه اصابها مع بنيه فان جعل لها الحاق **مسألة** وذكر ابو حنيفه
 ان البينه علم المراه ادا سوا كانت بنيه او لم تكن **مسألة** اذا كانت
 لا تميز ادا البينه الاعتراف امرا للزوج وهي شهاده **مسألة** وحل
 فان كانتوا مشتهرا امراه عبده سطوها لان علمه بملك

ما جاء في هذه المسألة من قول الشافعي في المهر

وهو شهاده واحد ما سألني احدنا ان قل ما ذكره للرجال الاطلاق
 شهاده امراه عبده رفايا لا يمس حقا فالسابع وما اعطاه الله ان
 سالته **مسألة** في العاقد الولدي ما للناظر في رجل اعتر مودرا
 من امره ولا اوجب ذلك حقا او ليس كذلك بعد ذلك منه ومن البينه
 مدعيه عليه بعد ان التوفيق **مسألة** ما للناظر في من يضايفه بالزوجه
 عن علي بن ابي حمزه انه بعد الزوج ما زاد من معلقه ذلكه وليس بغيره وانما ينعقد
 له وغيره من هذا **مسألة** في حديثك **فصل في الحضرة والدعوى**
الكاخ **مسألة** اذا ادعى رجل كاخ امراه مزوج وبها يهانه
 ومعهها واوجب لموعها ومن العقد لم يرض كانت البينه على الرجل
 وهو هو الا من من هذه المودعانه وهو قوله حنفه وضاحه **مسألة**
 والعاقد من يزوج في عليه بانه البينه عليها لانا بدعي في العقد وقول
 له ومثله ذكر المودعانه **مسألة** وهذا الفرع لا يتأثر على اصل
 شافعي بان عنه في الاصل لاجاز الذكر البالغ على الكاخ وحده لا لذل
 ما قبل عدم الكاخ من ادعى الزوجية فعليه البينه كما لو ادعى كرها
مسألة ما للناظر في هذه المسألة تنص في السبع ان البينه على من ادعى
 ان دخل في عقد **مسألة** وفي مسله من حقه كونه الزايف خال
 من تبرع وما الى له بلع **مسألة** وهذا خلاف ما اختلفنا
 سوت مع الزوج سلك حسن في دعوى الكاخ وسالت في المهر
 من في الزوج البينه على قول المودعانه الآخر وهو قوله حنفه عليه
 فمعه علمه يعلم ونوع البينه على الزاه غا محناه **مسألة** فان كانت
 مسله علمنا وكما بالدعوى فليس بالزاه مدعي المراه ما لنا سكت وصحت
 من غيرها خبر الكاخ واذا دعينا بانا كانت مصر حال مزوج والوالد ايضا
 قوله المودعانه ومن الزوج جميع ذلك معا هذا اذا لم يزوج بالبينه
 قوله عنه المودعانه لان جملته اصل عدم الكاخ وانما حقه البينه
 قوله في دعوى الكاخ وانما الآخر يجب علينا البينه لان البينه
 من احق ونواحيه فلا بد ان البينه ما دعى الزوجية وانما

فقد انزل الله على محمد بن عبد الله
 في ان يكون القول قولها هو ايضا لان عنده الاصل من المعصوم
 والكلوت ورجوع الكاخ في دعوت السلوت والصق مبرافرت
 ما هو الاصل وتكون سمعة **مسألة** وعلم هذا الخلاف لو قال الزوج
 ان لم يدخل هذه الدار لم يورث فقلت في ذلك الاصل لان كل
 وادعى الى الدخول كان القول قول العدة قول زوجي الاصل لان كل
مسألة واذا ادعى المراه ان زوجها دخل بها ولم يورث عليها البتة
 ذكره في الشهادة على الكاخ في الحريم عند حنفية وصاحبة الفتوة
 قول الزوجي الاصل من الفتوة في المعصومين لا يورثون
مسألة وان كانت المرأة امة عند العدة تصعقها ام ادعى بعد
 ذلك لم يورثها ذلك ولا يورثها بطلانها ان كانت الفدية حال
 العدة فقلت ما يبطل دعواها **مسألة** في قال القاضي ابو عمر
 المراه اذا ادعت المهر بالمهر والاختلام فان البتة البتة
 رجل وامرأتين وانما المحرم بغيرها فقلت في محله انما
مسألة ومن زوجها عينا وهي صغيرة اقرت في محله انما
 مندهن وسبحت كاجها حال بلوغها قال ابو عبد الله الا طهرت
 البتة وهذه المسئلة بمعنى على اصلها احرجه ان اعلمت بالباطل
 والصغيرة عندها وهو قول حنفية وصاحبه وعبد البتة على ما
 ليس لعن الايات واخذ بزوجه الصغيرة والصغيرة في حق الصغير
 وزاوي لا تخفى الا لاثبات فقط وعندها لم ينفذ في حق الصغير
 وتبينه بما هي من **مسألة** والثالث ان زوجها عا لاثبات
 بها الحان اذ انا عند وهو قول حنفية وصاحبه على ما كان عليه
 لما انحار ايضا وتبينه ايضا ومن ان الفتيه ايضا لم يورث
 بالكثر والي حنفية وعنده القاضي كان كما في النسخ كما في خلافه
 الحاكم وموسناه **مسألة** ولو ادعت المرأة غلاما زوجها ان يورثه

معزى في الحان ممتال الزوج فقلت والقدر اوصيه فلا يورث البتة
 على الزوج لان الاصل من القول قولها اذا كان المورث عن الاثبات
 ادعى البتة في علم الزوج وصاحبه اراد ان يورثها البتة الطاهر
 واسمها الا بالبتة كالمعصوم اذا كانت من المسترى وادعى البتة ان لم يورثها
 للمسترى البتة في علمه والقول قول البتة لان الطاهر ان له حق الحريم
 ادعى ولا يورثه البتة المسترى اذا ادعى سقوط النفقة والمهر اذا
 ادعى سقوط الحان في بنية كانت عليه البتة **مسألة** واذا ادعى غم المهر
 او ورثته بعد وفاته انما المورث الزوج بالكاخ قبل العدة او بعده لا يسمع
 في الاثبات البتة المسترى على انما حال البتة رجال عليها بالعدول
 كان زوجه العدة فترث في النكاح **مسألة** وذلك لانه لا يحل امان
 من نكاحها بعد العلم بالعدول لانها لو كان منها المهر في ذلك لم
مسألة واما ان يكون ثوبا فلا يورثه طهرها بالمهر في حق العدة عليها فانما يسمع
 بطلان المهر وادعى الزوج خلاف المهر فبطلت البتة في دعوى العدة
 وهي مكنت للمسترى اذا ادعى مبرا والعدة والمهر البتة فقلت اذا ادعى
 مبرا والبتة فلا يسمع في الاثبات **مسألة** في الشايع زوجه المراه
 انما كان بعد الدخول لان الدخول ينافي على حصول الزوجي منها فاذا ادعى
 طهرها قبل العدة او بعده لا يسمع منه لانه مبرا من العدة باطلان
 الاثبات واحكام الكاخ ولا يسمع لان الطاهر خلافه **مسألة** فانما اذا كان
 في الدخول والقول قول الزوج لان الاصل عدم الكاخ مبرا من احوالها
 باطل الزوجية وادعت المرأة الزوجية والمراه الزوج فبطلت البتة **مسألة**
 واذا احصى زوجه المراه اقرت المرأة لاحيها كان من البتة سمعها
 عنها وهو قول عامة الفتية وكان على الاخر البتة لان الزوجية مبرا
 الطاهر **مسألة** فان امام الفقه في النكاح انما البتة
 كان لها ان يورثها البتة لان حكم البتة اكد من حكم الاخر في النكاح
 في مبرور رجل بعينه ولا يورثه لاحيها واما امام الاخر البتة حكم
 امام البتة دون المراه **مسألة** فان اقامتها الصادق لا يورث
 ما كان حكمه من يوم عتق سوا دخل بها البتة لا بعد وفاته

القميا حلما لما لمت فان عنه اذ اقبل اليك بطل سباح الاول غفاه عليه
 وان لم يوزخا بطل السباح والمراه لم يفرقه ثم اورد في اخره في الدين
 بالسلطان والحق الاخرى فعلا انه ترجعوا اقولها لان اقولها انفسها
 ومترى وفيها عيال الانسان غفاه بصره **مسئله** فان اقول
 لغير العقبين ولكل عيال المراه علم ذلك حلفت بيا على ارض علي الساني
مسئله فان قال اعلم الاول منها احره لان حكم العبد بطل وصار
 كادعائها اشد فمرع منه حكم ابرار **مسئله** وعين اعلى
 على القطع لا طلاقا حجابا ان التمس اذ لم يسئل من العزل **مسئله** في
 تحقه ونهاها لم تستقل **مسئله** الدم الان يكون العبد حر في صفه
 فحينئذ اذا ادعاه اذ كان بعد بلوغه عليه **مسئله** حبان ان قال الماخذ
 فحينئذ اذا ادعاه اذ كان بعد بلوغه عليه **مسئله** حبان ان قال الماخذ
 على العلم فاهي لان اقول علمها بعد بلوغه عن سمي ترجع اليك
 الى المهور والمير **مسئله** وهذا خلاف ملك الاعا لان الصفه لا ينعى
 ولا كون المير فيه لو حل على القايه وفي ملك الاعا اذا كانت اكل
 هذه حكم بينهما القتمه او الماخذ **مسئله** فاهي ان ارجع
 الساهرين في ذلك الاخر مستدركه فيما بعد ان يشا الله **مسئله**
 امره تحت حل دعي **مسئله** كما جها ما ذكر في الفروع المصنفه
 المير دون الزوج ولا يشبهه في ذلك المير في حرج من بيتها الماخذ
 وانما ملك الزوج منها فمما لا يهاجره ولا يملك **مسئله** والمماير
 عقد الماخذ لا يبيع علمها بعد البيع لان الشرع جرد ذلك ولنا
 وطقت ليهما بالميرزا ولنا ان اوجرت لغيرها للميرزا **مسئله** في الماخذ
 واخر وسببه والمقصود يكون مع **مسئله** في الماخذ
 ويكون حكم الماخذ هكذا ولنا اذ لو القايين والعلماني **مسئله** في
 صغرا احرى وعلية خاوتها لا يصح ذلك لان بد صا حبه باطله فان قال
 به **مسئله** في الماخذ الميرزا است على العامل في مير
 ملكا وانما على معصوب اذ دخل الضمان لان الملك لما اذ افسد
 العمل والمير **مسئله** ولو اذن اذ ادعى على المراه اها وحده في غير

[illegible]

[illegible]

لا يخرج كالحاج المقدر وبه المنه والحرقة منه **مسألة** ولو ان رجلا تزوج
 امرأة حرة سوي فبقيته فاحترق بالفتنة واحترق الزوج الحراج ولم يحر
 له كالحرة **مسألة** ان سويكها حرة فاحترق بالحراج **مسألة** والمثله
 منه على الحراج لغيره **مسألة** لا يحرر عبدا وهو قول الشافعي وعبد
 من عبده يصح فاحترق **مسألة** فان كان من ماله الاحتماد سقط الحرة
 من الحكم كما ليس بعبد فان سخط العتق ولما ان يزوج باحر واجل
 بعده وجب عليها ماله بعتها الى الزوج وجب المهر والمهر والعنف
 كالمطهر به فلما كان حق المرأة سعلق الزوج وحسن الحاد ان يحرق
 كما ينظر البعادي **مسألة** فان غاب الزوج واقامت المرأة المنه
 على اقرار الزوج انه لم يعقد عليها الا هذا العبد فيه الحكم ان ذاك كان
 القصاص على الغائب منه محرم عدا وفاء للشايع جلا ما لا يحرر حرة
 والناظر **مسألة** فان لم يكن له ماله على هذا الوجه فلا تسقط لو ضمن
 العبد انه عجز ان يترك حرة منها عتق اخر تسوي عبدا ولا يترك
 لو ان السليح يحمله على الصحة والسلافة منها المكن وسنن ايضا على الفا
 لغالب **مسألة** لا يغا الغائب **مسألة** ماله الفاضل المرمض هذا اذا ازال
 خالف الفتنه فان زاد الفتنه لم يحرر لانه ضمن مع الحرة لغايب وانما
 الفتنه **مسألة** ولو ان رجلا تزوج امته عن الزنا صرة ولم يحرر
 امته انما كانت كبره وانكرت قول الزنا والله ينعى الزوج ولا
 يحرر لمول المولى وقد سنا هذا المسئلة في صلب الباب وسنا
 ان في قول المولى والله ان العبد لم يحرر لان الفاضل عبدا الحراج
 وانما الزوج المولى الباعد لعن ذنبا تم احبنا بعد ذلك فعل المولى
 حين وصفت ماله الزوج يستأجر انك يكرهت كانت سنة موعدة
 الحكم على سلطان عبد المولى **مسألة** وهذه المسئلة منه على اصل
 المولى رضا المولى الحراج ورضاها عن عتقه تاركات ما يرضاها
 من ولاه لا بد منه في ماله الا كالحال العبد استحق ولا تسقط في الماله
 من ولاه لا بد منه في ماله الا كالحال العبد استحق ولا تسقط في الماله
 من ولاه لا بد منه في ماله الا كالحال العبد استحق ولا تسقط في الماله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

ويخرج من المخرج والموت فلا يفسد فيه لأن المرأة لا تفسد إلا من
 بطنه الشاقي وهكدي عسل **مسألة** ولو تزوج رجل كاح امرأة شهيد
 لعين الشاقي بانه تزوج بها فاعلم بالحد في بطنه المخرج وملكه في
 مسئله ذكر المود بالذمة في كتاب المهاد است **مسألة** ولا فرق بين
 المخرج والمود في عقد المخرج في حصة المهر ولا في الفكاك إلا
 وهذا المود قول المود بالذمة والشافعي وعنديك علم في سعة مهاد
 وفي بطن المخرج ولو سمي المود في العقد باللفظ وهو قول **مسألة**
 ومثله في المود عن غيره العاين ولو طالع عليه فلا يفسد أصل
 عنه عليه ذمة إن سادته فصح في المخرج إذا كان المخرج في المود مع المخرج
 فأنذره المخرج في المخرج لا يفسد لأن المخرج الواقع بالمعنى الواقع
 فلا يفسد **مسألة** قال الشيخ علي بن هاشم المثل نصف في البيع مثله
 شهد أحدها أنه أسراه وأنه شهد أحدها أنه أسراه **مسألة** وفيه
 عند العبد الماله في المثل نصف علي بن هاشم وهو قول في حصة ومثله
 أسرار المود بالذمة وقوله لو شهد في غير مثل قوله العاين الماله
 هذه الشهادات إنما كانت **مسألة** قال الشيخ لا يفسد الأصل
 في المثل معناه صحيح ذكر الأربعة أي ما صححه والوجه أنها أسرار
 بالمخرج عن النبي صلى الله عليه وآله أنه إذا شهد أحدها بالثمن وجب له المثل
 ماله ولا يفسد الأصل في المخرج **مسألة** وكذلك خلاف قول **مسألة**
 في اختلاف الثمن يوجب إعلان العبد **مسألة** وأما قول الشيخ على ذلك
 وكذلك الخلاف والعقد خلاف المخرج **مسألة** ولو أن تجلات الحصة فلا يفسد
 البيع والمخرج **مسألة** ولو أن تجلات الحصة فلا يفسد البيع والمخرج
 في مادي عسل **مسألة** في دعواه كحوا أن يكون حاكم رجعا عند
 عضل الولد لا يكون محض قوله ماله بالذمة **مسألة** فأنما هو دعواه
 صح لا حوا أن فلانا وكحوا أن يكون زوجا لها **مسألة** فعند
 وفراها منها أمركم على العقد وجب **مسألة** وإذا ألقوا
 أمركم بأمراه فعلم له أن فلا يفسد في دعواه **مسألة** العبد
 حقه على طلاقه وتزوج ماله من حصة العبد منه أمرا على المخرج

والان العقد **مسئله** في حق من ستر الكاخر ما اذا تزوج بها في الاصل
عند الحكم عند الاول بطلت منها ومنه التي لان يكون للثاني حق في محرمات
فيمن المنة على انه قد تزوجها وعنه اربعة اوج العدة او مطلقة بل اذا اوجها
من يدعي من الاجر المضاف للمحتاج بالكاخر ما اذا تزوجت عن ذلك
لم يكن له حاجة وطلان ذلك لان الحاجة على اربعة سموعه فانما جاز
في الشرع **مسئله** رجل تزوج امرأة بعين سموعه ثم سعى له لغيره **مسئله** فان راى ارجلها العتق
لا خلاف فيه اذا لم يلقه **مسئله** وان لا اخر لم يزل ذلك لان حق العسر
مطلوب وهو كالحاجة عند مالك والامانة لان عندكم السهو للسوا
لغيره فليس كالحاجة عند الامانة كما بدت **مسئله** مال داخ
او مصر والمزادة اذا اخل بال عقد مع غيره حواء ما بدت الصداق
مسئله دام لا حريقها العتق من ذوال الاخر اذا كان حاجا او ذوا
لان فوج الاخر حرمته من غير او لعل عن غير بعض اربعة اوج
الانحاز وبالاجاز **مسئله** مال الذي على ارجل وهو كالبس
والسري او فوفان لكل واحد من المعاقدين البس في الاجاز ذكره المرويات
في مواضع **مسئله** لو اقر رجل بان امراته تصعبه بالوقت المراه البس
لها كقرضها كانه اقر بما لغيره كالحاجة وهو من عتقها
لو كان لها اخية من البس **مسئله** فلا سقط حق المراه البس
وعنه لان قراره على غير لا تسقط **مسئله** ولو حلفت ان تزوج
من مالها العتق الحاكم بما حلفت كانه من عتقها من عتقها لان موعد الاصل
عند الحاكم لفظها كحرقه **مسئله** وهذا انما بصله المراه
بالبس خبان لما ان تزوج عبد الله ان كان عبد الخويل ادى الحاكم
لكن في الخويل في طاهر الحكم فاما فاعدها وبس لغيره تعلى اعلمت
سوت كالحاجة لم يكن لها ذلك الا بعد الطلاق **مسئله** ولو تزوج
بغير امره شهاده البس او تزوج امها او فلول الزنة عند ثانيا
بغير طلاق حتى في الناحية او بغير الفد تزوج من غير اسمها
بغير ذلك لم يخرج الزوجان او يصح الحاكم عند اطلاقها

كان لما التقي إذا قلنا العنة المدة لوجوبه وقت
المرافقه دون ما مضى من المدة قبل ذلك وما دخل منه ولا ركنه
مصولاً أن ينعى كل فصل بعينه عليه فإذا مضت العنة ولم يزل الغلظة
المناسخ **مسألة** قال المناهض الوضوء والأحلاق العنة لا على الممار
تكون في العنة في الأصناف فإن كانت العنة والزوج فقله وفي الزوج
المنسوخ أو كان سراً أو مدماً لا يها دعى إبان عتبه وأطاه وهو
الغيرة في الجمل **مسألة** والمقصود بأخذه العنة على أفراد الزوج أنه
عنه إذا كانت تليمة فإن كانت تليمة العنة بشهادة امرأة عدله
التي المرأة عدله وهو قول أبي حنيفة وعند السابغ لا يسقط الاستبراء
أن ينعى سوره وعند مالك يشهد امرأته **مسألة** وأما إن كان الزوج
في الوطى بعد ما لم يزل في الأمانة إذا كان سراً فالقول قول
الزوج وإن آمنه حلوا به أصلاً لأن الطاهر سلة الإحصاء
والمرأة بالله في الأمانة أنصاف المرأة إذا كانت تليمة فعدت
إلى النسيان لا ينعى عرف ذلك هي المرأة لأنه لا عذر له على غير
بالزوج والطاهر نعم سائر الزوج في المرة الأولى حتى يها
والمرء هذا كله إذا كانت الأحلاق مع بقا الزوجية وبطلان
وأما إن كان بعد الطلاق فادعى الزوج الإحصاء والتوثيق باله
على الزوج وما ذكره المسئلة الأولى أن المثلث جامع وسبغ الزوج
على ما بيناه **مسألة** قال المناهض الوضوء والأحلاق العنة
على العنة بطلاناً في أي سبب الدعوى لعموله صلته عليه
العتبة الذي **مسألة** فإن ادعى الزنى عليها الركن والعقل وعنه
عليه وهي شهادة امرأة عدله بطلاناً لأن الطاهر حال الاستبراء
مستأنز لا ينعى الزوج الركن والعتبة على الزوج عتبه العلة
وأعلم بالاحتجاب حرمات من المثلث أن العورة الواضحة بطلاناً
بطلاناً لا طلاقاً وهو قول السابغ وعند حنيفة واحتجاده بطلاناً
بطلاناً الحكم امرأة لأنه سري ما حث أن يجب على الزوج فإذا انقض

بالحالة مناهض لما أنه إذا ملك ليست عتبه فادع العتبه فوجزى يكون
سبباً كالمسح **مسألة** وفيه الخلاف وهو أنه لو وجد ما لا يكون على مرات
بطلان عتبه ذلك لم ينعى المسح ولم ينعى العتبه من خلافها علماً ذكره المناهض
الواجب وجوباً وعلى ما ذكرناه سبباً وإذا عديم ما ذكره احتجاً **مسألة**
وقول المرء باله أن المرأة إذا كانت نكراً لم ينعى الزوج بطلاناً
إذا كانت نكراً فالقول قولها **مسألة** ولكن لا بد أن يقال إن المسح عليها
في الأحوال كلها سواء كانت الدعوى في الإحصاء أو في العتبه لأن الطاهر
العدله وإن السابغ ما ينعى باليقين وهي ما دعى ما يحاول فيه السابغ
فالمسح عليها **مسألة** ومن زوج امرأة بعزله أو سهره مسح
وقد جازت حواء هذا السابغ ولا يحل الحكم إلا بعد ما كان سراً
الاحتجاب بضمان السابغ والأجابه من الاحتجابات والذين ينعى الطاهر
العتبه فيه هو أواف المساجد والطرف والناظر وأحوال الأراذل
والأشنام فإن أحلوا ما أفتى إلى الحكم وإذا سبغ جميع ذلك **مسألة**
وقول المناهض في مثل هذه الميال لا يغني السابغ من مال المرء باله
فقد سبغ وعنه من أحد الاحتجابات من عتبه الله تعالى عن عتبه ولم
تتفق على مسحه سوى العتبه ولا المسح **مسألة** في تعاضد عتبه كل
شخص مضى العتبه وإن أثنى بغيره وهو قول حنيفة واحتجاده بطلاناً
في الآخر وهو ظاهر من دعوى العتبه ويحسب عليه البطلان في قوله
وإنه وعنه احتجاب الشابغ مع الزوج واحد والآخر خصاً بطلاناً بغيره
وقوله عن المناهض والعتبة عليه البطلان في العتبه إلى **مسألة** رجل
ادعى امرأة بطلاناً لها وسكت الزوج أو مال لها أو ما سبغ
بطلاناً المرأة العتبه على ما ادعت سمعت منها ومسله قال الاحتجاب
بطلاناً الدعوى إذا سكت الزوج عليه أو سكت لا أثر ذلك في الدعوى
أداه المسح بغير عتبه وعنه **مسألة** وفيه حال الاحتجاب وحسبه وذكر
مما جاز السابغ أنه يجب حرمات من المثلث أن العورة الواضحة بطلاناً
بطلاناً لا طلاقاً وهو قول السابغ وعند حنيفة واحتجاده بطلاناً
بطلاناً الحكم امرأة لأنه سري ما حث أن يجب على الزوج فإذا انقض

وسمعت وان كان السيد **سبحا** من راذا قد لمزاه انها امراه ملان
او كانت روحه في غيابة عن ارجح احوال حرمها ورجلها ونام
المعته عن ذلك سمعت وكان اولي امورنا لان المعنه اكثر الانوار من
انها سمعت وغلقت كمن جمع المزاوي وليس كذلك الانوار في
الانوار من غير سمع بل في جوده ولذلك اقول الرجل على العزامل
وسمعا قد لم يسمع **سبحا** في فعل هذا الزوج الباني لو كانت في حرم الارث
مسد لا درارها في زوجها اخرى ولا في غيرها فانه لم يلزمها سده لا في
وفي ثلاث حصر ونسب الا لا زالت بكل حال خلافية **سبحا** في ذلك
وطي ثلاث حصر ونسب الا لا زالت بكل حال خلافية **سبحا** في ذلك
طلعت الباني او ماتت وكانت في سعة اقرارها لآخر وصرفها وحسن
التنزه اقرارها لمزها واما المانع حكم الحاكم الباني في الموت والاطلاق
ونحوه اذ منع المانع الا ان يكون عالما اقرارها كان في حرمه لم يلزمها في
فما سنانا لا في رزق لا في سعة ملك الا بغير ذلك ملك المانع
بل يحكم عليها المهر وعبد العفوان اذ اذنت الرجوع اليه **سبحا**
فاما المهر الزوج الباني فلا يحسن في الطامه لا في حال عليها
من الباني ان علمت في المانع منها لان حكم الحاكم بعد طامه لا يطاع
وعا ما للشيخ في خلافه لا في حنفية على ما سنانا في الباني **سبحا**
الليم الا ان يقال انها لا بلغت احوالها من عبد الباني في رزق
بغير **يوسف** كانه الاول الذي غفل عنه في حرمها دون عبد الباني في رزق
فاما مقام الاب في رزق الصغير فهو من شأيل الاختفاء في رزق الصغير
بالله وله طاب عليه اللبم في حنفية لقوم مقام الاب في رزق الصغير
لا يقوم مقام الاب وعبد الوسم والاوزاعي لا في رزق الاب في رزق
والصغرة وعبد الباني في الصغرة دون الصغرة ودينه على عبد الوسم
كافا لغيره من شأيل الاختفاء **سبحا** في رزق الصغير
امراه له النكاح وسمعا حرمه في حنفية اما بعد في رزق الاب في رزق
ذلك لا درارها **سبحا** في رزق الصغير وعبد الوسم في رزق الاب في رزق
على اقرارها بالزوجيه ثم اقامت المراه ساهدا على خطبة الماعين

[illegible]

منه ما لا يحل له من ذلك ما لا يحل له عند جنسه رجاء وهو من
نحوه خبز سابع وخبثه خبثه من ماء حار او باطنه في
المرغبات نينا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال ما اناس منكم
ولهم حصص من الارض حصص خبز خبز وعصا علم انهم في طاهر البصر
السراير من قسمة شيء من الارض في حصصهم مضطربا في
لبنه عليه انصافه في حاله وقوه وذلك لعل احكامه فصاعده
وإذا كانت منقصة في حصصهم في اوقاف من كل عاقل
من سائل لا يملكه من كل من سخط خلافه فونه لا يكون له عند وجوبه
مسألة في ثوب **مسألة** في ثوب **مسألة** في ثوب
في السخط الا اذا وطئ جازية لم يند مع العلم بالجنس بداعيه الحرام
الفسخ اذا ارادوا ويصلح الجازية له ولله ولصغر العقر وفيه الجازية للام
الفسخ اذا ارادوا ويصلح الجازية له ولله ولصغر العقر وفيه الجازية للام
وذلك انما في حصصه لا يضمن العقر ولا فيه الا ولا وهو احد قول السراير
وذلك انما في حصصه لا يضمن العقر ولا فيه الا ولا وهو احد قول السراير
ومنه ذلك للسراير من جنس اخر وفيه الا لا في قول الاخر لم يضمن العقر
ومنه ذلك لصاحبه الذي يضمن الجازية لا يضمن العقر وفيه الجازية للام
شرا وانما في حصصه الا في نصف العقر دون غيره والارث والارث
ان الشراير اذا كانت ما يكون كذلك اذا كان العلوم ان الزوج كان
عائلا بعد العقد فزوجه انما يعلم انكر معار في موطنه ما عدا
عائلا بعد العقد فزوجه انما يعلم انكر معار في موطنه ما عدا
طوله هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما اسما احداهما حصص العذر
التي هي في ان الولد عسر لم يكن بالواحد ولا في غيره من ذلك وفيه
واسا حصول الولد به الحمل وبالحمل انكر معار في موطنه ما عدا
في حصصه لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ما عدا
منه في النور واما ما رواه احمد بن حنبل في صحيحه الوطئ عقره في الزوجه
لم يكن الزوج **مسألة** في خلافه ان حقيقه الوطئ عقره في الزوجه
لكن فانه في ان حقيقه في حقيقه العزل قال ما روي في الزوجه
وكان الباقي سمعت جماعة كروا انهم كانوا يعزلون وانه ولهم ذكوره في
الورث **مسألة** واذا كان الزوج في امرته فولدت منه اولاد او ذكوره
عقب النكاح منها فعوتب الزوج على ذلك فقال ان لا يسهل عدا فلده

منه ما لا يحل له من ذلك ما لا يحل له عند جنسه رجاء وهو من
نحوه خبز سابع وخبثه خبثه من ماء حار او باطنه في
المرغبات نينا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال ما اناس منكم
ولهم حصص من الارض حصص خبز خبز وعصا علم انهم في طاهر البصر
السراير من قسمة شيء من الارض في حصصهم مضطربا في
لبنه عليه انصافه في حاله وقوه وذلك لعل احكامه فصاعده
وإذا كانت منقصة في حصصهم في اوقاف من كل عاقل
من سائل لا يملكه من كل من سخط خلافه فونه لا يكون له عند وجوبه
مسألة في ثوب **مسألة** في ثوب **مسألة** في ثوب
في السخط الا اذا وطئ جازية لم يند مع العلم بالجنس بداعيه الحرام
الفسخ اذا ارادوا ويصلح الجازية له ولله ولصغر العقر وفيه الجازية للام
الفسخ اذا ارادوا ويصلح الجازية له ولله ولصغر العقر وفيه الجازية للام
وذلك انما في حصصه لا يضمن العقر ولا فيه الا ولا وهو احد قول السراير
وذلك انما في حصصه لا يضمن العقر ولا فيه الا ولا وهو احد قول السراير
ومنه ذلك للسراير من جنس اخر وفيه الا لا في قول الاخر لم يضمن العقر
ومنه ذلك لصاحبه الذي يضمن الجازية لا يضمن العقر وفيه الجازية للام
شرا وانما في حصصه الا في نصف العقر دون غيره والارث والارث
ان الشراير اذا كانت ما يكون كذلك اذا كان العلوم ان الزوج كان
عائلا بعد العقد فزوجه انما يعلم انكر معار في موطنه ما عدا
عائلا بعد العقد فزوجه انما يعلم انكر معار في موطنه ما عدا
طوله هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما اسما احداهما حصص العذر
التي هي في ان الولد عسر لم يكن بالواحد ولا في غيره من ذلك وفيه
واسا حصول الولد به الحمل وبالحمل انكر معار في موطنه ما عدا
في حصصه لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ما عدا
منه في النور واما ما رواه احمد بن حنبل في صحيحه الوطئ عقره في الزوجه
لم يكن الزوج **مسألة** في خلافه ان حقيقه الوطئ عقره في الزوجه
لكن فانه في ان حقيقه في حقيقه العزل قال ما روي في الزوجه
وكان الباقي سمعت جماعة كروا انهم كانوا يعزلون وانه ولهم ذكوره في
الورث **مسألة** واذا كان الزوج في امرته فولدت منه اولاد او ذكوره
عقب النكاح منها فعوتب الزوج على ذلك فقال ان لا يسهل عدا فلده

[illegible][illegible]

فولاهذا من طلاق لا اذ تزوج فاعتزل او بعث سمود وفحوة
معنفا جواز ذلك وانما عتزل جاز بانة فاعلة وحكم المحنة وتلف
جكته فانه لا يحتاج كما عتزل لا عتزل في محبة العوا والمهنة وكوت
الطلاق بلا ما او واحد وصحى او ماسدا على ما قد مناه **مسألة**
وعلى هذا لو كان كذا من ارف العلم استلم واحفظه اهل البيت
علمته للعلم حكم كوت الطلاق لا بان اخذوا قول من نقلوا الطلاق
الحالف للسنة لا تقع حكمه بفساده وبطلانه لما هو عليه من الا
عتقاد في الحال **مسألة** ولذلك حكم الجاهل والعالم الذي لم يكن
منه اخذ ولو كان علم الاسلام عليه حكم الكافر اذا استلم منه
الطلاق والمكاح فانه لم ينع في مذهبه حكم صحة الطلاق والمكاح
على حصة ما لم يلق بذلك المذهب بخلافه اما الله واما السادة
فكون قبل ذلك الطلاق لم يزل الناس على الذمة والوفوف حكمه وان
ذلك صحيح في الشرع **مسألة** قال القاضي ابو بصير وقول الذين
بالله في الآفاده اذا باع رجل ام ولد من رجل م اذ استع التبع
الاخره قال اعنه الله في هذه المسئلة لا لا ولا واحكام من وجو
احبها ان ساع ام الولد من ماله لا تخماد فاذا حكم الحاكم
سعاها وبعد ذلك ساع الموشر للدين **مسألة** والذين
البايع والمشرى لو كانا على مذهب من لا يحون البيع من
جملها بان البيع حرام صح عقد البيع فانه اذ لبعض البيع نظير
من اصبها اشع وان اشع احدهما وحيت المرافعة لا احاد
ما حكم به علمه كما لو فعلا كما خالوا في او بعث سمود جملها
علمته به علمه السبا فسيما وان اذى احدهما لم ينعكالا الا
ما من مانه **مسألة** والبايع اذا احدى المرافعة عالما به لا
ساع ام الولد على مذهبه او من المدين في حال المرافعة
وكان مذهب المشرى بان ذلك جازا وكان نظارة جازا

[illegible]

[illegible]

لوفالصالوطالوطالوطالحولالمزادعلا اذا رطل المزل واجمواحي

بقية اوراقها فصار عا الى الماء قبل ان يعض العبد يحكم الحاكم
 بالي الية اجهاده لان كل من يسطر اجهادهما **قال**
 الماضى المبره ان كان الزوج غيب عن المأذون والمراه عن مذهب
 حتم والماضى يكون ذلك انما استلهم فان كان المراه على
 مذهب كره والزوج على مذهب الجهد بالسد والمأذون لا بالمطرايد
 فراجعها قبل ان يعض العبد في صحة الرقعة وذلك لان الزوج في
 انعقاد المراه صحيحة وهي زوجية وعادى الزوج حتم بالرقعة
 فانتهى بها على ما علم المفسر الى الزوج من غير حكم الحاكم لان
 كل مكلت فامته باجهاده **ولا** يحل لها ان يزوج ولا
 يعض عديتها لان الزوجية ما تده من مذهبها واما مذهب الزوج
 من موقوفة لصحة الرقعة على حكم الحاكم اذا حكم بفسخ الزوج ولو كان
 الطلاق واحدا فيعود الزوجية وحل له الاستمتاع بها كما لا يسه
 ومنه ليعتق فاما ان يحكم فالنصر انه قطع الاجتهاد **سنة**
 فاعلم ان كان راجعها قبل ان يعض العبد حازت المأذون
 الحاكم قبل ان يعض العبد وبعد لان مذهب الزوج المراه في
 وان العبد لم يفسخ **سنة** فان لم يكن راجعها لم يفسخ المأذون
 ووقع المأذون باعضا العبد ولما ان يزوج آخره لا لاول
 العبد وزوج **سنة** فاما ان كان الزوج غيب عن المأذون
 بالية وطلعتا لا اوا المراه على مذهب كره فراجع الزوج الى مذهب
 حكم قبل ان يعض العبد بعد مراه راجعها لم يحل له بجزء الزوجية
 المأذون من غير حكم الحاكم لان الاجتهاد لا يفسخ الاجتهاد
 المأذون فراجع الاجتهاد بالية كانه كالنصر **سنة** وهذا لو كان
 الزوج ان عا مذهب الجهد بالية الى اولا لا وطلعتا لا اوا
 المأذون حكم قبل ان يعض العبد او بعد لان ذلك لا يفسخ الاجتهاد
 المأذون **سنة** وذلك لو عاها حكم الحاكم بعد ان يعض المأذون

الوطائى والوالعائى علمته للعلم وعند الحسين **مسألة** قالوا لا يجوز
والاشترى على رجل وهو احسان المولى كذا ذكره المصنف **مسألة** قال
وقال ابو بكر بن محمد وهو الاثر في حديثك قال العاجز ابو بكر
وعبدى كذا كنت كذا تحت طلاق بعد النكاح ولكنه يقول ان
فصل ما كذا والامان فانه نفيح ولم يمتنع النكاح في ملكه بخلاف
الاشترى هذا العقد بعد ان اعفاه وامثاله **مسألة** قال
لرجل وكلما قال ان يصدق الى ان دفعه وان الملك وما شئت الى
العاجز بن محمد ان يكون من غير المولى كذا ذكره المصنف
مذهب لم يخف وزنه في خاصه **مسألة** قال العاجز ابو بكر
البلوشى شرح هذا المسألة ان اضاف الطلاق الى ملك النكاح واما
فقد ياتي وعند الشافعى لا يقع **مسألة** قال العاجز ابو بكر
في النكاح لا يقع بالنكاح ويحكي ان الطلاق قبل النكاح يفسد
نكاحه لم يمتنع الطلاق قبل النكاح فيجوز فاما ملكه في احوال كذا
واما قلنا انه لم يمتنع كانه شرط وحواصدا كذا ذكره وقال الامان
مسألة قال العاجز بن محمد والعايز في المرقوم قولنا ان الطلاق
جاء بالزوج ومن قولنا منع حال الموت انا اذا قلنا منع حال الزوجه
رسطان كان قد قصت عنه تمام ذلك الموت الى اجل الموت
لم يمت الزوجه ولا علة عليها من الوفاة ولا يقع خاضعة عنه
بالدين **مسألة** في منع الوفاة لا يجرى وعبدى بن يوسف ومحمد خلاف ذلك
بحيث عليه السلام الاعضاء من وقت العلم بالموت ان الطلاق يقع
من يوم الموت لا بعده الوفاة فان عذر الطلاق يقع لحصول الشرط
العبه لم يمت من وقت العلم لان مائة يكون مكلف ما لا يعلم
قال القناع ابو بكر فان كان الطلاق في حيا ما لا بد ان يمتنع
المولى بالله اذا كانت موصية العبد جائه الله لا يمتنع
قال الصغيط اذا قال لامرأة ان ازوجت بك فانت طلاقا وبها

[illegible]

[illegible]

السمان لا رضى للرجل من الزه **مسألة** قال القاضي ابو نصر بن ابي
ان من مسائل الاجتهاد الكلام في حلال السكران سداً ما لا يكره
ان يوافق له الحكم بالجماع باجماعه ويكون احداهما لاحكاماً من موقوفات
بما لا يصح **مسألة** واما الحقود فقد دكرنا انما لا تنقض السكران الزه
في الحقود شرط لقوله قبل الا ان يكون مجازة عن راضٍ منك والزاعم الحنفية
عن موقوف من السكران سداً عن عقله **مسألة** واما افعال السكران
والزاهية منه عند خدر العقل في اجرة بيعه فصح وفي القول الاخر
سواء كان اما اذ ساعاها **مسألة** واما اذا كان في شيء من العقل فانه يبيع
حيث كان اما ان التنازع بوضوح وان كان في حلاله ولا يكره له اجماع
حيث ذلك **مسألة** والثلث ثلاث بلفظ واحد بدم وان اذ كان في الثلث
بالشرط وغيره اما الثلاث ثلاث من قول ابن الطلاق والمعلق السرخسي
والحلي فينابحها حيث قال في قول ابن الطلاق فوج الطلاق
والاصح وهو الناصر ومن افقه **مسألة** فان حواويل فوج الطلاق
وحصول الشرط ثم حث بعد ذلك في بيع الطلاق خلافه **مسألة** ومن
ان كان بعد الوقوع بالحمله فيه ما ذكرناه انما من رجع احية قبل الفسخ
العقد لا ينفك من قول ابن الطلاق في هذه الناحية من قول ابن ابي
منهيب الناصر حكمه سمي ما اذا حكم رجع الا لزاماً به فكل الاستماع
وما طنا الان حكم الحكم سطح الاختصاص سواء كان الحكم بمحرم او مكرهاً
مسألة وهكذا القول في طلاق الكراهة اذا وقع عند اجتهاد ولم يسمع
الاخر واما ما ذكرناه في الحكم بالجماع وبلغنا من **مسألة** وهكذا القول في
من الحكم المصوب من جهة الامام ليكون صاحبه كونه فاما الحكم بالجماع
حكم شرعي الحكم بالسنن ولا يغير فيه ولا يغير خلافه ايام والمصوب من
فان له ذلك **مسألة** واما المصوب من جهة الحق ان كان من جهة الحق
او من جهة من جهة الامام لم يصح الاحتجاج به بل قد وجد في الاجماع
مسألة واما من جهة الامام فمحملة ان يصح لمصوب الزه **مسألة** وقال القاضي
محرم المصوب من جهة الامام في اكرام الاحكام **مسألة** قال القاضي
ومن حلق امرائه وكان غلاماً من مذهب من يقول بان الثلاث ثلاث بلفظ

مسئله ٥ و لا خلاف ان الخلاف من الكفاية اني فكونوا سواء كما جاز
السنة واعتدوا وجه البديع مسدودا و ذلك ان خلافه لا يورث الا بالرد والبال
فانما هو وما استبها **مسئله** واما الخلاف في ان الكفاية هل هي علم لا بعد ان
كلهم اذ اوقع ما منتهى على وجه صحيح و من غير ان يكونوا اذ اختلفوا في
قول له جميعا في حجة والتابع ما ان الذي لا يفرق بين الكفاية والرد عليه
الامام من قول الامام و اما منهم كانوا على ان لا يفرق بين كفاية
وكذلك ان من يخاف من ان يفرق قوله قبا و اما في الساجدة فغير
الى حجة اخر جاز ما في الفاضل ومصر وغيره ما ماله الا ما يفرق
والقول الاصل كقولنا ان ابا الامام و اما منهم كانوا لا يفرق بين
دل الودع والنبوة كذا الولد كصغر كذا الولد الا ان في احكام الدنيا ونبوة
ما سلام احد الا ان في قولنا لم يفرق عنده من غير الفصل كذا في قولنا
هنا عليه دل الودع وكذا في ما عليه لم يفرق من غير ان في قولنا
والاجاز الى جاز خلاف ذلك لولا لودع في الفصل و منهم القواعد
وجه قولنا في اصل المسئلة قوله اعيان ارباب دعوى قوله امر القوم وقوله
وامرهم حمله الخطيب فاعلم احرارنا من زجارت بولا الله فغيره
يول عليه قوله فاعلم عليه ذلك و ولدت من يحتاج لا في شجاج في من ذلك
بعض اوسر ان العار في بدل علم انتاج الكفاية في قولنا في كفاية
من شجاج **مسئله** وكذا احتجنا ان في قولنا ابا الامام كفاية ذلك في قولنا
كما اخبر الله تعالى في هذه السورة عليه السلام و اذ قال النبي كفاية ان في قولنا
وما كان اسعفا ان النبي كفاية لاجل موعود و عداها ان في قولنا
لله بمرامهم و غيرهم ان الامام **مسئله** و عندنا ان في قولنا
الامام و اما منهم كانوا على ما ذكرناه و بدل عليه ما ذكرنا في قولنا
الويل لما استلما في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
فما في الوافي و لما في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
خبر في حال الفرق بدل علم فاعلم و ودا عليه انه لم يفرق في قولنا
صلف عليه من الكفاية في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا

[illegible]

[illegible]

كرى لا طلق عنه فاعتل المراء احلته مفرى ولم يستطع الطلاق اسرع
 الوكل من بطلتها لم تكن الحبل حيا لانها احلته لذلك **مسألة** في المراجعة اذا
 كانا في الحبل فاما اذا كان بعد المراء من الحبل **مسألة** في المراء والاحلال **مسألة**
 فان كانت المراء باطلا ومات احلته مفرى لانه فصح الحبل لانها
 من الحبل لم تكن فصح لا تسترط **الطلاق** **مسألة** في حال المراء او بعد المراء
 او كان المراء في الزينة يكون راء واستحقاقا فان كان عينا كحوت
 والارض فصح ولو كان مائة ذكوة وكان لها الزوج فحل الاطلاق **مسألة** في حق
مسألة اذا قال امسا اهل الدسا هو ان يبيع عمارته الا اذا ادركه كان
 غير مفرى في الغزو **مسألة** بان قال طلعت بيت اهل الدسا او عفت
 عبيد الدسا نطق امرأه وبعض عبده لا في الغزو والطلاق بعد الغزو امر
 العز لا يبيع سمى **مسألة** الا ان يكون نوي امرأه والعز بعد الغزو
 لا يغوا **مسألة** فان خالفت طالق في زحارة كاسله نفع اول
 له من مضافا اذا غابت السبيح **مسألة** اخر قوم من سواك فزوي وسطه
 اخره كان على ما نواه **مسألة** فان خالفت طالق في السبيح الماي
 اخره فزوي ان طالق امين بانه لا نفع شيء الا اذا زوي فاعتاده امينا
مسألة في حال صاحبه لو ان خالفت طالق ان كان عليه ارضع
 فهو فاعل الحبل والاعتبار احوال **مسألة** في الزنا
 فان كانت على كاسه والدم وحى الحر تزنا كان نوي الطلاق يكون طلاقا
 ولو كان الطلاق كان طلاقا وان ارضعها كان طلاقا **مسألة**
مسألة في حصة الوفاة العمدان اذا اقل او كثر في التزنا ولو طلقها
 بجمع ان شامخ المالح لا رجة له عليها وهدي عينا **مسألة** في
 سبي الوفاة في عتق الطلاق حبان الزينة وفي الزنا عتق **مسألة**
 في العتق خالعة عتق الزنا عتق ولزنا منه وفيما عتقها كان كالحل صحا
 في الولد وروضة نصف المروءة **مسألة** في عتقها قبل ذلك الا حرم الزنا عتق
 في الزنا عتق الفايده **مسألة** في الزنا عتق طلاق عتق فصح في المراء
 في الزنا عتق الفايده **مسألة** في الزنا عتق طلاق عتق فصح في المراء
 في الزنا عتق الفايده **مسألة** في الزنا عتق طلاق عتق فصح في المراء

1. *Quercus* - *Quercus*

[illegible]

واما على ان يطلقها اغلغ معها بمال الزوج بعد الموافقة فطلقها بعد
 على مهره بطلان ذلك لا على عوضه **مسئله** لو كان على الزوج ان يطلقها
 احرا ولو لم يخبرها ما ان كان في المجلس يكون على عوضه في العصر يعطى
مسئله لو لم يات احليل متزوي على ان يطلقها ثم رجوعه في الحال والتمس النكاح
 ولم يطلقه صح رجوعه لان النكاح من الاعجاب في المال والتمس النكاح
 قبل الامام يفيء بالرجوع وعلى هذا يخالفه صدق عليه وعلى ابن
 النعمان بان كان ماله بعد ما ولاه لا لوجوب الملك بل لعداؤه بخلاف
 الرجوع فيه في الامام كالوصية **مسئله** وهذا خلاف ما لو كان
 كمراته طلق لغيره ان يستحب ان لا يفيء الرجوع عنه عند
 وهو قول له حنفية واحكامه عند مالك في طلاقه وجبته فله ان يطلقه
 سطل بالنكاح عن المجلس فان قيل اذا كان ملكا جاز الرجوع
 وعليه ولا يست الرجوع فان قيل اذا كان ملكا جاز الرجوع
 فاجب البيع والافنام فليس البيع فملك محض وليس فيه معنى
 ولا يفيء ايضا لعلمنا بالزوج فليس الرجوع فليس الرجوع فليس الرجوع
 فاما ما هنا فنحن نرى ان فيه معنى الملك ليس على الزوج فليس الرجوع
 معن العلق لا بغير الرجوع كما ان الرجوع فليس الرجوع فليس الرجوع
 فليس الرجوع فليس الرجوع فليس الرجوع فليس الرجوع فليس الرجوع
 ومن ان يقول طلق فليس الرجوع فليس الرجوع فليس الرجوع فليس الرجوع
 لا ياتى بغيره فليس الرجوع فليس الرجوع فليس الرجوع فليس الرجوع
 خلاف ما لو قال اذ استت كان كماله اذ النكاح فليس الرجوع فليس الرجوع
 ومن استت كان لا يفيء طلقا وانه حكم النكاح والوكاله ما لو قال
 مالا قال للغير خلق ارايت طلقا وانه حكم النكاح والوكاله ما لو قال

حاشا ان يكون له وارثا علمنا كان حلقا صحيحا ولم ينفرد في التسمية
 فاما ان قال الزوج بعد النكاح حلقا صحيحا كذا او ما شاع من ذلك
 كما ثبت ان نوى الطلاق ان نوى الطلاق كونه حلقا وطلاقا والامارة
 الكفاية اذا عرفت عن التسمية لاحكامنا **مسألة** قال المصنف رحمه الله
 الاول في ذمتان الخلع والمباراة لا يفسد في التسمية في احدى الا
 صان صريحا في الطلاق على العوض والعرض فلا يحتاج الى التسمية
 كان اياها واحدا **مسألة** قال المصنف رحمه الله في قوله تعالى
 الذي من خياره **مسألة** اذا ثبت الولد وادعى المولى كونه له
 ليس الولد حقيقا ومن لم يقر اذا زعم في حال العدة نفي ارض
 وظهرت له في التسمية حاله واجبه م ادى على اخر منها في
 الولد باحدة دون الاخر وهو الزوج الثاني وذلك لان الفراق في
 لا يثبت للزوجين بقاء حاله واجبه في التسمية بطلت المدة فالحق
 في التسمية **مسألة** فلو مات الولد والابن في حاله
 واجبا عنها اذا كان الولد ابين من الاب من جهة ما كانت التسمية
 سميها كما في سائر المراتب ومزوات المرأة **مسألة**
 من لم يطلو بحرقها سمرقان من هذا الوجه **مسألة**
الطلاق **مسألة** واذا حلف الرجل بالطلاق كالتسمية في
 دون الحلف سميها حلقا احصا اذ اكرها **مسألة** وفي
 سبعة على احوال احدها ان الحاكم ليس له حلف احد الطرفين والاحاد
 وصرفه الا ان كان فيهما عن التسمية والمعاذ في الموبدانية وهو
 التقيا احدا بالاحصاء والامامية فان لحاكم والامية لا يفسد
 المستلزم الوجه فيه ما ذكره في التمام من انه وان كان في بعض
 وقته فبعضه فبعضه **مسألة** والاصل في التسمية وهو
 والحق وعنه لا يبعد ولا يبعد طلاقا في عاقبة علمه وهو
 وعنه حنفيا وانما يفسد ذلك ويصح كاصل فيه قوله
 في الدين **مسألة** والاصل في التسمية ان
 المبرع عليه فان حلف دون تسمية الحالف علمه وعنه
 راسخا في التسمية التسمية الحالف **مسألة** فاما ما كان

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

استمر للمهر حيث والاله تحت **مسئله** في جعل حلف بطلاق امرئ
فعلت له امر اجتهد فيه جعل حلفه حديق قوله ما بنا قوله وحيت
الحلف الاحد لقوله لان الفعل نكال الطن واجب مما بينه وبين الله
سواء كان المحتر عدلا ام لا لان العاسف يكون مصادرا وان كان العادل
في حلفه عليه الطن **مسئله** والمرايد ذلك اذا كان الخلاق في
الرجوع او كان يوعظه اعياد الطلاق واما ان كان الطلاق رجوعا فله
سواء اعطى عليه حديق قوله ام لا **مسئله** ولو قال لا تجزى اية
طاهر لانا ان الطلاق لا يقع سببا لانه ارفعه بشرط وهو غير جاز
والمسئله مسنة على ان الطلاق الحلق بالسرى يقع عبثا واما في
الشافعي وخلافه والامامة ودرمنا **مسئله** فادخل في
الطلاق ما دام حيا واما ما حصل المنع عن الطلاق فالموت فاذا مات
بع الطلاق ولا تمت النوازل تكون الطلاق باثبات عند المولى بالحق
للمنع وحيث والناصر عليه للمنع على ما بيناه **مسئله** فلو قال
المولى بالحق في الامارة مات الكسبة فمن قال لا مائة انه اطلق
على الخ فادامات منهن ايج من الثلاث لانه لعله ان للراجعي من
الموت من مات حصل الشتر فيحصل المسترجع كذلكها **مسئله**
وقالوا لا دعوا للنفقة البرزاه الملام ان لم ادع المهر من ذلك
سحق عليه دفاتع **مسئله** وكذلك ما ذكره المولى الله بعد ذلك
ان لم يطالبه ولم يدعي فادع عنه وانت طالق باثبات لا تطلق الا بدعي
لانه وقت بعد الدعوى **مسئله** واذا كان بطلونه على خلاف
كقوله علم ان دخل الزا وعتل المدي ساد عنه فانه ذكره العول
واما في المسئلة لم يولد العول **مسئله** والعرق منها ان قوله
اطلق لا يادرك شرط واحد فصارت بينا وبينها كما كان احد الماه
حاج الى العول والباقي لا تمت فيها الرجوع **مسئله** واما في
ودخل الزا لم يدر السرى والحوا واما في بطلان على مكان لم يولد الطن
على العوض لقوله ان طالق على الف فانه يحتاج الى العول **مسئله** واما في
الامانة طالق لا يحتاج الى العول لانه شرط وخبر لا يكون لسان
فما هذا في كل موضع حاج الى العول في العول في الحلق بطلان في الحلق

على ما بينا انك **مسئله** وذكر للسراج الورق في حقه المسائل ان
الورق ان مات وقع الطلاق وان ما ساءه اراه انك المهر مع الطلاق
ولا الحاصل العاضد الورق وعوض من الخلفا لم يضر فيها **مسئله** قال
يحيى بن الحسن في كذا في الحلق ان زاد الرجل ان لا يطلق امرأه ارضا كذا
فه ان يقول امرئ طلقا او ان يطلقها فلا فان طلق فلا يادرك
وقوع الطلاق عليها مسترجعا لوقوع المهر قبله ولو لمعوا لادع
مسئله قال العاضد الورق وهذا عندنا في قول الله
ان الطلاق الحلق بالسرى يقع خلافا للناصر والامامة **مسئله** فلو
وهذا كما لو قال ارضا كذا فاستألف من طلقها واحدة لمع طلقا
ولا يملكها بل يملك المات بالثلاث لبعض ان لا ينعى الزا لا
الرافع عن وقوعه ولا ينعى الرجوع عن الشرط ايضا كما لو قال
عزرا فادرك على ان ينعى الرجوع عنه كذلكها **مسئله** ولو انك
سألت ان جعلت كذا في امر طالق وله امران فبعد ما حلت عليه
طلق واحد لعنه ان يوافقا اموره صلح عليه لا على الشرط
مسئله فان لم يوافقا واحدة لعنه است على دمه وكان البعير المير
ان ارضا الطلاق من يوم البعير المير يوم المير بالطلاق عند المير
لله والشافعي **مسئله** فان مات احد الماه قبل البعير طلق الباقية
وهي يربوط اخذها طلق الا حري واما على ما ذكره ابو العباس
والرطوب في الطلاق لا ينفك عن الدية والعقوبة على الدية مطلقا
فان قوله ذكر يحيى بن يحيى من قال امر طالق وله امرات او ربع
طلق كلهن او لم يوافقا واحدة منهن او حصل نزاع الدية عز عن البعير
وهي اذا فاق وورعدها بينا **مسئله** واذا اطلق الزوجان في
سبب الطلاق فقال الزوج شرطت لك في الميرة المهر والدية
زوج في امارة وهذا محرم ان يقول الزوج طلقا او ربع
فان رجوعه وانكوت المراه وجب على الزوج الدية لانه يدعي خلاف
ما فقه من الطلاق وسبب ابات حق على امتهما والاصل من الدية

في حقه المسائل ان الورق ان مات وقع الطلاق وان ما ساءه اراه انك المهر مع الطلاق ولا الحاصل العاضد الورق وعوض من الخلفا لم يضر فيها

ولا تسمع له قطبا ولا تحفه للروح عليها وعلى أهل المولد
إدابع السوء بحز الزدة أذ حو بنا كارت حلاوت دينة الهامود
الزوجة ديس الزخفة عليها عا ماضا **مسألة** والمعد
دعي لها الزوج من زلفا وإن كان ياد زوجها عا إذا حو حلات
الزوج ديسه عنها وإن كان عا عا **مسألة** وعي زوجها الحرس
بالأساه كما يصح طلاق **مسألة** فلهذا حقه السكران كما يصح طلاقه
مسألة وأدركه الوافي بها يصح زوجه السكران لم يعمل دلالة المحرم
ويصح زوجه السكران العمل الذي يعمل بعه طلاقه وقوله الآخر
أي **مسألة** ولو أن امرأة طلعت فمضت بعد الطلاق استمرت
في الحجاب ما دامت تحت ثم ادعت بعد ذلك بغيره لم يسمع منه
القبض قال المولى بالله فالأدب عند الأمانة في الحجاب أو أيا
الغيرة وأدع الحيل ذلك لا يسمع كما أوفت بانفضتها ثم ادعى الباطل
انفضها ولم يبرهن **مسألة** قال العاصم أومض والمزوجة إذا
انفضت بعد الطلاق وهو جمل العضا العوة هي سائر سائر وأحو كل
ذلك **مسألة** فاما إن كان الزوج في الحجاب عند الطلاق هو عا المار
غيره لو كان يكون لا بد من حكمه في السمع لأن الاجتماع في مثل هذه المدة لا يفسد
العهدة ولا يفسد لأن الزواج والنية أعلم **مسألة** وأما في الميراث
اليعصم منها سمع أو رافقا لأن الزوج في الحجاب أو أيا العضا العدة في
الزواج العدة السبع الشري المعصية كان دعي فإن ادعى الحفل لا يسمع إلا
في الميراث أو عا عليه السلام الميراث المية وقال الزوج غير يعرف
قال الزوج عا قال المولى طلاقا عدا الله عا الحجاب في
حز الحز ولم يعز علم المولى جهله لما فعل ما يقوم مقام الحجاب في
نفس **مسألة** وهذا كله في طاهر الحجاب وإذا عا على طاهر الشكر صدق
فيها ما ما منها ومنه يعلم إذا علمت بأنها كانت كاذبة وجب العلم
بغيره الزوج طلاقا لا بالامانة الزوج ولم يبرهن عا
في **مسألة** والمزوجة المطلقة أرعنها إذا برهنه المام العدة
في فصله شو العدة كانت معصية العدة لأنها ليست بعارة وأرقت
أسحت الوان في الوقت في عين الوقت

عن حق العز: وهذا إذا أقر أنه اعتق عليه أدعائه اعتقه عما مال والكره
 عليه البنية **مسألة** فإن لم يعتد على البنية لم ينزل عليها حكمه ولا
 أقر أن طلاقه كان على عوض ولو من جهة الطلاق أو ما ماله من غير
 البنية فإنه الرقبة إن كان لأدرك العوض وإن لم يكن **مسألة** فإن
 ابتاع أن الطلاق كان بشرط واحد لم يأن حصول الشرط وأدع
 حصوله وأبطل الزوج فعلمت البنية بحوان وإن أنزلت إلا أن مات
 طاهر ماله دخلها والمزوجة لأن أمانة البنية ممكنة **مسألة** فإن
 كان ماله لا فإنه البنية فيه وأقول نعم ما هو المخرج قوله إن
 كان ماله لا فإنه البنية فيه وأقول نعم ما هو المخرج قوله إن
 الخرج من هذه الدار فماتت أمة أو غيرها أو ما ألتزمه **مسألة** فإن
 على حصول الشرط والكره في الزوج أقر أن أوصفها بدينه في الشرط ولا
 البراءة والقول نعم ما على الزوج البنية بحوان لقول إن شاق في بيعه
 وصانها ثم ابتاعه على حصول البنية والكره في أنه كان لم يصاه
 والمزوجة فعلمت البنية بدينه وأبطل الزوج وأبطلت البنية بحوان
 بالاجتماع وأبطلت فعلمت البنية **مسألة** فإن ابتاعه على الشرط
 واحتمل أنه قد فدى الزوج أنه كانت المستعمل وأدعائه كان
 في الماضي والبنية عليها والمؤول قوله بحوان لقول ما جعلت شرط الله
 وحول البراءة بعد البنية **مسألة** بعد ذلك وأبطلت البنية بحوان
 الماضي لأن الأصل موت المتاح وهو يدعيه
 فعلمت البنية **مسألة** فإن ابتاعه الطلاق كان
 لو جرد قول من جملتها فإذا أحضرت ما فعلت لا فعل الله
 إن أمكن أن أذهبها **مسألة** فإن لم يولد له ولد له البنية
 به فيما بعد من البنية فعلمت البنية بحوان لقول ما جعلت شرط الله
 ولأن أقره أدعائه أن زوج الغائب حكمه ما حكم البنية في العوض
 أن الزوج لم يولد له سمعت عنهما حكم ما حكم البنية في العوض
 سمعت عنهما بطر لأنه يكون كالحكم للعائت وهو لا يقع إلا إذا
 الزوج كما سأل الكاج إذا رجع لحاج إلى البنية الكاج أو لا
 وأما الغائب في الحكم للعائت فعلمت بدينه وما العائت إذا طلق
 أرسل الله **مسألة** ما العائت في حال عيها ولا بعد عيها
 خلافاً لرجحان قوله عاد إلى الإسلام في حال عيها ولا بعد عيها
 إذا عاد إلى الإسلام في حال عيها ولا بعد عيها

[illegible][illegible]

الاستيعاب في معرفة العقائد
الاسلامية

وان كانت في العبرة بذلك فعنه الآية اذا اعترف المولى لعبد المالك مسوا
فاما اذا كانت الآية تحت روح فلما اعلمنا ان النسخ فيها يلزم لزوم
لعمقها لوجوده عند التنازع ولو كان محبوسه عن الاذواج لجهة **مسألة** قد
يعكرى الصغرة اذ ارجعنا عن الاثبات والتجديد اجازت الغنى بعد المولى
حيث الغنى ان كانت مبدع لا بها والوجه ما ذكرناه **مسألة** واراد المولى
كان اسبقه فلا يحق الغنى **مسألة** ولعله اذا اطلق الماسخ ارجعنا
عنه ما يترتب على العتق لان لم يخرج عن السلب لا يصف في ذلك
نور من الحاصل والى الجواب وهو قول الشافعي وانما يدعي عدلين وعنده
والعامة والمباصر عليه لم يوجب الغنى العبرة للمولى عن غناه وتبديده
كان اوجلا من جميع المال وروى عن علي عليه السلام في الجاهل وروى
مسألة وجب الاعتراف الذي يحسمه معه لمفسر عن ائمة المولى
هوان لم يكون معه ما شغرت به **مسألة** حصل المذهب في ذلك بعد
الاوثر يلزم الاكديان كانا كافرين اذا كانا معا من قوله يعترف
واحداهما الزاعمون **مسألة** وكذلك يعنفه الاولاد الصغار ولله
الوالد وان كان الوالد كافرا ولا ولا **مسألة** اسلام الامم وهو قول احمد
والشافعي **مسألة** ما كان الاكديان كاذبا بغية لا يحل قوله تعالى لا
والله وليها ولا مبرر له بولده الآية **مسألة** فاما غنى عنهم في
الاقرار فيقوم شرطهما ان يكون المحرم مسلما والى ابي
الموسر وان قاله من الستة يكون تسلما لقوله تعالى وعلى الزاويت
مثل ذلك **مسألة** ويخرج عن امره بحسب عليه الفقهاء العزوة واره
كرو عينا في الشرع لوجوب الزكاة والمنع من اخذها بل منة كالميراث
فاصل عن قوته وقوت عياله يلزم في الزيادة بعنفه الاقرار سواء كان
كسوبا ام لا قال ابو يوسف لا يجب لعنفه الاقرار **مسألة** اذا كان
موتة عن الشريعة ما لم يجد اذا كان له فقته سهم واصل عليه لزمته
لعنفه الاقرار **مسألة** اذا كان قوت قوته وقوت عياله ولا يصلح عنه
لا يحل لعنفه الاقرار ولا الاكاد ولا الاقرار لقوله تعالى على التمسك
هم من يقول وتوفا العمل لا يكمل ليدب الا وسعها **مسألة** وروى
عائيت له على حاضر من واهل الغائبين اولاده حجة وعلم ذلك

في ردا حاكم نص المثلون رجلا عن الغائب لعنفه هذا الذي لم يملك
يسوع على اهل الغائبين واولاده ذكره الميراث والله وفيه من الله
نوعا على ما لا بها كالحكم للغائب في ذلك لا يخفى الا خارج **مسألة**
سال الماسخ ابو مسعود عن صحتها ان يكون من عليه الذي يقر به محمد
في تلك الغائبين به ودينه وكيفية مكان للمصنف ان لا يحزمه
ما وسقته على اهله واولاده بالعرف **مسألة** فان خرج
مات ولم يصبه ما لاخذ ولا يلازم لا يصبر لان افراد الوافق
تأخيره حتى لا يفسد الضمان **مسألة** فان لم يكن ايام ولا حاكم
لا يصبر من جهة المثلون وكان هناك مال للفقار اذ لم يبرهن
تخليقه به واحتاج اهله واولاده الى الغنى وعلم ذلك كان سلطان
على راسه من عليه الذي يؤمن به الماسخ الا ان كان غنيا اهله واولاده
ويطيق الامر المعروف لانه يحل على اجد ذلك **مسألة** ولا
سيرة ويحب بعنفه الزوجات والآباء والاولاد فاذا كان ذلك
في جعل الظالم ما يفعل الحق يكون حان ولا يخرج الغائب عليه
او كان من غلته الذي يقر به واسعه من الايمان كان للسلطان
ماول الظالم اريانه بالآية مكلف كل اخذ وهو مخرج عليه
بالسيرة ان الله تعالى **مسألة** فان كانت المسئلة كالمسلم
وعليه الذي يقر به بدو واحتاج الاولاد والاهل الى اوائه الغنى
انها ما تكون حلا للغائب وذلك فاسد **مسألة** في احوال
مسألة ولو خلط بين المراه تلبس عن هذا المسائل لول احبها كانت
لا بد وانما يوجب الحزمه لان الله لا يعذب حسنة **مسألة**
في طلب المراه ليل السامد وليل السامد عايناه لا وجه الحزمه
في خلاف حسنة **مسألة** سال الماسخ ابو مسعود عن كون
في غير النسخ ورا حمله المغنم والزينة فان كان احدهما اسيرا
اسامة لا يجوز فانه لا جرم له كالحجاسة السيرة اذا حصلت الى الذي
لا يعلم لها لولها ها هنا لان تطلبا من البيع ماية رجل يكون سبيلا
اعلم ان ما عزم من الستة عزم من الرضاع الا ان سلبت لولها

قوله
له

وقد لا يكون بالغاً المأخوذ من الحضرة **س** **قال** ما جاز
 منها هذه الرضا عنه لا قبل في الرضا عنه إذا سمعت من غيره ما لا يسهل
 من غيره بما فيها من الخير والواجب **س** **قال** وما جاز
 عن غيره من غير ما جاز له من غيره من غير ما جاز له من غيره
 بل إن رضى عن الولد سماً للولد مات قبل الرضا عن الولد لم يضر
 الجاهل الولد وأما حقاً فإن مات الولد لا جاز ما لا يسهل في الولد
 المدة فإما فله عذر وإن كان من غير ما جاز فيه يكون فله حظ **س**
 فأما الجاهل إن علم أنه قد مضى عنه الباطل لا يجوز أن يكون من غير ما جاز
س **قال** ما جاز أو مضى عنه فله عذر الجاهل في الجاهل ما
 وجوب الباطل فلا بد أن لا يرضى عن الأب إلا إذا كان من غير
 وأما الباطل فيجب أن يرضى عنه خاصة ما لا يرضى عنه الأب إلا إذا كان من غير
 وعلم أن لم يرض عنه فله عذر الجاهل وأما جاز **س** **قال** ما جاز
 ورضى عن الولد الباطل في ما لا يرضى عنه ذلك **س** **قال** ما جاز
 يرضى عن الرضا عنه من الطلاق إن الطلاق يفسد سلاته وإن
 عزمه سلاته وصفت كما حاله من الرضا عنه ومن وصفت
 كما حاله الشافعي وإن كان ذلك أحدهما سأل الوقوع الجزئية
 وإن كان يرضى عنه طلاق عال وهو زوج آخر فالعذر
 إن الرضا عنه أو الوجه الجزئية لأنه سأل العذر والرضى عنه
 البعصية وهذا النعم كحل لزوج واحد ما يجزئ به أهل المذاهب
 لما كان سأل البعصية لا يرضى عنه العذر حتى يرضى عنه واحد
 ههنا **س** **قال** ما جاز الطلاق وإن كان سأل الوقوع الجزئية
 بطرق العفو عنه فله سبعة عشر عذر له من سأل عذر له
 حتى لا يرضى عنه ملك الكاظم عن قتل من لم يرض عنه ذلك **س** **قال** ما جاز
س **قال** ما جاز العفو عنه من سأل البعصية يرضى عنه البايع ملك
 يرضى عنه سبعة أو ما لا يرضى عنه البايع له ولاية الإزالة عليه
 وليس له ولاية إخاله من ملك المنعري من غير رضا من يرضى عنه

[illegible]

مع علامك الى منزلة مع ما كان في الطوبى او السوء في الوتر
 لا من صانجه كون من مال البائع **مسئله** ولو كانت البعده عاميا
 وما لا دفع اعلانك منك في الطوبى من مال السوء في منزلة
مسئله مع العز ومنه ان لم يلق البائع في منزلة السوء في منزلة
 ولما العز ومنه ان لم يلق البائع في منزلة السوء في منزلة
 اعتراف من هذا الوجه **مسئله** ما في الوتر وهو ان
 من استرجع خطبا في وجهه في السوء في طهر الباطن وسوء الباطن
 على البائع ان لم يلق في منزلة السوء في طهر الباطن وسوء الباطن
 ان سئل الله في منزله وسئل هناك سئل اذا كان في العادة كذلك **مسئله**
 سال المالك الوتر من فعل العاقل السعي في طهر المالك والاسم الجدي
 على ما ذكره في افاده ايضا انه من سئل في الاحكام ليس في المحل
 فان جعلنا حاج الى الجحيم وعلى حجاب الزاوية في بعض اركان
 فليس في الجحيم **مسئله** وقال الوتر بالذلة لان معناه بعض البائع
 عند الاعتراف بالمعاني دون الاعتراف في السهاوات حلالا في
 ومن كان عليه الذمة من سئل في طهر الباطن والاسم الجدي
 لم يزل الذي على وعندها فكانت في طهر الباطن والاسم الجدي
 سقا والاختلاف فيه وذلك لان لسطا في طهر الباطن والاسم الجدي
 عند البيع اذا كان المسموعا **مسئله** ما ما لم يلق جعله
 واوصت بحذرك في البيع بالاحتاج **مسئله** ما ما لم يلق جعله
 عند الوتر بالذلة لان هذا لفظ صريح في الذمة وكما في الوقت في
 الوتر بالذلة ولولا كان العرف في طهر الباطن والاسم الجدي
 عند الوتر بالذلة ايضا لان العرف في طهر الباطن والاسم الجدي
 عرف طاهر عند الوتر بالذلة لا سقده البيع في طهر الباطن والاسم الجدي
 ابو العباس على اصله انه سقده من اللفظ البيع في طهر الباطن والاسم الجدي
 في حقه وقد مضى في التوضيح **مسئله** وهذه المسئلة معناه في قول
 احده ان دفع الغرض في البيع والتسري لا يمنع من عند الوتر
 والثاني حلالا الناصر وان يراه معجده في طهر الباطن والاسم الجدي

سلم اذا كان ثابته الزم له كرسن فيما لا يرضى فانه يصح البيع واثبات
 خبر الزور وعن الحسن بن ابي ابي العباس **مسئله** ان كان ثابته بجاهل معزوفه
 بغير الزوج كعده من الارض يكون الزوج انما يكون ملزوماً لبيع البيع
 فانه **مسئله** وانما يثبت بغير ثبوت الزم له بالشرعي على الزمده جازماً
 معلوماً وانما يثبت **مسئله** بالذي على اليد اذا كان ما يرضى عنه البيع
 من معلوماً لا يرضى عنه غيراً وهو قول الحنفية ومجاهد والسابع
 من الماص والسابع من يولد الاخر لا يبيع حصة يكون ثابته الزمده معلوماً
 بانه **مسئله** وانما يعلم الاكرام من الاحتجابا بطريق انما يعلمت
 ببيع البيع على الزمده والشرعي على الزمده وربما يكون معناه الاكرام
 فلا بد من ان يكون له ما يرضى عنه من الجمل والموزون واخذ من سبعا
 من موزون وانما القوم فاجوزوا الثوب وجره امر من انما اخذ من العبد
 بغير يكون سبعا او من زده الاخر من الجمل والموزون يكون ثابته ما كان
 بغير العبد فهو ثابته على الزمده عن الاطلاق والبيع ما كان غيراً
 فاقوا العبد فهو الثوب واجد يكون ثابته الاطلاق لا يثبت
 ثابته الاطلاق **مسئله** ولا فصل في هذا من انما يرضى عنه الزمده
 بغير الاكرام من يرضى عنه الثوب على ما يقتضيه الحنفية في البيع
 في الزمده والبيع هو ما يرضى عنه **مسئله** فان كانت اليد على الجاهل
 فهو عجز من الموزون من الجمل الذي على الزمده سبعا من اليد ما كان
 الجمل كان ذلك في ما يرضى عنه الزمده لان ما اخذ من العبد يكون ثابته
 الاخر من الجمل والموزون سبعا لما سئل ان المرء هو ما يرضى عنه
 والبيع ما يرضى عنه الجاهل وقها وان عجز العبد فانه لا يرضى عنه
 عجزه من اليد فانه يرضى عنه ما يرضى عنه **مسئله** انما على اليد
 وان كانت العبد سبعا فانه لا يخرج من ان يكون ثابته لارائه من
 في الزمده عبد اطلاق والعقد عبر الزمدهم والباقي وانما
 ثابته لا يثبت على الزمده عبد الاطلاق بل يكون ثابته **مسئله**
 من الموزون وانما ثابته الزمده في العقد الا انما افعلت
 من بيعه **مسئله** ولا بد من هذا النص من انما يرضى عنه

[illegible]

من الغير اذ يتبع الزمة من المحل المذكور في ان القهر هو ما احسنه واليه
على القوة الواجب الذي ذكرناه فان كانت قد خالفا واحسنه
منها من ذات الامثال بان احسنه من النعم او القهر او من
وحيها فان احسنه من القهر معا وما في الزمة نعمنا من ان القهر هو ما
الذوق والبيع تابعين **مسألة** ولا يثبت في ان القهر ما احسنه
او ما في الزمة **مسألة** فان كان المحل المذكور مع القهر كان ما احسنه
الما في الزمة اهل القوة وهو المزايا ما احسنه لئلا يثبت **مسألة** ما في الزمة
العتبة في هذه المسئلة كل واحد منها مع غيره المع والسرور والسرور
العبد يملكه في البعض المسمى هو ما احسنه القهر يملكه في البعض وهو ما
العبد يملكه في كل واحد منها قبل القهر **مسألة** واما السيادة مستقلة
الاقل لاجل الاتباع فانه لا يحسنه في الزمة ولا ان يباع السيادة
لغيره **مسألة** ولو كان احسنه السيادة من صاحبه
فيه هذا كذا في اثنى ثدي فقال المايح يد فعلت ثدي في قولنا
ثدي ثدي انما يستعد جواز **مسألة** وانه لو قال جعلت لغيره
لغيره **مسألة** لو قال ملكه هذا لغيره في الزمة وفي الاخر
ان يبيع ويقدرا في ما في ان البيع لوط فعلت لاسعد ولو لمط جعلت
خا وما ذكره الواقعي **مسألة** ومعنى السر ان يقول المايح اسعد الله
واحسن السرى عيان بزي عمره وسعدت فتمته فاذا لم ينفذ في قوله
لا يحسنه عن زنا ما لملكه حلالا لا يحسنه الشائع والناظر في
مسألة وفصل اصحابنا من هذا ومن يقول المسرى للناظر في
هو الله يقول كذا بدي فيقول نعمات اوزن في آخره في الاسواق
هذا في قوله وان لم يسلط في بيعه مع فاسد لعبد العباد والمثل
لعبد لم يظن باحسنه من حيث الحلال **مسألة** والعرض في قوله
الله في يد المسرى في القهر في المسئلة الاولى لا يثبت في الزمة
مسألة في قوله كان في قوله في قوله لعلنا ان يبيع جاز
لا في قوله في قوله لا يحسنه في الكتاب **مسألة** وانما في قوله
عبد في قوله لا يحسنه في قوله في قوله لا يحسنه في قوله

سورة عن المسرى في ما ساءه ان الله تعالى ان العبد

لا يملكه فله فخر المستع **سورة** في موضع الغنى وان احادهم يراون
الخير الذي سزاوه وحيث المصدر الزيادة لانه ربح ما لم يكن له فانه
لحمته حار ربح **سورة** قال المارح ان المصير منه بطر والى ذلك
ربيع العقد كان معينا في المستع دعوت لقوله لعلنا بالخير
المستع في الدار المستع مثل هذا المارح كان له في الدار المستع
واعلم ان الجملة في العقد الصحيح دون العقب العاقد يكون لخاصة
من البايع اذا تورق المشري على المرح في الاسراع بالمسح ولا مانع من
المسرى ذلك بل قبل ولم يمسك فانه اذا لم يمسك بعد الجملة يكون في
وحيث عليه الترتيل البايع **سورة** اما ان كان العقد فاسدا فالحيلة
لا حكم لها وانما ضمن العقب للوصفي والمصرف في المسح ستر اكل المسرى
رئيسا بالحيلة لا انه لا اعساره بل في العقب الحق **سورة** وعلمنا
الحكم في الاجابة والمحتاج وما استبها فانه بايع وما لا بايع
فوله في حيفه المتأخر في قول وقال الشافعي قوله الاخر
في القصر احد الشيء الكف بالسار اما الحيلة ولا حكم لها والوجه
ان البايع انما يبعد عن الجملة ولا يمسك عن جعل الشيء في المسرى
فانه يكون كلف بالمسح وسقيه ولا اعساره في المارح وسقيه
مضاسر عينا وعرفا وشيخ المارح وهو الترتيل **سورة** وعلمنا
في المسح الاستاذ لوامع منها ربح يحسن يكون في المسح
ولو كان المصير مستوطا لم يمسح ذلك العبد من جهة الترتيل في المرح
اذا انزل المسرى ربحه في ان اذ **سورة** بل يوقع جانبا في المرح
جانبا اخر وهو يبعه الى الموضع الذي يشاء في المرح المرحز لوامع
في السلم وكان ذلك في **سورة** في المرح المرحز لوامع
في بطر الشفاء المرحز حار والتسليم في البايع والمارح
له حيز الوفاء وهو لا يبعه في المرح المرحز لوامع
لو لم يصدق في البيع باطل لا يخالقه **سورة** ولوامع
حار البيع مالم يسم اللووه ويكون اللووه المسرى **سورة**

خفة لا يماجد **سورة** وقال الصادق لو اسرى فصد اعانه او سارا
يات واحبنا **سورة** في بيع سلم الحام واليات المية حجة لحرمانه من السلم
وهذا أقرب الى قولنا **سورة** والاخر عن الحسن ان تلف الارض سقط
منه ولو ربح من الزيادة عليه وشبهه ربح عن النبي عليه السلام
وقوله التله مدد عينا مثل وهذا ان الوهن مصون عن الزكوة عن ابي
حسب الا ان الخلاف مبني وبينهم من جبر احداهما ان فواید المهر وزاد
مصرفه عن الزكوة كما لا خلاف عن ابي وعنده حنيفة واجابة الزوائد
والزوائد ما في يد المرحز **سورة** ربحه حيث لا يسبقا حقه فاذا تلف
وربح حاقته لا يرب عليه الصراف **سورة** والبايع في الزكوة يصون
جميع احواله لا يفسد الذي عنده في المرحز بالذمة وروى عن ابي
نضر السعدي سلم والرحح حنيفة واجابة انما يكون مصرفا على الزكوة
الزوائد الزيادة اما في من وهذا ان يكون له عاقل جلا ماله فانه عند
منها ما من يذلف العبدان وما في يد المرحز سقط عن ذمته ماله
ياخرى للمرحز عن ابي وعنده حنيفة واجابة والبيع لا يفسد
الزكوة بقوله المرحز والبايع هو الزيادة **سورة** اذا باع ساهوا
في المرحز المسرى ذكر ذلك في دعاء القاصر والمسرى ذكره في المارح
الحا في بيعه لقوله عليه السلام الزعم عاظم ولم يفسد **سورة** والبيع
في البات **سورة** ان يكون المسرى عالما بما يعرض له يكون
سورة الا حقه للمرحز والتسليم على اسلافه كالبايع وذلك لعدم
من احرما انه لو كان عليه يربح بعض الاجابة لما طلت في البايع الكيف
من المرحز ربحا يحسن صاحبه العقد فاذا لم يكن له الزكوة في
سورة والبايع في المرحز البايع **سورة** في المرحز لوامع
في المرحز اذا اخرج البايع يجب عليه الزكوة لا المسرى لانه احد العوض
العقد فاسدا ولا يفسد الاجابة لانه لو لا دفع المحر اليه المارح في المرحز
وهو عاظم فاسد في المرحز ان كان ما ذبا او المرحز في المرحز
في المرحز منه لان البيع ما يذلف مال المارح للمرحز في المرحز
سورة العوض والمطل ان سألته على **سورة** وسع الخراف
في المرحز من الكوارة وسع الزكوة عن ابي المارح في المرحز

وملأ ذلوا العاصية على امل في رعن السابح كوني فذلك لرب العبد وذن عن هاجم

ولما جاء المواعظ والبراهين من الله في حق هؤلاء المحمدين المفسدين
اخترهم تسعيرة لانه وعند قز لم ينج مع مال الاب من بيت وعنده
الى حشفه عن ذلك للارث والوحي دون غيرهم وحب ما قاله المواعظ
ان السبع عند نيك من كل لظن ولا يحزن ان يولاكم محمدا وحب
يؤدي الى غرض من ما مقرر ان عزي عن ذلك يكون نورا لاكماله
وهذا حال السكاح والطلاق والامرا فانه لا يودي الى غرض من
في غالب الاحوال لحاز ان يولاكم شخص واحد وجه القول بالارث
لعمري الا يحاط العيون فوجيها بعد بعض من الامارات
والهبة وكيفية ولان حكم الاب مغاير حكم الامارات
في السبقه ولهذا حاز من مال ولده لمعنه من غير
احيد لانه لا يعمل الا مال الا والديه فانه لو توالى ولد على امه
لو شرعته على منعه الا والديه فانه لو توالى ولد على امه
ولا يلزم عن هذا الام من حيث كانت اكثر شقيقه لانه لم يزل
البيع والشري كما للاب لانه في ذمة الام على الصغير بخلاف
الاب **مسألة** وقال المودب بالدين المثل ولو دفع عن
لم ينج ولذلك ذكره الصافي الوكاله فانه قال في الاقوال ان الام
لا ينج الرعي ولا الوكيل **مسألة** قال الصافي ان المودب
ولا يملك الرعي ولا الوكيل لان وكل الموكل لا وكل الموكل
ان ينج المثل من مفعول البيع المثل لم ينج معلوم وان لم ينج
هناك ما يمنع من وقوع ملكه لان المبيع معلوم وان لم ينج
البيع موجوده ولعل المراد بقول المودب بالدين انه لا ينج من
الوكيل العقيد الموكل لمطاعا وقال اسبرت انه نفع المثل
لم ينج مطلقا وقال قلت ان العقيد الموكل لا ينج من
عندنا لا يحتاج الوكيل الا اذا نفع العقيد الموكل لا ينج من
معلومه ولكن المراد بهذه المسئلة اذا فعل ذلك كذهب الامر الى

وتوالا حوط عندنا انما نوزلنا اذ لا حراج **مسألة** وعلمت
 اذ دخل الان زحلا لا يه عند سبع ماله نفع الملك للوكل اذ الضاف
 العبد لم يه كان يوكيله للوكل اذ لم يه كان البيع للوكل **مسألة**
 ولا ان لان الوحي اذ ارصد بالاجاب ووقع الملك كونه للوكل
 من الوكيل وذلك لان قصير المانع لا يمازله في ذلك لو لصدا كسيرة
 الملك السري عند البيع لاجله لانه لهاها خاصه ان البيع يمتد
 الى ما يطير ويدنو كالب المصير **مسألة** وهذا كما هو الوجه للمدعي العبد
 فاوكل زحلا سريه من زكاه ولم يكن ما دنا فان السري مع الوكيل لا للوكل
 وهو العبد المانع وكذا انه وانما اعقده وانما ملكه **مسألة**
 وهذا اذا كان ارضا والعبد لم يه لان العبد كونه لهاها عندنا
 عليه ما يقتضي **مسألة** والوحي اذ اباع سائر ما في البيت من ارضه
 من غير علم ان فيه عينا عظيمه لم يجر البيع وهو من جهة وبارا العدة
 من اقسام المثل والسابع وعنده حصة الزوج بالبيع او الوكيل البيع
 واما اباع سائر عتاه وان زكاه لم يجر البيع وحده فربما انه نفع
 تام له واولاه نصار كان البيع وقع من غير ولاية ولا يه **مسألة**
 واما اذا اباع بغير سائر جاز بالاجاع لان الاجاز ارض العبد السري
 في الساعات غير ممكن فكون معوا ملا عسار به **مسألة** وويل
 لعبد السري من هذه العسرة عشرة والله اعلم **مسألة** واما اذا اباع
 من المال ارجحه باجره المثل طلب بعد ذلك كونه يطره بالطلب
 حاله العبد ان زكاه على من المثل لم يه منه فانه لا يه بغير من المثل
 بالخارجة واما اذا طلب ان زكاه بعد البيع في البيع **مسألة**
 لا فرق من يكون لم يطر حاله العبد لانه اعلاه الناس والكتاب
 فليس في البيع والكرية حاله العبد انه يه في الحاشي جتمعا **مسألة**
 من طاله اذا كان من طاليه ان زكاه يملك لا يسفاته فان طاله ان زكاه
 بغير الله لا يملك اسفاره منه فولا حكم للزكاه والاهن **مسألة**
 كسيرة بهم هذا البيع كونه في وقت من الاوقات واجبة كسيرة
 فان طاله لا يملك الا ما عتد عليه جاز البيع والاجاز **مسألة** ومن

وذكر المذاهب اسفل اليه على اسفادها الى البايعة لانه جرح احد كاريه
 وجرح اسره السري وكان نضاف لمزله في كونه منع عقدا لاجرة له
 وسر وكل كذا بالبيع والاجرة فاستنفذ البايعة في الاوكل في الاوكل
 حقوق العقد فعملوا بالوكل كذا فها هو **مسألة** فان أدت الوكل للوكل
 باستفا الاجرة او النجاس والافلا **مسألة** ويكون الاجرة لم
 ساقها البايع لان السري متى رضى لعقده بدو رضى حاجته ايضا
مسألة ويجوز بيع ثمن الخطه من صيره معينه ويكون مع
 من رجه فهو ان المبيع من هذه الصيرة دون غيرها **مسألة** وشية
 المشاع من وجه وهو باه بالكيل فغير البيع وقيله لا يغير كذا
 جزء من المشاع لا يعلق به البيع لانه لا يبيع جزءا **مسألة**
 واعلم بان هذا لا يخلو من جوه ثلاثة احدها ان البيع لا يفسخ
 لاصح الا فيما لم يسلّم فيه وقت وجوب التسليم فان لم يكن التسليم
 البيع وان كان ملكا لم يخلو من ذلك لان شرطه ان يسلّم جائز ان يسلّم
 عنه وصار الى اليد او اليتم في المافاة باق عنه ملكه والى التسليم
 لعقد التسليم فهو كالقيد والصاله والبرودة وكذا **مسألة**
 فان تروى على التسليم بعد ذلك وجب التسليم ولم يسلّم العقد
مسألة وينقض الحاز لان البايع والمسري فيهما الحاز في بيع
 في الاذن والصاله وكذا قبل التسليم اما بعد العدة عن التسليم والاداء
 لتما يلحق التسليم والتسليم وكذلك فها هو **مسألة** وهذا خلاف
 ما يوجب طرأ الى اليد او التملك فملكه فان البيع باطل لا يخلو
 والى ان يكون الشيء مالا يخلو التسليم وانما رضى عن ذلك فاذا كانت
 بالثمن يبيع من غير القيمة بان سلم الجميع الى المرفق فبعد التسليم
 العقر حتى لا فاته لان تسليم كل شيء عنه حسب ما لو فيه **مسألة**
 فاذا كان التسليم بغير من غير التسليم فذلك البيع يقع من غير التسليم

كذا يكون كل جزء مستقرا كسب البايع والمشتري حتى لو لم يخلو لا يخلو
 من غير اهل الكلام على ان هذا البيع مستقرا سواء كان بغير من غير **مسألة**
 لان كل واحد منهما في كل العقد فاما في كل العقد فان التسليم لا يكون الا بالبيع من التسليم
 فليس له ان يخلو ولا يملكه ان يفضل المعضل بعينه والمعضل لشركه لانه لا يضر
 بعد الاجرة لا يملكه الا سماع بنفسه باكل الشرب او غيرهما باذ لا يكون
 على نحو او ينع هذا اجحت لانه على ان يبيع في حال البيع جاز اذا كان
 بالبيع **البيع على القيمة** لا ينع عن العرفان ما ينع عن القيمة والقيمة التي
 بعد البيع من الصورة النازلها **مسألة** وهو طرأ ان يعرض عيانا عند
 المستعينة القيمة والمعين اليه كذا فها هو **مسألة** فاما في البيع
 وفيه على القيمة على وجوه ثلاثة احدها التسليم والباقي اذا لم يخلو
 بغير الصيرة او الفجوة من هذه الصيرة وكذا **مسألة** و
 في اذ اذ جرحا من الصيرة مشاعا على البيع والسبب وكذا **مسألة**
 فاما اذ اذ جرحا وكذا من العسل واليمن كذا فغير من الخطه ولكن
 فغير جرحا رضى البيع ويستعنى القيمة لخطه ويكون له تسليم القيمة
مسألة فاما سوت المبيع على القيمة فلا يكون الا في الواضع الملائمة
 فاما اذا كان **مسألة** وعلى هذا اذا حلف رجل انه لا يبيع هذه
 فغيره واشارة الى صيرة بعضها باع بعضها مشاعا كما ذكرنا او باع
 فاما اذا كان جرحا لان البيع وقع على القيمة ولم ينع عن المحل وعلت
 فغيره على العين سعيه بالحل والوزن والاداء او اذا لم يخلو
مسألة فان بلغت الصيرة المشاعا لهما في الاذن او على البايع
 مسري بطل البيع العام على القيمة ولم ينع عن المحل فغير ذلك
 فغيره بطل البيع والقيمة كاطل هذه المراه وله ان يبيع سيرة او يراش
 فاما اذا كان طرأ فان الطلاق يملك القيمة ولا ينع عن المحل
 فغيره لان بعضها فان غير واحد حيث **مسألة** فاما في البيع
 فغيره بطل الطلاق البتة ولم ينع عن اصل البود البتة فان
 فغيره على القيمة فاما في اصل عت عليه ليعلم على ما ذكره السداد والبايع

قوله
 قوله

[illegible]

وروى في صحيحه لخميه ليدخل نحو في حلية دفع **مسألة** وهكذا
 في البيع جوا او متاشاة بالمسرى وروى في ذكر ان يكون البيع معلوما
 بين مسرى او من السليم فان بعز المسلم لم ينجح كسيرة الطرقي
 بين وبينه الماركون اليه بن بعض عن النضر **مسألة** وهذا
 قول في الدال اذا وهد من ليله الصعيه فانه لا يحتاج الى العنوا والنضر
 جوه منه **مسألة** وقول المودبانه والارواي منعه الحله منه اذا كان
 ذلك انه اذا باع احدا من البيع الى بصية البايع وروى نص المسرى
 ان يملك من ذلك محار ولم يدره من المسئلة احسن اهل الحديث
 اعزوه **مسألة** واما اصل عن محمد ان يقال في بيع هذا لينة كماله
 في كماله النضر ويحمل انه ينجح من احده ان في من السيله لا يحتاج
 الى بيع ولا فائز عليهما عنهما والمنازل في المصنوع عليه علم
 فانه يروى المودبانه كما في من السيل بطول بعد اوقاف **مسألة**
 في ولوايع رجل يبيع ارضه من اجل الحارسه فله اذا من سرك
 منها وان لم يفسد ما يملك من الحرس **مسألة** وقيل المودبانه اذا كان
 من سركه الاخر فله ان ياتيها قال القاضي الوضوح وهذا لا يخفى
 في المسرى في ذلك رد كما في **مسألة** يكون العنوا في
 ولوايعه لا ينجح من حجة لانها من بيع الماشا كما في بيع الرولة الزاوية
 ليس معروفة ذلك في باقي الحال كذله ها هنا **مسألة** او قال القاضي
 في ذلك ان السيرة في المسرى للبايع وسيرة في البيع اذا باع حلة
 من سركه وليس في البيع شيئا على من اشترى **مسألة** في بيع نصية
 في سركه الى المسرى من عزاد سركه فليست بعد ذلك في البيع
 في سركه البايع او المسرى في نصية منها ان لم يملكها في ذلك
 في الحرس العاصم فليسا حجة مطالبته بها **مسألة** في
 في بيع من عزاد سركه ولذا السيله لا يحل الا اذا سركه
 في بيعه في النصان السليم والبيع بالعدا لا يوجب الضمان والبيع لوجه
 في المسعى عن امانه **مسألة** في بيع هذا يكون مثلية ما في السرك
 في وان لم يفسد في البيع في ذلك ايضا للسرك والمسرى بمقابلة

يا كافر الزندغاة شلم ما ذن الحاكم والامام كما في الاتفاق والقرار
المستد ما بينهما عند عهده الشريك امتناعه باذن الحاكم والامام
وكما في الاتفاق الحوائج المستد ما بينهما فسمه الشاع اذ الحكم
من عزاد الشريك **مسئله** ولا يلزم ضمان اذا بلغ المبيع الى المايه
ولا المزي اذا كان المبيع غير حثامه لان اذن الحاكم فيزله او انزله
مسئله ولكن اذا اراد المزي ان يعمل حكم الحاكم ويدفع الاخر
من يامنه الحاكم لمصير ربحه او يستعمل بالمكاهه كما يامنه الحاكم
كان المزي باضيا او يمل الميم او وصيا جان لمكان الولايه فانه
يستلم ربحه الشريك ويكتم ربحه **مسئله** ولو باع احد الاخر
اخصا بينهما وكان الاخر موقوف او اجاز من المالك فله
مسئله البيع باوحي المايه باصلاح ذلك والمزي لا يقر
بها لصاحب الموقوف كان الوتره ان يحفظوا بعد موت
الباع من ياله تدريس العايت وورثه كانه المالك
مسئله حاصل المده من العايت وورثه ان يورثوا
المصير المزي بل يلزم الباع فيه بصفت العايت دون غيره
من فوات العي واما ما في العبدن على العي فلا **مسئله** فان لم يورث
على الاسترجاع لزم الباع فيه بصفت العايت **مسئله** ولو
لزم المزي ايضا يلزم الباع المايه والبيعه والسلم ويلزم المزي
لا بد بصرفه على العي من عزاده **مسئله** واما الاجرة في
ليرة التي كانت بينه قبل البيع ان كان استا كما بعير اذن الشريك
كان باذنه لم يجب له ما اياه كالمو بعد والعائيه **مسئله** واما
بعد البيع لاوت الامان من الاسترجاع فله فيها المدينه الباع
والمزي جميعا **مسئله** واما بعد ذلك البيع فلا يلزم فيه
لا بد كقوت النافع وورثه **مسئله** بعد ذلك العي **مسئله** والم
سند على ان العاصيه يلزمه كوي المعصيه منعته ايمه عده

والباقي قال اما ان كان اسع لزم واما لم يلزم وعند حنفية
في المدينه الكبرى اسع في تمامه **مسئله** رجل لزمه درهمين سباع
في اسد من رجل واحد اكر من مخته وفض به درهمين طر المسري بعد
باصلاح الامر معه فلم يلقه فية بالا قريه ان حكمه حكم الموقوف وطور
في مخته وان يترجع الى وقرته ونصلي لا يملزمه فان لم يملزمه
في الامام **مسئله** وفيه المسئله منه على اصله احيه البيع
بمراة الصلوة الغنصر ترى صاحبه سعد نصير المسري فيه
في المنة والصديقة وجرها الا الوطي فان البيع العايتد الباطل لا يخل
في يوقول له حنفية ولكل الشفعة ففي هذه السبع اخرج وعين
من الشاع في البيع العايتد الباطل سوا عايتد انه لا ينفذ
في العاصيه **مسئله** اذا باع ذلك باذ الغنيرة الدرهم
في الامان وورثه **مسئله** والباقي المعوض الباع العايتد
بوجه الغنير لانه الاستفهام لا يضمن بالمر كان المزي يبيع المايه
في بيعه فله هذا ما حو اليه من المزي اذا كان اقل من مخته فله احد
في البيع ما اياه الا حو اليه استرجاع المبيع فله ذلك فان
المزي في المايه ليس للبايع مطالبة بتمام القيمة **مسئله**
لان اكثر من مخته ذلك المبيع وحده الزاوية لا المزي او وقرته
بغير امتنها الا وقرته الا باير قل الزاوية او كذا لان الاغيار سول
في عبد المويذاته وهدي عبد الميم وكحه علمه لا يمل من المايه
في ماس مائه وعشرين **مسئله** فان دخل الامان من مخته ولو
في مائة الفعا او دفعه الى الامام او الحاكم وهدي حكمه جميع المايه
فان لم يحصل الامان انظر الى ما في مخته ان عايتد ان مات في الامان
او وقرته لا يبيع هذه المدة يدفع الى وقرته فان لم يملزمه وضع
في المايه الصلح باذن الامام او الحاكم **مسئله** وعند الميم من
في سطر الامانية وعشرين مائة نصفه **مسئله** في حقه من الوان في الصلح
في المايه لا يملزمه ان يمدد به ما حاضجه ايمه ذلك جان
في المايه لا يملزمه كالمقطم سوا **مسئله** ولكن اذا

والماهر والسافع والباذل ان كان سفع لزم والام بانه وعنه حصة
 واحدا كالمثقة الكبرى اسمع فام لا **مسئلة** رجل لزمه دين ببيع شاة
 ماله سقاها سقلا من رجل واحد الم من مئة دفع به دينه مطلق المسرى بعد
 ذلك صلاح الامر معه فلم يظفر به بالافرية انما كان في المعقود من
 الاماني منه وان لم يدفع له ارضته وصلى لانه لم يملكه فان لم يملكه ورنه
 دفع له الامام **مسئلة** وهن المسئلة منه غاصت احدها الى البيع
 العايد اذا اصبحت الفضة من حصة حصة سقلا من المسرى به ثوب
 النية والمنة والصدقة وعيها الا لو طي فان البيع العايد بالباطل كحل
 عيناً وهو قول حنفية وكذا المستعده ففي هذه السنين اجماع وعين
 الناصر والشافعي البيع العايد بالباطل سواء غاص فيه ام لم يغص
 المسرى كالحا حجب **مسئلة** باذا بد ذلك باذا قضية الدخول
 القضاء او غنوا وقت **مسئلة** والباذل ان المعقود بالبيع العايد من
 ماله يوم الفضة لا يوزن الاستهلاك لا يفسد بالبيع كان البيع عايد
مسئلة فاعلم انما ادرك البايع من المسرى باذا كان اقل من مئة ماله احد
 غايها ان كان البيع ماله او كان البايع استرجاع المبيع فلا ذلك ان
 احاز المسرى في المبيع لم يملك البايع مطلقاً تمام القيمة **مسئلة**
 باذا كان اكثر من مئة ذلك البيع وحده الزيادة لا المسرى الى ورنه
 فانه يظفر امتهما الى ارضه الا ان يزل الزمان او كونه لا اعتبار بغير
 الاين عند المريد بالذمة وهدي عند العثم وكذا علمه بالبيع عايد بالما
 حصل الامان ساية وعشرين سنة **مسئلة** باذا حصل الاين من معقود لولا
 لولا دفعه في القفا او دفعه الى الامام والحاكم وهدي حكمه جمع الموضع
مسئلة فان لم يحصل الامان لم يظفر الى امانى منه ان عاش وان مات دفع له
 دينه او ورنه الى بلوغ هذه المدة يدفع له ورنه فان لم يبر ورنه دفع
 من المالك المصالح ما ان الامام او الحاكم **مسئلة** وعنه القصر على طلبها
 الفضة على المظان الامانة وعشرين سنة نصفه مستحق من الزمان او الفضة
 او الفضة **مسئلة** المفضل الامان نصفه مائة جاحض احد بعد ذلك ان كان
 من امانه لم يجر اصيل الامر معه كالمثقة سواء **مسئلة** والرهنا اذا

ما كان المراد غامضاً سلم ما ان الحاكم والامانة كما يحل الا ان كان
 المسرى ما بينهما عند غنمة الشريك ان امتناعه با ان الحاكم والامانة
 وكما يحل الا ان كانت الغنمة المسرى كما يحل فتمه الشاع با ان الحاكم
 من عمن ان المسرى **مسئلة** ولا يلزم ضمان اذا لم يفسد المبيع لا البايع
 ولا المسرى اذا كان التلف بعرض حثائه لا اذا ان الحاكم لم يملكه او ان الحاكم
مسئلة ولكن اذا اراد المسرى ان يفعل على الحاكم يدفع الاخرى
 من امانه الحاكم لم يضمن من به او يستعمل بالامانة كما اذنه الحاكم فان
 كان المسرى باصياً او مولى الميم او وصياً جاز لمكان الزيادة مما
 يتسلم بوجه الشريك يتسلم رضاه **مسئلة** بلوابع احدا لا يبر
 ان حثا منها وكان لاخر معقوداً واجاز من الشريك **مسئلة**
مسئلة البيع با وجه البايع ما صلاح ذلك المسرى لا يبر
 منها نص الغائب المعقود كان لوزنه ان يحفظوا العيوب
 البايع من ماله ورنه نص الغائب ورنه كراه لانه لا يملك
مسئلة حاصل المذمة من الغائب يدفعه ان يوزن البايع
 المصير المسرى ولا يلزم البايع منه نص الغائب كان الغيب
 مع ثوات العين با مانع العينة على الغيب فلا **مسئلة** فان لم يبر
 على الاسترجاع لزم البايع منه نص الغائب **مسئلة** ورنه
 يلزم المسرى ايضا يلزم البايع البيع والسلم ورنه المسرى
 لانه يضمن على الغيب من عايدته **مسئلة** وانما الاخرة لولا
 المدة التي كانت به قبل البيع ان كان استأجرها لغيره **مسئلة** وان لم يبر
 كان باذنه لم يحل لهما امانه كالرديع والعانية **مسئلة** وان لم يبر
 بعد البيع لا ردت الا ان يبر من الاسترجاع فلا ردت البايع من ماله
 والمسرى جميعاً **مسئلة** وانما بعد ذلك ذلك البيع فلا يلزم منه
 لانه لم يبر البايع وذلك في حقه بعد ذلك الغيب **مسئلة** وان لم يبر
 سدة على الغائب يلزمه كوي المعقود انفع به امانة

[illegible][illegible]

لا تحت القسط بالجماع وعند الفاضل والشافعي لا يقع المثل العسر
 المفاد وان كان يترجم اليه ولو تصرف فيه لم يترس في بيعه ووجهه ومن
 لم يعد تصرفه وعنده ان يحميه فهو في حقه وان كان ذلك - له مال
 العاصم الوصف ما يخل جديدا الا يخرج من صاحبه قبل الاستلام
 ويصرف في وجهه المطالبة فيه اجماع الا في عسر ان التصرف يند
 لان القبض حصل ووقع المثل لا يخل الا في النسخ ووجه الحكم فيه هو
 المسري في السفعة وان تصرف المسري واسما على خطه مطالبة البقية
 انه كان المثل يحصل للمسري فلا يسل الا ما يسل الحاكم له عفا
 وسوا العفا في المذهب او اخلها كما في الرد واعتد جازا الزنة وحرمة
 فانه يحتاج الى الحكم عند المناقعة وان العفا في الزنة لا يرفع المثل بل
 نقاهنا - له وان كان السفعة من وجهه فهو له ليس للمسري التصرف
 على وجه نزول المثل لان حق السفعة يبقى او على وجهه من وجهه وهو
 بالبيع القايدين تصرف في البيع ولو لا المثل وغيره لحصل المثل في
 - له وكذا في العواك البتة لا تمت بها الزجر فان الوصف
 له التصرف نزول المثل وبعده من مطالبة الواهب - له
 في العجز وترجى ان البيع يكون من وجهه وان هو ما است في الزنة
 ولولا الاعين في سبعين لم تمت مثله على الزنة والى ذلك هو
 عملا ان الترتيب العسر وهو الثلاثة صفه الترتيب والبيع علفانه
 وسواء كان في مطالبه الترتيب فهو من حيث هو او كان عسرا وان كان
 الترتيب او ذات المثل على الزنة او لم يكن بل كان حاضرا ان الزنة
 اما ان الاستعمال حال ما عداها متبع لحواله استعمله او عفا الزنة
 فان كان من العوض ما يحجب الباكي في الزنة والفقير واما في الشرع فبين
 منع من البيع ما يعين التصرف ولا تمت الزنة غدا الاطلاق ومنع
 عملا بل العسر هو في الحاله ذكره في التفسير
 والله واما ما لم يمنع من البيع او الموزون الا كان في الزنة وكما في
 كحل او موزون اخر مثله فان تملك الزنة منها ليس بها استعمال

[illegible]

وعند ذلك فان خلافاً بينه وبين بعض المشركين فيه **مسألة** واما الله
فمما يكون السبع حراً او مملوكاً باطل وان كان الزنا والافكار
التي دأبوا منها واحداً وكان السبع مملوكاً لا يفسد بعضه البعض
اعداً في النوع من السبع كلها يكونوا اسماً ما عدا القبيح
وعلى هذا ياتي ام الولد والميراث كما ثبت يكون قابلاً عن باطل مما كان
او مفسداً لان العلم اختلف في حوازه وانما يراه في الزنا وان كان باطلاً
دائماً لا يفسد البعض بالاجماع سواء كان مسروقاً او غير مسروق
وهذه العزة مائة اعم الخ على مقدمه لان الارض ولم يعل ذلك في بيع الحيوان
وسواء في الاحوال كلها **مسألة** واما الخلاف في الزنا والبراءة
على العبد هل يفسد بالعتق ام لا فعند المولايين يفسد وهو قول
الشافعي وعند غيره عليه السلام لا يفسد وهو قول في حنفية واحكام
والا خلاف في انا يفسد في الايمان على بعضه لم يخلف ان اسرى من
او الذين هم سبياً مما اسرى فيه حنث **مسألة** وكذلك في الزنا
فسد اذا وطئ بالسر في هذه العشرة دون غيرها
المعصية الذنوب والوصية وكونها **مسألة** وكذلك اختلف في
في المذنبين لا خلاف في حق الخلية واما سعة واما الخلاف في البيع
والاجازة على ما تقدم **مسألة** فعلى هذا فابن الملقا يظن ان
مواضع ابيها اذا فلما سعت في العقد معناه يجوز ملك العبد
محمداً او علياً غيرها وان كان اجرو منه عبد المولى بالله وعند
حنيفة **مسألة** والى ان العبد يبيع بملك الله قبل العسر
فما سعت بملك السبع قبل العسر غيره وعند حنيفة بطل **مسألة**
التي لا يكون له سبيل الا ان يجره من امانته في البيع والامر
معيماً لا يفسد الا سبيل **مسألة** ان العبد عبد احدهما عليه
حكم عند **مسألة** والذانيق اذا عين المصنوع اذا كان ملكا لغيره
العقد فانه يفسد على اجازة صاحبها كمال السبع اذا كان ملكا لغيره
عنده وعند غيره لا يفسد على اجازة خلاف العبد واما سعة

على الأمانة **مسألة** وقول الميراثية الواويرة والبرائة مع العود
في بعض الزكاة انه لو ادل الواويرة بالزكاة فانه لم يطع حكم الواويرة
كما ادل الامانة بآئنه فانه لم يطع حكم الواويرة عند الشافعي وهذا
بوصية قول الميراثية بالزكاة **مسألة** ولدي ادل الامانة
بأنها لم يطع حكم العوض والبيع وان كانت نفوذ امانة لم يطع حكم الحول
وسقط الزكاة كما قال الشافعي مال الواويرة الوصير ومكرت
سأله في الزكاة لا لم يطع حكم الحول ولا سيعبر طلبا لمفع الفسار
مسألة واذا احدث رجل برز الزود للمعاجة يدفعه اليه ولم يقنع عنها
صحت وعالج به الله عز وجل بمجيء لا فراض سلفه فتمت وبكر الزكاة
مسألة حاصل الفقه انه هذا لا يحلوا اما ان يكون دفعه للمعاجة
مناصفة لمكرت الفرضية كما علمت العتف والعاية واما ان يكرت
دفعه اليه بالمعوض والبيع الفاسد لمكرت الفرضية لا أخذ المعالج
ان يدفعه اليه مناصفة لمكرت الفرضية من المارعة العائنة
مناصفة بدفع الفرض والحياوان للمساخ مناصفة فاما ان رد ما جاز
لان الزكاة بالوعيد **مسألة** وانما حلفا بالمعاجة في الزرع ولا يكرت
والنفوذ لها لصاحب المذمة والمعوض وحكمها والمعاجة ان الزرع اجزؤه
الثلث وذلك للمعاجة فيمة الوقت ان كان الوقت له من اجزاء الثلث
مسألة وان كان ثلثه من وقت فله ان يكون ما علة اجرة
سرعنا ما علة الاجازات انما بالذمة بفعل **مسألة** واما ان
احد المعالج لمفعه لمكرت الفرض والبيع له بالمعوض والبيع العائنة
ما زاد الدافع الزرع ما زاد الزرع قبل خروج البذر عن اليد اذ لم
خروج الزرع من ايدى كاره ذلك لانه لم يزل الا حجة والمخ الزرع
في سائل استهلاك المباح **الاشي** **مسألة** هذا كله اذا كان دفعه
للمعاجة الفاسد دون الفرض ما لم يخرج من يد الزود بغير غايته كونه
مسألة فاما **مسألة** واما ان زاد الزرع بعد خروج الزود

[illegible]

سلطان ولا يتصرف العامه
من غير سلطان

[illegible]

دفعه حتى نخرج الى الموضع الذي اراد من وطالده وحلادته حذر
دع للوطاد اسير صدم العبد بالاسع الله للوطاد
فبصر **له** وهدي تحت القبر والامر واجرة الاجارة في موضع
العبد اذا سقط او ان كان سقطا فان عاقبا شرط **له**
واذا اسير في سبيل من ابل او التت في يد السري لم يغير ذلك
فان كان ياد من صاحبه كان العاقب بالاسري **له** وهدي
والعاقبة المستاجرة **له** وهدي ان كان السبع للباسر في ذلك
الضريبة والبصر اذا كانت السري ياد من البائع للبصر في ذلك
لحصول الملك الا ترى ان السبع لو كان تحتها والسبع في يد السري وب
البائع من حصل الملك والبصر اذا لم يكن بالاسري لانه عاقبا
ولا خلاف ان السبع السري يبيع اذا فعلة تحتها او ما فعلت
السري ياد من البائع او يبيع والمستهجرة والمستهجرة بغيره ما يبيع
تجديد البصر بعد الشرا او لا بعد الموبدانه لا بعد عود البصر اذا
كان السري تحتها او اسدا اذا ذرية وهو قول ابي حنيفة والجمهور
والواعاين على اصله لا يبدل بعد القبض بعد البيع في ذلك
والسليم وهو قول الشافعي وعاقبوا له العاين ثالث في كل
البائع وبسقط القبر **له** وكذا لو وقع هذا البيع في ذلك
بعد القبض او عتقوا من ذلك مع خلع ذلك على يد الموبدانه
وبه حنيفة واما على قول له العاين والشافعي فلا يبيع شي في ذلك
فان كان البيع في يد السري لعنوا ذلك البائع في القبر
والسرة والعبد الا ان اذاع الى من يبيع الله في ذلك البصر
والعاقبة المحيرون وكبرها فانه يبيع البصر ولذا بعد تجديد البصر
قول الموبدانه وبه العاين والشافعي والمفسر لمعاينة البصر
به في الطور لا يها **له** وهدي ان كان البائع في هذه المواضع
في ذلك السري في كل البصر بطلان البيع تحتها **له** ذلك
البيع البائع لانه لم يخرج رضاه من الصفه **له** ذلك

بائع ارضا لو كاله غيره واشتق ارضا من حافة الزناح
عشر معلوم لم يبيع البيع لا خلاف فيه لان اسبقنا الى الملك
معلوما ما وراه لا يكون معلوما ومجالد البيع مع مرتبة
الاجارة **له** ما يبال سداغ العريضة لكونه لا يستعمل معلوما
وللبيع على اجازة الموكل ذوا الوكيل خالفوا الموكل والنشر في
كونه لكونه الجاز من الاجارة والبيع **له** ولو قال رجل لاني
اورتني اطلق الحاقا لانه لا يبيع ذكوة كذا الموبدانه في اجاره
وبعائه اذ ذكوة لا يبيع في ذلك الجاز بل الذي في
والكيل والوزن وبعد لسقط حيا السري كما يقول في بيع العبد
الا بقر والعصية في الشرف من غير من البيع به فانه يبيع
بل العصب وبعده يستقر البيع فكذلك هاهنا **له** وهدي
فأذله احيانا ان يبيع العصب على طهر العبد لا يبيع في ذلك
بعد السلام والعصب بطل الجاز وبسقط العبد
وهدي ما ذكرنا حقا من باع بقر او شاة مذبوحة واسم
سما او طالا معلومة فانه الجاز بل الا ذكوة لا يبيع في اجاره
له يستقر العقد **له** ولقد هذا بحث ان يكون العصب
معلوما كالحذر والخبر لعل العاوت والاعا ذكوة في البيع
معلوم والم معلوم والسرط مخم فصح البيع كالعصب او بعد
السلام لو حذر احيانا ما عاين ان ذكوا في البيع بالسلام **له** واذا
بقر الوكيل سقا باسدا م اعاد بقره صحى السري والادك
في بيعه مالم يحرز له الموكل لان الوكالة ودعت الاصل للبيع
الصحيح **له** ولو دفع رجل الى وكاله ذكوة في بيعه لم يفسد
سقا فاعاين يبيع بقره ولو اسير اذ ذكوة في بيعه عا الاجارة ولم
لمه الموكل ذكوة الوكالة ودعت على البقر في سلقه لانه المعينه
والسري في ذلك والاجارة حاصل على الذراع والذاب بقر العصب
في الوكالة والعصية في حقا عاقبا بقر **له** ولو ان رجلا باع

مال والذمة ما مات الموثر ورثة الا من لم يتولاه او يدعي ذلك المات
 في الحكم لانه ادعى وشاد في العقد بعد حجة في الظاهر ولا يسمع
 كمن ادعى شيئا ما ادعى انه معصوم او مسروق لان موثقه لم يجر
 على الصحة ما امكن **مسألة** وعلم هذا الوام البنية على ما سئل عنه لا يسمع
 كان الدعوى اذ لا يصح له بيع ما ماله لحي **مسألة** وان كان هذا
 وارث عمر البائع وادعى العساذ سمعت دعواه وحجة لانه لم يتر
 لما زود الادفع فيهم **مسألة** قال القاضي الوصف بان علم القاضي
 بان جنبا وان الولد او للغير باع طمحا كان لصاحبه فيقول
 ورفع العلم لان القاضي ارجم بعلم بعينه على ما سئل عنه
مسألة فان لم يكن هناك وارث غير البائع ولا علم القاضي
 وعلم المسري بملك الحال او علم طمحه لم يحل له الاكتساب
 والاسماع بل يحل للذيل البائع ان يطالبه لانه بعد المظالمه عاصيه
 بالامساك **مسألة** في الاستماع **مسألة** ولا يشبه هذا البيع بالبيع
 الذي يملكه المبيع في اصل البنية لانه كان عاصيا له البيع في
 وكنت المسري ايضا ان كان عالما بالحال **مسألة** ولو اجاز البائع
 هذا البيع لم يعد صحيحا لان الموت الحجز ان يقع العقد بملكه
 الاجازة **مسألة** فان رجمي بالاسماع لغير صرف المسري في
 بعد ذلك لانه لمزله الا اذ حجة خرج عن الحكم بالامساك **مسألة**
 فان كان هناك عمر من الورثة اعبر بصفاهم الا ان يكونوا ورث
 منه عند الفسخ وكيفية فان الاجازة حلت ما ذكرنا والا فلا
 وصح في اعاده البيع لكون احدا بالاجازة **مسألة** واداعى
 ما ضرر الى العسر او لم يعلم المسري ورفع البائع في العسر
 فبذلك **مسألة** في اعاده البيع **مسألة** رد الشراء للمعسر
 المراد به اذا باع لقطعة او ركابه وضع يده في العسر حاو ذلك
مسألة رد كونه مراحا بان المراد به اذا قامت وعليه طام

مسع وقد تده ما في الوارث مال المستلم فيه وانقر المرحوم
 وفي الفقه في العسر يكون الامم **مسألة** في الاجازة **مسألة** في البائع
 الوصف وما اقامه المعسر فيه فظهر لا ان القطة اركان باعها لم يورث
 منه وحصول الامم من صاحبها في البيع لان له ولا يسمع البيع
 الفقه في العسر وان في فقه اركان فسر اعلمنا منه اننا لم نسمع
مسألة في ان كان باعها قبل ذلك المبيع فابعد ولا يسمع المالك لوضع
 الفقه في العسر بل يكون مفسر وهذا عاصيا وكذا في المسري **مسألة**
 بان سئل البنية في اصحابه هل ملكه ام لا في حلاله على ما سئل
 سأل الله عنه **مسألة** قال القاضي الوصف وفول القاضي
 بصورة المدعى الا وان المراد بها اذا قامت وعليه طام
 به بطر ايضا لا يسمع في الوارث اذا باع ذلك المال لونه
 بكن البيع واستدافا وضع الفقه في العسر بعد العقد
 وليس كذلك في مفسر الوارث في ذلك وامثاله منع او ايجاز
 او نحن يكون مرفوقا فان وضع الفقه في العسر لغيره وان لم يسمع
 بل يسمع في الفقه في المشتري ووجه على المسري وسئل في صحة
 في علم الا ان يقال ان مرادهم بملك العقد فقه ان لم يورث الفقه
 في العسر لان مفسر لعرض البيع ان لم يورث الفقه في العسر
مسألة ولكن بصور المثل الصالح للبيعة والخاصة والمرفقة
 والمساخرة والمصرفية وكيفية اذا كانت يد رجل او مفسر
 وضع العير في العسر والمضاع وان باع العير لنفسه ثم وضع
 الفقه في العسر ملكه هذا الشيء فصار كالعاصي اذا باع العسر
 في دفع الفقه في اصحابه فانه ملكه وسئل في اعاده البيع كذا ههنا
مسألة وهذا انه لا يبيع على اخير في الوارث لانه ان يورث العير
 ومضاحه فاما على قوله الاخر فانه لا ملكه فان صاحبه البنية والامم
 وليس للعسر ذلك الا لاجل عاصيه في الظاهر ان سئل في صحة
 وفولنا صحة اعاده البيع لو جاز احد في الاجازة بالاجازة والمبيع
 لا يترجع لان البيع بالاسد يسر الرجوع بالام الشيء فاعينه

المسرى لزمنه القيمة دون الفتح **مسألة** وان كان المبيع البيع
يكون من مال المسرى ويحيط به **مسألة** وفي الحلية العصب
لمست باقراض ولو احتجنا في موته اذا اعصفت رجل سائر
الزاد لصاحبه وحل من صاحبه وملكه حيث ملكه اخره لا يكره
قبضا مالم ياحظه وصرف فيه عتق ماله ولو لم يصر في ملكه
فيه يلزم العاقبة فصح في اجير قول المولى الله ولا يكره
اخرار العاصب بل يكره ضمان العصب وهذا لا يكره في العصب
فيما لا يرضى الوصف وما ذكرنا احتجنا في صورة المسألة
فيه نظير الاول ان يقال في معناه اذا ما عاقب العاصب العصب
مسألة وانما لا يكره انما عاقب العاصب العصب
لا يكون باضا لكون العتق فاسد **مسألة** فان لم يصر في ملكه
وبل يصر في المسرى لا يضر المسرى لانه لم يدخل في ضلوه الحلية
لان الحلية يكون باضا في العقد الصحيح دور العاصب كذا في **مسألة**
والحلية في البيع الموقوف ليست باضا مالم يصر في المسرى في
العقد ليس صحيح وان كانت صورة صورة الصريح في **مسألة**
يكون معرضا للفسخ فلا يلزم احكام البيع مالم يرجع الاجازة
ولو اراد جلا باع شفعه غايبه والسلام والاحتقان في موضع العبد
على البايع والموتة عليه لا خلاف فيه كما لو زوج امرأته في بلد والزوج
في بلد اخر في بيع عتق الزاه سلم نفسه لال زوج فادام اليك
تسل الامان وحل غلبها وكذا في طهرت من الحضر وطهرت الزاه
مسلم ليعتقها وحل غلبها لا يعتقها ولو لم يوطئها طهرت وكذا في
اجزة التكال والوراء على من وجب عليه السلم والمبيع غدت **مسألة**
المسرى في مال البايع الحشر في سلمته اليك والمبيع غدت **مسألة**
المسرى في مال المسرى لم يهرق به او اخره في العتق **مسألة**
والا فلو لم يكره لكون سلمها احتجا لا خلاف فيه العتق **مسألة**
السلم في ان يكون بعد البيع عتق ربه لملكه بضمه **مسألة**
عمران وتورثت معوقا او ابوة مسدوره بحل في موضع

المسرى في عتق ادا انما انما او حله منه ومنه قطع كان ذلك باضا
وحل في الشئ عن مال البايع ودخل في مال المسرى فصح
وصرف فيه ام لا قبل ام لا **مسألة** فان لم يكره لكونه لو كان
في المسرى ولو لم يكره بل يصر في المسرى كان من مال البايع نحو
ارستلم باع من مزرع او مغلطا او كانت الابوة في المزرع ومروا
كانت معوقا ام لا **مسألة** وان عتق ذلك فابره واخره وهما
المسرى لا دار واخره ومنه بعد لا يحتاج الى الال بايع باضا
وفقط حق العتق **مسألة** الله الا ان يرجع البايع ويصرف السلم
يقول لا يستلم ما لم سلم اليه بل ذلك قبل القسط كالمسلم البايع
الشئ لسرط ان يدفع الغنم هذا الترخيم لم يدفع كان له الترخيم
ويصرف السلم واسترجاع الشئ كذا في **مسألة** واذا استرجعه
في الحال هذه لم يملك المبيع الذي الشئ وسقط القسط لا الاسترجاع
كان حق **مسألة** وهذا خلاف ما لو سلم بغير سرط باع استرجع
مرفا انه اذا لم يرد بين وجب عتق البايع القيمة وغنم المسرى في **مسألة**
فما راسوا معا صا او اربا او اربا او اربا **مسألة** مال السلم الاجزاء
او القيمة رخصه للمتع اذا باع رجل سائر في السلم الى المسرى
باغ من العتق مطر ارجان المسرى الاول لمعت له في كذا
مخرجه شفعه واحا انه لانه بيع مالم يفتقر وان اجاز البايع مكره
لحق العتق الذي بينهما **مسألة** وان لم يكره له احد من كونه
فان كان وفي القسط لا باعه فان لم يكره وفي الشئ باعه الا انما
البايع او وطأ اليه بالسلم **مسألة** في الفصل السريع من العتق
او الحلية كما ذكر في الكتاب سرط في الصرف والسلم والمبيع **مسألة**
طهرت العتق بغير طهرت عبد المولى الله ومنه بعد رخصه وله خشفه
والشاع في جوان البيع والمبيع وعبد القيمة في عتق البايع
للسرط في المبيع عتق ما به **مسألة** مال السلم طهرت في القسط
ولا يحتاج الى القسط **مسألة** ومال الفوا في القسط اذا لم يكره
عنه ماله العتق كالمزاة كذا في **مسألة** والله اعلم

هـ

الى المسمى في مال المسمى ركنه عندك ما حفظه او اودى بحقه
بمعنك سلبا بالبيع بعد حين لم يرد على المسمى في الدائنة لا في
الانفاق وان علم البائع الى ان سلم **مسألة** وهذه المسئلة هي على
احل المود بالدين ان لو قيل البائع المصطفى فاما عاقبته في اذا
حاز ذلك فتح احدها المسمى او ظهر فقامه الممنوع فداستقر هذا
المسمى وسحق البائع اجرة المالك لم يرد شيئا معلوما **مسألة**
في هذا عاقبته في علمه فيكون البائع احرا مبررا بصحة
ادائه في الاصل في علمه اصل المود بالدين في العلم بالبائع
لخصيصه فلما علم عاقبته في اذا حاز ذلك فتح احدها المسمى
او ظهر فقامه الممنوع فداستقر هذا المسمى وسحق البائع اجره
المطلوب فيكون اسما معلوما **مسألة** وعقابه في عاقبته في علمه
فيكون البائع احرا مبررا بصحة ادائه وسحق البائع اجره
بل يستحق السبع بالدين ولكن ليس لاحدهما ان يكون الاحد المود
الا حاكم لانه من شابل الاحكام كما مضى اما المسمى البائع
الباقي سكرها فيه قبل التسليم فليست مسمى مطابقة للذي فيه بقاء
وذكر مثله في الاماره وذكر صاحب الرواية على اصله عليه
الدين انه لا يجزى الكري على البيع قبل التسليم لانه في زمانه وجه
بافله ان النافع حرم من العين بملك المسمى بالبيع **مسألة**
وكون المنفعة ضمان البائع لا يدل على ملكه النافع فليز من
مسألة وعاقبته في ضمان الاحقره والمنع في ضمان المصل
مسألة مال الغاص او مفعول ركن الترتيب من منافع المنفعة
وإذا التزم من من حيث ان ملكه للزمن من من جميع الزعم
فقد تباينه ولهذا لو لم يكن المود من احيى لصاحبه خلاف
الشيء فان ملك المسمى غير مستقر حتى يوحه لانه لو لم يكن
فليقعه كالمسمى البائع وكذا تباينه فاعلم **مسألة**
واحلوا هذا النافع مال موقوفه على الاخلاق والكنائس بها

حين العصب فعندنا والشايع اياها مال فصن العصب وهو قول
غايه الغالب المستعلم ليعلم وعندنا حنفية واجما في المنافع للمساكن
معلوم على الاطلاق فلا تضمن العصب زامنا تقوم بالاحقره اعتبار
العصر ووجه حاجه الناس الله وجه قولنا قوله تعالى ارفعوا اموالكم
الاية وقوله صلواته عليه واله لا يحمل مال امرئ بمثل الانظمة
مرويه واسم المالكين الموقوفه حقيقة غير فاسرعا انما
المسئلة هي ان المالك لم يملك الا الذي وهذا موجود في المنافع
الاعتات اما ايراد المنافعها ولما زاد لونه العين بزيادة النافع واما
العرف فانه من بعد ان اصاب المستطاعات عند كاهل الدائنة
والدائنة في غير هذا الاسترخاء من الوصي في الاسترخاء في البيع في علم
في النافع **مسألة** في اسم المسمى **مسألة** فاذا علم هذا الاصل فقد
احلقت قول المود بالدين في المنافع هل تضمن فيها بالانفاق في ان كان
الملك في ذلك من نافع انه يصح ان النعيم العبدية على ان الملك لا يحل له
الاسفاح ذلك في من نافع ارض عشرة ومن سكر حاوثة غيره
مسألة في ذكر المود بالدين في علمه هذا فعلى ان لا يلزم فيه المنافع
الا اذا كان هناك شيئا راجحها العبدية ما يحسن انما استبد بالانفاق
العصب وذكر على هذا ما يذكروه **مسألة** في مال الغاص او مفعول
بالصحة في عينه ان النافع اذ فيه بما سمعها الاستسقاء في ذلك
فلو انما العبدية الصحة او الفاسد او العصب وما شرد في ذلك فليكن
في المنافع اذا كان ما ذلت الملك **مسألة** في مال الاعان نلته
فان ايضا على معنى ان من ملك المالك ما ذلت ملكه من غير ذلك من نفعه
ثم احلوا فقال المصنف كان الاطلاق ما ذلت ما احلوا لاء الغنمة
في مال المالك بل اذنت الغنمة لا اياها فاصح من يذهبها المبيع
لغير الاطلاق اركان الا اذا لم يضر بيع الاياها **مسألة** في مال
النافع بالبيع انه لا تضمن فيه المنافع اركان الاطلاق الا اذا
اذا كان هناك سبب من عند او عصب على ما ذكرناه وهو

في حقه عليه للمبيع للمتع كذا في **فصل في بيع البيع الو**
موت **مسألة** كذا إذا كان مبيعاً من مال الغير وموتاً له من زلزال
 المذلل إلا حازه مبعوضاً أو متصلاً ثم أحازه صاحبه الزلزال
 لا يدخل في العقد المذلل من موقوف حاله العقد لأن الأحازة تنفك
 ما كان موجوداً حاله العقد **مسألة** إذا كان المبيع الموقوف أو
 موقوف على أحازة في موقوف الغير وتوابعه سعلت بالمحرم كالأعيان
 ولا يكون العائد كالأكل بها هنا مال المالك الموقوف ولا هذا السار
 للغير الموقوف في الأحازة في الزبائن من غير **مسألة** قال
 للمذلول طالت وإذا ما عرجل دار وفيها حوائطه فبطلت الحرة
 المذلول طالت وإذا ما عرجل دار وفيها حوائطه فبطلت الحرة
 ماله مع البيع **مسألة** قال المالك الموقوف والمذلول طالت
 الأحازة المعلقة بالشرط فيجوز مثله إذا لم يكن له مال في
 في الكايج وقد ينفذ **مسألة** والعقد بطله عقد خفي تام لا يفسد
 إلا الأحازة وعقد خفي غير تام وصحته وقد يناقض العقد المبيع
 كيف يكون ولو كان المبيع الباطل **مسألة** وأما العقد الموقوف
 فهو أن يكون صورة حرة الصفة من الأحازة والقبول وكذا المبيع
 في المبيع معلوم من غير شرط إلا أنه لا يكون باطل المالك **مسألة**
 فعلى هذا عند المأتمن وحج والمؤبد المبيع للموقوف لا يفسد
 صحته مفاكراً وشرراً وأحازة أو زهناً أو حرمها وعقد المبيع
 وأحازة البيع الموقوف لصح والشرك الموقوف لا يفسد
 شرك الموقوف يفسد ونوع الموقوف لا يفسد وعقد المبيع الموقوف
 في الموقوفات لا يفسد إلا حصة ما بها لعقد أحازة أو حصة
 فلو لم يولد صلته عليه في خبر طويل لأن قال آخر في حصة
 البول في آخرها وبطل عليه خبر جليل من حرام وعنده المأتمن
 بذكر عن المبيع الموقوف شره جائزاً

بعد مال أو حصة من الشئ والبيع والمالك والمبيع شرط
 لأحازه ويكون العقد بحره الحال وعقد المؤبد المبيع للمأتمن
 شرط فاما بيع المبيع فذلك لأنه شرطاً فماله الوضعية كذا في
 بشرط المحرم الزائد وهو خبر جليل من حرام وعنده المأتمن
 بذكر العيتم وحجته عليه للمبيع هذا الفصل لأن المأتمن
مسألة فاما وجود المحرم في الحال بشرط عديم للمالك والمبيع
 ونحوه أيضاً فاما لصاحبه المأتمن المبيع أو مبيعاً عليه يكون
 موقفاً على مبيع وذاً إذا كان المأتمن إذا قبل عليه أحرم في حرم
 أن يكون للعقد بحره الحال وما كان المؤبد المبيع في موضع لا يملك
 أو حصة على ما منه **مسألة** قال للمذلول طالت المبيع بشرط
 الموقوف أو في أحازة ماله من الشئ وهو الموقوف في
 الشئ ويكسر المبيع ملكه **مسألة** وهذا القول إذا كان الموقوف
 موقفاً على أحازة الموقوف لم يفسد ولو كان الموقوف في أحازة
 الموقوف لم يفسد **مسألة** والمذلول طالت المبيع بشرط
 أو حرمها فموجب العقد **مسألة** والمذلول طالت المبيع بشرط
 رضاها **مسألة** ولو لم يفسد بيع العبد إلا أن والعقد
 لحاز في بيع العبد بل العبد في السلم والطهرية **مسألة** ومن
 من يفسد من كونه مبيعاً ماله من حرمها ماله من حرمها
 لا يفسد في البيع معناه يفسد في نصه جملاً وذكر المأتمن
مسألة فإن لم يفسد العقد فانه يفسد في البيع المأتمن
 دخلاً في بيعه ولو لم يفسد السلم لا المبيع خبر جليل
 في جميع الأشياء المشركة ولو غلبت الأوجه **مسألة** فإن
 من المأتمن فلا يفسد المأتمن لا يفسد المبيع ولا يفسد المأتمن
 ويفسد المأتمن ولو لم يفسد المبيع ولا يفسد المأتمن
مسألة فإن لم يفسد المبيع ولا يفسد المأتمن ولا يفسد المأتمن
 نصيب المأتمن بعد ماله من المأتمن وما عدا من المأتمن

وباع الأرض مسركه منهم بشقوى المصل الذي باع **مسلكه** إذا
أدكان لوجلس على رجل من مسركه بالمدينة سباع المدين
تبلغ ثمنه بصفته ليس للشريك ان يرجع اليه لئنه ذكره ابو يوسف
من الاحتجاب الى حشفه **مسلكه** وذلك لو عصب جبهه من المدين
عينا فاعلمها لكونها كذا قال الساجد المومض وهدي عينا
قال عجل للشريك الاخوان بوجهه لا الشريك المسلكه بصفته لبا
ان الشريك ما لم يست المراضه واما مع العلم والتفكر فلا **مسلكه**
وذكر ايضا احتجاب له حشفه لذا سمع من رجل يقول ان يدا سركه
ان حركه ليو ليدى فلان بم اسماءه بعد ذلك الوقت **مسلكه** ان يكون
لويله فلان للاقرار المسقية بالشريك واما يكون لقوله استقره لوليد
فانما **مسلكه** حله اذا الضل قوله بفعله وهدي عينا **مسلكه**
وهذا خلاف بالموال استقرت رضى لوليد فانه يكون للولد
ان صيقه اذا كان كبيرا فان كان صغيرا يكون كذلك للولد كما لا يخفى
لانه اقرب من محض واجازة عن المالك **مسلكه** واذا قال الموطع الاسترا
الوكيل من الارض كمن الفقه اجزت او وقعت عنه المعرا الا ذلك
اجازة لا خلاف فيه على المحلة على قول من يقول ان الموطع فاجاز
وذلك لان العلم في امثاله غير معترف ولهذا قال الامام المومض عليه
لا للمولى برفقتهما فقال المولى طلق باعدي والدته فقال عجله
لبي احذر الجاهل ولم يصبر على المولى بالقول **مسلكه** وعلم
هنا لا فرق بين كون محجور علم انه استقرت بمن المالك الا ان
اجازته محجور والاصل فيه خبر على علم **مسلكه** قال المامني
المومض وعندي اذا اجاز طنا له بمن المثل لم يمتل انه كان ثلث
باع الوكيل بعين با حشر ولم يعلم الوكيل حتى اجاز فانه لا يزوج والرد
لا للملك او فتح البيع والشري ما بينه وبينه يعلم لا بالبيع
بعينه ما بينه وبينه يعلم وتكوله صلا عليه لا حكم مال الشري
مسلكه الا بطنه من بعد **مسلكه** وهذا اذا الوصا بالقر

م اجاز الوضو ولم يعلم بذلك اطلق على علمه بلم او اجاز محجور وكذا اذا اجاز
ان المزدحم من جهة الطاهر واما قاسمته ومن ثمنه علم على الرجل الذي
مسلكه ولو ان جلا بضم من ثمنه ملام عن عروا بم صرف 2 او ثلثا
م اجازت الا من جمعا وان قلنا ان المذاق لا يبعث في العقود في الاجاز
لها وان دلنا بغيره لا يستفاد كون محجرا اذا اجازت **مسلكه** وفي
الشري لو اسير لها بعين ذلك المذاق من اجل الاجازة كان الشري ناطلا **مسلكه**
لا خلاف في ان الفقه لو كانت صورية وانما لا من جاز ان المذاق الموزون
مسلكه وكذلك لا خلاف في جوازها اذا لم يبع المذاق **مسلكه**
واما ان عين المذاق فبقي قول المومض لانه او لا يبيع الا من جمعا لانه
لا يشعر بغيره حتى علمه بالبيع على ما لا يقدار لو طلق الوضو
العائز في اليد عينا واما ما قول المومض لانه الاخر اذا دلنا بغير
بالعقوبات الا استقر اللين محجور ونهوا ذمة المومض واما سائر الارض
لماسلك المذاق المعينة فلا يبيع ولكن يبيع على اجازة صاحب المذاق وان
جاز صاحب المذاق كان مثله **مسلكه** وهدي ان استقرت من جاز
لبيع على اجازة صاحب المذاق **مسلكه** ولا يقال ان سائر لصاحب
المذاق ولا ينفق على اجازته لان المذاق من قبلها انما يبيع بكونه كغيره
من العز وخرها عينا غير ما كذا المصنف م اجاز صاحبها اجاز وان
تبع البيع بغيره كذا هاهنا **مسلكه** واما لو اسير للعز من غير الذمة
هاهنا لا بد من البينة انه شتره للعز حتى نفق على اجازته فان لم ينفق
على اجازته وكان الشري **مسلكه** وهذا ايضا اذا اصاب الشري
المصنف ونوى بغيره للعز ما ان اصابه الفقه للفقح بخلاف
استقرت مسلكه لان ما لا ينفق فان هذا ينفق على اجازة العز والمومن
ظلم الشري **مسلكه** فان نوى به شتره للعز من دون لفظ واضر لفظ
الشري بالمصنف فانها ان لم يان العز كان المصنف له والبر عليه وان
لم ينفق المصنف يخره الاخوان المومض وابو حنيفة عليها السلام
انما اذا باع رجل ارثا لغيره بغير المصنف ولم ينفق له **مسلكه**

والسري وأجاز ضلّاه فان باع الصبي وأجاز له ما لا
يجاز جمعاً إلى آخر المسئلة **مسئلة** قال القاضي أبو عمر
أما السري وأجاز له ما لا يجوز له إلا إذا كان عبد المولى لله
والربان من ماله العفو فإذ لم يعف المولى والمولى من العفو
وأجاز له الحاكم أو الأب أو الوصي ومن له المولى على مال الصبي
الأمز أن خلاف فيه **مسئلة** وقد صرح المولى بالله
إذا لم يكن موجوداً في حال انعقدت ودفع عن الأجاز خلافاً في حصة
على ما بعد **مسئلة** قال القاضي أبو عمر إن لم يكن هناك من حال
من الأب والجد والوصي وأجاز له ويحكم فإذ باع مال الصبي لم يعف
فإن كان من نصيب للمصطفى أو كان ماله من نصيبه لم يعف
فعل ما كان من نصيبه وحصل له المولى من نصيبه لم يعف
لكن باع ولم يذال أحد حسن من نصيبه عن نصيب المولى لم يعف
ولكن لم يكونوا فقراً وأجاز عنه والمولى بالله عليه السلام نصيب
مسئلة وأما الكلام في سري الموقوف هل يقع له أو لا فإن المولى
يعتبر لا يفتد به مما يقدم وكذلك الكلام في سري الأجاز **مسئلة**
ولو قال رجل ويؤتيه سبي هذا أسير من يار وفاء المولى
لم يعف ذلك فإن كان طائفة الأول أحده من الأجاز لا يعف
منه قبل أن يعف فإن لم يطالبه لا يستأجر المولى بالله من نصيبه
وجوز أن يذال المولى أو أن يكون تابعه كأدباً مما قال الأول
كأدباً في أن يذال الأول أو أن يكون الأول وكذا عن غيره **مسئلة** قال القاضي
أبو عمر ما إن طالبه المولى حيث على السري الذب عليه لا فإن المولى
قبل البيع حيث لم يوت به عليه ولا حيث على المولى بالله لا يطالبه
مسئلة فإنه لم يصدق ولم يطالبه بالذبة إلى مال المولى بالله لا يطالبه
في الطاهر لأن أمور المسلمين على الصفة ما أمضى فعل أحد الأمرين
ذكرها ولو قلنا أن البيع من غير طائفة هو ما ذال المولى بالله
لو طاله عن ذلك ولما ناهى عنه السري المقتضى به بظاهر الحال
ولكن الأحكام لا يمنع التبع

الفرقة وان امكن البيع والمصدق **مسئله** وذكر لغيره ان البيع ينعين
وجهه لانه انما ينعني على المسمى بالزاد في المعزلة بحمل حال الزاد
طابق عزائه فكونه قال ان زاده الى الملك انا حتى بعد الطاعة
والهبة التي بعصا او في حكم العصبية نحو الزديفة والعازية ونصا
ابن وكوهها نادا الا ولما قاله المولى بالله وهذا لا يتكلم الا سماع
عزاد في خبره وان كان في اذن المعزلة او الامام او الحاكم احصا على
اعناه **مسئله** وهذا كله اذا كانا في زمان المسمى بل الشبه فان
ان افرزته اسرى من زمان بعد البيع لم يسمع الا ان جعلت على الطن
ببره **مسئله** ولكن عاقلنا انه لم يذبح في المسمى المثل لا يبعد لا خوف
وبقية الباء اذا انزل المعزلة قوله انه منزلة الخاص **مسئله**
لكنه لو صرح بعد البيع انه باع عصا لا خوف دفع المثل والشبه ونحو
هذه الطائفة لا خوف باع كانت به ما ينع عليه فاذا في الغاية
ان ما يبعد عصا قبل افرزته غلبت في المسمى **مسئله** في
يذبح اليه وحصل يذبح الى الامام او الحاكم فان لم يوافق وضع
ضاح لانه منزلة ما كان له **مسئله** فان اصاب الامم في البيع
لا امام او الحاكم ايضا كان خيوط وان لم ينع الطائفة **مسئله** فان كان
ان قبل البيع انه اسرى من زمان وان لم يذبح الرجل اعز له
او احاطا في المسمى فلا ينع بعد البيع **مسئله** في المصالح
اما ان احان المعزلة البيع وان لم يذبحه اذ اسره من قبل المبحث
المحرر وفيه ثمان حقو العتق ينعون المحرر لا بالعائد العتق
ان لم ينع اصلا والمثل ايضا فاحذر لا يذبح المثل لا يبعد
ان يذبح بعد اسر حقه لا اذارة بالمثل للعتق بل البيع **مسئله**
ان يذبح المسمى يذبح ذلك البيع في العتق او المصالح ان كان
احاد لانه ما لا يذبح له واشبه اموال المقاتلة وهما الاول
والثاني فليكن له والمثل اعلم **مسئله** وان دخل في البيع عليه سبيل
مسئله واذا سمعت الا يتخار عصفرا فالتعق يقع عليها ينع

من غير ان يبيع البيع هذا بشرط لانه لا يرضى بفعل الشرط ان يبيع
 لان المصود اذا عساه هو الاوراق بالاوراق كانت معدومة
 وان كانت معدومة فلهذا عساه البيع عن معلومة فصار كذا الاوراق
 والخاص اذا لم يكن معلومة البيع يبيع **مسألة** ما كان كذا الاوراق
 موجودة على البيع والمز معلومة عن غيره اياها في البيع والشرط حقا
 كما لو كان يخل معلوما في البيع **مسألة** وهذا القول اذا كان
 على الاشياء بعد الصلاح بالاشياء وقبل دخولها عند الميراث
 وبعد وجودها اذا كان بشرط الترك وكانت منه الترك معلومة في البيع
 والشرط وان لم يكن فيه الترك معلومة فاسد ومنه ان البيع
 العاسد يبيع **مسألة** بالاشياء ولو باع بين الورث فاسدا
 بعد ما توفقت عساتها فان الاعضاء لا يورثها فبقيت النجاسة
 كالقمار والزرع **مسألة** فان باع بين الورث بل ان يورثه خذوا
 من الاعضاء في البيع كالمواضع اسما بالزاد والارث دخلت الاعضاء
 واذا الترت بعد ذلك يكون للمري كذلك عساتها لانه جزء من اجزائها
مسألة وليس كذلك اذا كانت على الاعضاء اوراقا باسما دخلت
 في الاصل ليعا لاجل العرف فحاله كالحق الاشياء بالاوراق وورثت
 الاعضاء لهذا دخلت بغير اسم **مسألة** بالبيع الاستاذ اذا كان
 جزء الورث بعد ما توفرت الاعضاء بالورث والاعضاء لا يورث
 في النجاسة والمري سلطانها الباقي ليعطى **مسألة** هذا العمل
 استل للمري استبرحت به الاوراق كالمواضع اوراقا بها راع
 بذلك يورث الميراث اوراق الزرع كذا في ربيع وزرع **مسألة** ولكن
 فاسدا كذا عساتها **مسألة** بالاشياء او ميراث من اشياء او كانت
 ذلك لا يبيع بغير النجاسة الميري الا بعد قطع الاعضاء كذا راع
 لما اوسفينة وقها استعد الباقي لا يبيع النجاسة بالارث كذا عساتها
 الا ان يورث الميري بذلك لانه يورثه العسل بالارث فصار
 ويكون للمري مظالمه الباقي بالاجرة من البيع زرعها كذا راع
 للمري بعد عساتها باق **مسألة** ما اسفيع الباقي ملكه كذا راعه كذا راعه

من غير ان يبيع البيع هذا بشرط لانه لا يرضى بفعل الشرط ان يبيع
 لان المصود اذا عساه هو الاوراق بالاوراق كانت معدومة
 وان كانت معدومة فلهذا عساه البيع عن معلومة فصار كذا الاوراق
 والخاص اذا لم يكن معلومة البيع يبيع **مسألة** ما كان كذا الاوراق
 موجودة على البيع والمز معلومة عن غيره اياها في البيع والشرط حقا
 كما لو كان يخل معلوما في البيع **مسألة** وهذا القول اذا كان
 على الاشياء بعد الصلاح بالاشياء وقبل دخولها عند الميراث
 وبعد وجودها اذا كان بشرط الترك وكانت منه الترك معلومة في البيع
 والشرط وان لم يكن فيه الترك معلومة فاسد ومنه ان البيع
 العاسد يبيع **مسألة** بالاشياء ولو باع بين الورث فاسدا
 بعد ما توفقت عساتها فان الاعضاء لا يورثها فبقيت النجاسة
 كالقمار والزرع **مسألة** فان باع بين الورث بل ان يورثه خذوا
 من الاعضاء في البيع كالمواضع اسما بالزاد والارث دخلت الاعضاء
 واذا الترت بعد ذلك يكون للمري كذلك عساتها لانه جزء من اجزائها
مسألة وليس كذلك اذا كانت على الاعضاء اوراقا باسما دخلت
 في الاصل ليعا لاجل العرف فحاله كالحق الاشياء بالاوراق وورثت
 الاعضاء لهذا دخلت بغير اسم **مسألة** بالبيع الاستاذ اذا كان
 جزء الورث بعد ما توفرت الاعضاء بالورث والاعضاء لا يورث
 في النجاسة والمري سلطانها الباقي ليعطى **مسألة** هذا العمل
 استل للمري استبرحت به الاوراق كالمواضع اوراقا بها راع
 بذلك يورث الميراث اوراق الزرع كذا في ربيع وزرع **مسألة** ولكن
 فاسدا كذا عساتها **مسألة** بالاشياء او ميراث من اشياء او كانت
 ذلك لا يبيع بغير النجاسة الميري الا بعد قطع الاعضاء كذا راع
 لما اوسفينة وقها استعد الباقي لا يبيع النجاسة بالارث كذا عساتها
 الا ان يورث الميري بذلك لانه يورثه العسل بالارث فصار
 ويكون للمري مظالمه الباقي بالاجرة من البيع زرعها كذا راع
 للمري بعد عساتها باق **مسألة** ما اسفيع الباقي ملكه كذا راعه كذا راعه

[illegible]

والنساء فانه العتق عنهما يكون له ثلثها سوا جعل الموه معلونه
ام لا والدوق فهو العتق لان المصود من الموه او من الماهز الموضع
والاسباع العتق بها الاصل للمصود يكون كالمهاج فانه معلوم
الى وقت عتق معلوم **مسألة** وان ذكر في الاستخار بوالسلف
الياد معلوم **مسألة** وان ايس الصداق الماهز ولا وفاق **مسألة** ولو باع
ارضا حقها في رجل فبعت ثمنها واداهما وجو المستحق الموضع
والا فحقه ان كان من حقوقه الطرية وعرفوا ولا جوار **مسألة** في بيع
من المصود معلوم في هذه البراءة يدخل الماهز ومن الحقوق
تبعاً **مسألة** اما اذا كان العادة في يديك الماهز
وولاً الاصل ولا يدخل سق الا اذا اخله في البيع كبلاد الرز
وخسان وجوها **مسألة** والشرط الذي سقيم على العتق
يصرف في العتق اذا لم يكن عتق ولا كان له نظير في العتق
والا رجع اليه بخلاف فيه **مسألة** ولا خلاف في ان الشرط حاله
العتق لصح شرط الماحل والخيار وزيادة الثمن من ثمنه وانما الظاهر
في الشرط بعد العتق وهل يسمو الى العتد ام لا عتدنا سمر في
العتد والمجوبة وكذلك زيادة الموضع اذا كان معلوماً وان
كان مجهولاً لا يفسد العتد وعندنا صوفى وفوقه المشافى لا يفسد
العتد من ذلك وقد عدم ذكره **مسألة** ولو باع سناناً
بجوابه فحين دخل الموضع المبيع كما يخط وشمه ولا خلاف فيه
والاصل فيه ان كل ما كان مبيعاً لما يذيد دخل مبيعاً كالاجاز
والمحيط والمزحج للبايع والسلم المنة من الاجر والمكسب
المسبر او المسمى المحفوظ والسرقات **مسألة** واما فخر الموضع
المحذ عن الموانع لادخل البيع كالورع لانه التفتد والعتق
والفقت فيه **مسألة** وكذلك ما كان مبيعاً من الموضع المبيع
والنار والجوازي لادخله اسع سقاً **مسألة** ويدخل الحمام
والنمل **مسألة** ولو باع حازه او عبداً لا يدخل العادة ولا العتق

في العيون ولكن بعد الرد فان كان لمعط المستعاج لا تقبل ويرد
بالرد على ما بينه انما للدينه **مسئله** في اذا خرج رجل من
بما خرج صاحبها قبل الرد كان ذلك سقيا حرم من السرقة
اخرجه من ملكه بعد الجذب عنه فصار ذلك كزجر بسقوط
حتمه كالمسرى اذا علم بالبيع المنه به اذ عه واستوفه كالمسرى
رضي بالبيع **مسئله** في والمسرى اذا استمرى بعد الوفاء
يعتبه به واستمرى بعد **مسئله** في وان مات مسرى جازاه
لغيره الزوج في البايع لانه زجر بعينه ليس بها **مسئله**
وهذا في القول في الخرج اذا عفا عن الخرج من مسرى الخرج
المفيع من مسرى لورده من اذا خرجت البنية من الملك في العقر
عن الحايه عن غير ما بعها **مسئله** في وان كانت لغيره مسرى
بيل البيع كان لصاحبها مطالبه بالخارج بغير الضمان لو قطع
وحيث تمته الضمان **مسئله** في خلاف ما جعل بالاسراء بعد البيع
لانه اخرجها عن ملكه فصار كما لو كان عبدا فاعنه بعد الخرج من مات
لغيره مطالبه بالخارج بالبريه **مسئله** في مال الزوج حقه ولو
دوس الميراث اعنه مولا وحيث تمته اذا مات المولى في الورثه **مسئله**
وكذلك قطع بدعيه فاعنه مولا من مات وحيث تمته الميراث
ولا يصير الورثه في التبرايه بسبيل الحايه المتابعه **مسئله**
وذلك في التبرايه من صاحب الميراث اذا باع بعد اخرجها لمسته الثمنه
بعد البيع ما اخرجها من الميراث في التبرايه مال الغايه الوصيه والوصف
ما ذكرناه **مسئله** في وان مات الميراث بالسرقة قبل البيع وحيث تمته
عنه الخراج لا خلاف فيه وان مات صاحبها استعمل الميراثه
في بيعه لان الخراج في الاخراج من مصلح التبرايه المولى كما لو قطع
بدعيه طالما واستمرى به النفس مات من ميراثه العيله **مسئله** في والسرقة
اذا وجبه البيع عفا بالبايع غابت وحيث تمته الميراث حمله الميراث
لغيره البيع والميراث منه عفا اخرجت عن الغايه فخرج وهو الميراث
في الميراثه وهو في الميراث في وهو ميراثه الميراث

وعند حقه واستجاب والميراث لا يحق ومنه ذكر الميراث في موضع
مسئله في وعند حقه اذا كان البايع ميرا التين وان لم يوصى بالحقه بعض
البيع وميراث الميراث من ميره وقيل للغايه او سقوط للغايه وحيث
التين ان حقه في ميره او احد الميراث والميراث عن وجبه الميراث ان
عنا صاحبها ذلك لان ذلك من ميره ولا يملكه **مسئله** في ان بعض
الحاكم الشرح في ميره بعضه دينه جازا ان تسمى له حقه عليه وعلى
الدينه باع ما لم يعاد وفيه دينه في ماله من الميراثه كذلك فاعها
مسئله في وحذا في ما بقيت عن الميراث عن ابيه حقه واخراجا في
وعند الشافعي عن الميراث **مسئله** في وان سجد او استغفر في ميره
الميراث في ذلك الميراث في عفا عنه عليها لستم وهو في الميراث
على الحايه وذكر ابو العباس رحمه الله ان السجود ليس بمرتبه وهو في
احداث له حقه لان الله اسجد لمفعله بعينه فصار كل سجد اليه
وكل سجد اليه بالمرتبه **مسئله** في مال ابو العباس فان الله السجود
والسجود ان لم يمت في العيله لا خلاف فيه **مسئله** في مال الناجي لومره
وكذلك لم العايه ان الاستجدام لا يكون اشعرا ولا زجر في العيله
ان العير المفضول لا يدخل في الضمان لامت بالاسجدام وتعلق الميراث
بالميراث يدخل في الضمان لا في اسجدام لان اسجدام كل في غايه ما لم يمت
به وان عمت كل في عفا ما سجد به عند الميراث **مسئله** في وان كانت
اليه لمفعله صاحبها او بيع الميراثه كالميراثه وشري العيله في ميره
لوقط او ذكها الميراث وحيث بانه لا يكون رضي بالبيع لانه بيع في كل احد
لهذا المعنى **مسئله** في ولما كان طبره الميراثه عن ربح العير لا يدخلها
في ميره وان كانت بعضه لانه لمفعله ان السجود له امثاله ما لم
يتم **مسئله** في وان كانت ميره حلوبه فحلبها بعينه بعد بيعه العير
كان زجر في الميراثه لمفعله حقه لا خلاف فيه **مسئله** في وان حمله
لصاحبها ليس زجر في العيله اما ان كل ميره يعود في بيعه لا صاحبها لا يكون
رضي بالبيع فان زجر في الميراث ربح الحفظ **مسئله** في وهذا اذا كان
صاحبها عفا ما لم يمت في ميره الميراث اما ان ميره الميراثه
لا يرد يكون زجر في العيله **مسئله** في وهذا خلاف في حمله الميراثه

علمه العلم في المصاد من الابل والمجذبة العم من الحول لا يلد على الرحم
بالعلم لا يعلم بالعلم الا بعد الخلق من اول وهما ايضا بعد العلم
والوقت يكون الحكيم ما ذكرنا فاذا حدث مع كل الزيادة لم يتغير علمه يكون
زجج بالوقت **مسئلة** وهل يمكن ان يثبت للزوجة المصونة والمطمنة
مسئلة قال صاحبنا من باع لهرة او دابة غدا انما حاسي وحرها
المسرى سدا سدا كانت اوصافه الصفه فلا يبيع اليه **مسئلة**
وكذلك لو باع ثوبا غدا او صابون يوجع فريدها لم يبيع اليه قال
الصاحب موصرا لا يبيع اليه شيئا من ذلك ولا يبيع اليه شيئا من ذلك
قال علم المتع **مسئلة** واحسنوا فاما اذا استمرى ما لا يملك الوقت
على عبه الا بعد التسليم والاستعانة كالمسرة والجوزة والنظير والنفذ
لا حاشي التسليم ويجوز ان يملكه اذا كان له وعالجه او استعمله وجن نجا بعد
الموت والله ليس له ان يبيعه بعد ذلك اليه **مسئلة** ولو ان جدي مالا من ماله
له حقه واحكامه وعند القيمة يبيع علمه للذي المسمى بالحق انما هو زيادة
اليه المانية نواز من المصفاة الحادثة عنده ومن ان يطا اليه مضاف
الوقت الذي كان عنده **مسئلة** هذا كله اذا كانت للسكر فمما
ايتم له فيه فالصفة المذرة او يكون الفاسية غيرها بان الاخراج ورد
اليه بالبيع ما بقي من البيع واسترجع التمس ويقدري عند الموت والله وحده
الا ذلك للسكر لا استقال الملاك جز من البيع فليس له ان يبيع من الزيد
البيع المعتبر اعيب **مسئلة** فان كان للسكر يبيع اليه من البيع من الزيد
بالبيع بالاخراج **مسئلة** من سزا عبد الفقا ولم يعلم عنه ان يبيع من الزيد
له يملكه ان يحسن من عليه الام مقدار ان يرضى العتق لا خلاف في ذلك ولا
الزوجه يبيع من الزيد ان يجمع البيع في بيع الزيد كان له الزوجه يبيع
العتق كالزوجه عن العتق بعد الموت والعقود والله يرضى بالعتق
كذلك فقاها **مسئلة** فان اخذ من المضاف الى الفقا والمعتق يبيع
الزيد يبيع من الزيد بالزيد او بالزيد ليس له ان يبيعه من الزيد
بالبيع **مسئلة** وهذا خلاف خلاف العتق من يفتا في بيعه الذي لا يبيع
اصل الزيد والله عند المصروف ما في العتق يبيع من البيع والبيع

اجل يبيع فلا يملك لانه فعلا استار الله يحصونه ويجزى القيمة ليس له
بالبيع في المذرة خلاف فمما يباعه فان الزيد يبيع استاف من باع من الزيد
في البيع بالزوجه يبيع المذرة دون احكامه وفي ذلك **مسئلة** قال
صاحبنا السابق في كفته معونة الارض ببيع هذا البيع لساوي يباع
سما ولساوي تسعين عينا يبيعه بعشرة التمس بعشرة العتق بعشرة
عينا **مسئلة** هـ واذا استمع يبيع الحارفة انما هربت من عيني بل
البيع بطريقه اسم التمس يبيع مع غايه التسليم الذي لا يبيع ما فاقه
الذي يبيعه ذلك اليه المانيه وحدا العتق لا يكون اقرا انما بالابار **مسئلة**
وهذه المسئلة اما تصور اذا كان مال ذليل المانيه بل اليه **مسئلة**
والا فالتمس يبيع المانيه عند الزيد يبيع لادب التمس ويبيع البيع
من يبيع حقه صانع الشيء كان من مال المسمى **مسئلة** هـ المسئلة
سنة عيان الزيد بالعتق لا يبيع الا حكم الحاكم او مواضع منها عينا رهون
له عتقه واحكامه وعند الناصر والشايع له الزيد يضر اذا خاف
حكم الحاكم وقال الزوجه **مسئلة** هـ ويحكم في الشفعة نازعة
لكن تاجم الزوجه وعند الناصر والشايع له الزيد يضر اذا خاف
فول الله صل مذكر من يحضر لا يحضر لا يراعي كما قاله **مسئلة**
بان قال المانيه وصنع موضع ذكره او اودع كما ولا يفعل المانيه
ذلك كان من مال المانيه وان يبيع العتق بالاخراج **مسئلة** ما
ان وضع من يبيعه من غير رضاه وقال في ذلك يملك مال الولد
بالله فان مال المسمى يبيع المانيه او يبيع هذا ان يفتا في المذهب
بما ان احلها علما ما يملكه الحكم بان يرضاه وحكمه في كل ما يرضاه
منه ولا يرضاه امثاله **مسئلة** هـ مال الفاقه او ماله لا يرضاه
وضعه المصروف من يرضى الفاقه فان للزيد المويذ بالله في كل ما يرضاه
ان الزيد يبيع اذا كان عن ماله لوصف الفاقه عليه وعلى الله عا اليه ما حلت
من يرضاه انما يرضاه **مسئلة** خلاف ما يرضاه فان دهاها عتقا عتقا
الا يرضاه ولا حاشي انما يرضاه انما يرضاه **مسئلة** هـ مال الناصر او ماله

انما سلم المنع لا سيما لان البائع دخل من المشتري شيئا
عنه وحده لا مانع له من التصريح بالسلم في غير ذلك
لا سيما لانه عن ماله والبائع اسقط حقه وهو المشتري
فلا سيما ان بضاعة البائع اذا اردت ان تكون
مألكه علان في المعتكف لانه متى فحاج الى الزيادة فلا بد ان
المنع لا المشتري هو موثق العقد فله الحق في الاعتكاف
رضاه **مسألة** ما مال المحرم في قبلة الفضائ في الاحازات
اذا مال صاحب البيت اهل بيته هذا بعد معرفته وان حاجته اذ لم
يسلم حقه بلف كان من مال الفضاء كالمواد تد اذ لم يكن الثوب
حاضرا عند قوله اهل بيته بعد معرفته فان السلم يقع لا غير
ماله كمال البيع والعصير ليس بشي فحاج لا يقول بل هذا البيع
لان المعصير يخرج بحري السلم او الخلية عن ضمان القاد
نوع ان كان بعث رضاه وفي الاحازة او الى لانه في بيع رضاه
يقول البيع والاداء على الحظ وما سطر به لمول احدية البيع
معه فليس الاحتراز لها بل على منعه فله احتجاب حقيقه
وسلمه اذا الاستاذ **مسألة** قال الاساذ رحمه الله ولا خلاف
اذا لم يكن ما ضمنه كالبني **مسألة** واذا اسقط المنع في البيع
بل السلم الى المشتري فليس للمشتري ان يقول الخط من غير السلم
بل احذر ان يتركه او يترك المنع ومن المذهب انه انما الضمان
في بيع البائع لم يتركه حذره فله ان يترك السلم من الزيادة
مسألة ولذا لم يرد عن المعتكف بعد البيع فله ان يترك السلم
ماله وهو الايج في غير السلم وهو قول حقيقه والساقى ما
استباح المنع وخطا البعض ولا يكره الا بالراجح دون الخلق **مسألة**
وذكر في المحرم للمشتري اذا ما سلمه ما يستراه ثم علم انه كان يتركه
كان له ان يرجع الفض وهو غير ربحي والموت بملكه علمه **مسألة**

وذكر ابو العباس عن اهل البيت عليهم السلام ان البيع اذا خرج من يد المشتري
يعوض حوائضه واحتاجه رغبته في القرض ويحتمل السلم والرجوع
الى البائع بالاذن وان خرج عن ملكه بعرض عرضي او العرضي
او الموت او الوقت فبغيره ان لم يرجع بالاذن **مسألة** وقيل
بما ان البيع احد العوضين في بيع المبيع واذا كان بعرض عرضي
ما حذره عرضي لان من ان اذ الرجوع والاذن **مسألة** ثم ذكر ابو العباس
ان المشتري ان يتركه او يتركه ما له الزيادة البائع ويسمى البيع
ببواذ الذنوب في البيع او يتركه ومنه حذره في اهل البيت عليهم السلام
وقوله ذكر السلم في السلم وهو قول القاضي والساقى **مسألة**
وذكر ابو العباس عن اهل البيت عليهم السلام ان البيع اذا كان
الا اذا كان المشتري بالان يتركه الحظ ومنه ذكر لمزيد المود لانه
وهو قول حقيقه واحتاجه وذكر ابو العباس عن هذه المسألة انه ان
اسرخص وامر البائع ليس له ان يتركه علان ما اذا رد الى المشتري
بأن البائع وان اذ الرجوع وقيل بانه ان المشتري قد رجع
العوضين بغير العقد من المشتري الا ان البائع لا يتركه في السلم
لانه **مسألة** وان رجع عن المبيع عن علمه لم يتركه المشتري
وذكر لمزيد المود في جميعه والتمرد او لانه هذه المسألة خلافه
اي حقيقه من رجة ومع التراجع من رجة اما في حقيقه فهو رولا
لان من اذ رجع عنها والساقى وعذر له حقيقه لمنعه واما الخلاف
مع الساقى فهو ان عذر اذا رد الاصل المعتكف له ان يتركه والساقى
والرجوع وكما وعذر الساقى جميعه فليس للمشتري وعذر له حقيقه واحتاجه
لكن للمشتري ايضا لان عذر الاوليه تمنع الزيادة واما استباح الزيادة
محذره فله ان يتركه فافلا **مسألة** ولا خلاف فيما رجعهم ان
افعله والبيته بكون للمشتري لم يتركه بغيره عليه والراجح ان الضمان
وعذر الساقى في السلم ان البيع والرجوع في السلم في الزيادة البائع
والسلم وكالمعروف والرجوع في السلم في حقيقه ان الرابح ما حذره
المشتري ولا لمنع من الزيادة كالمعروف في حقيقه **مسألة** ولذا رجع المود والله

الولاية منع من الزدالة سقط الحيوان بالولاية بالمال
سببه وان لم يمنع لان عده اذا حلت غيب وهو
بالمصري علم بكونه عند البائع ولم ينزل الزدالة بالرجوع
سببها ان العت للاداة عند البائع وانما حلت في حيز
العت عند المصري لان منع من الزدالة بالمال ورد نقصان
العت للاداة غيبه وان شاع عند البائع حيزه غيبه
عيا ما حيز **مسألة** ومن المصلحة منع على ان الزدالة لعبت
وبلغ العقد وهو يوم العقد عند تعاقدها كذا حدث
من المبيع بعد العقد يجب له في البائع لان العقد منع ارتفع
منه انه جدي في ملك البائع لم يرد اليه **مسألة** وهكذا
العنايت في بيع الكسب والفعل عدا ان يركب له لولا صدقة
عليه والله الخراج بالفضات فاما عند التنازع في الزدالة لعبت
بيعت العقد من يوم الفسخ بغير هذا ما جرت في الفسخ في التنازع
عنا ملكه كذا قاله **مسألة** راجحاً لما فصلوا من الاول والزدالة لعبت
ان الاول له شيء اخر اصل الميراث له فكون من يوم الاول ما جرت
فيله بكونه كذا لو باع من احبني خلاف الزدالة لعبت فانه يفسخ
من يوم العقد واما على اصله حتى اذا قلنا ان الاول له شيء بكون
شيء من يوم الفسخ لان الفسخ وقع باحساناً فانه يفسخ بكونه
فكون من يوم الفسخ خلاف الزدالة لعبت فانه كان لفسخ البائع وهو
انه لم يملك جزء من المبيع واستند الفسخ الى هذا الشيء فكون من يوم
العقد **مسألة** في ذلك منع عليه حين الشرط فانه سرق لا يسترد
العت بالسبع موقوف ليس فان وجوب زكاة المال وصدقة

موقوفان فان اختار الفسخ وجب عن البائع وان اختار الاصل
وجب عن المصري **مسألة** وان اخذ سبعة المالك للمصري
ولكن ساكناً سبباً فان حاز المصير ما منع من اسوام الست **مسألة**
وحاز المصير عن مشروعه للمصير اذ لو سرق الفسخ منع من المصير
لا فزان الفسخ كذا انما يجوز انما كان هذا عند فدان جميع
حدث من المبيع مودع البائع وحدث في الميراث **مسألة** في الميراث
ما خولد من الميراث فلو كان من ميراثه انما كان اسرارها
فكون وقت الزدالة وانما سبباً في الميراث فانه يفسخ انما يفسخ
بغير فدان انما لم يفسخ في الميراث فانه يفسخ انما يفسخ
وانما حاز الزدالة في وقت فدان الميراث من اصل الميراث فانه يفسخ
والولد والبر والبر فلو كان الميراث يفسخ في وقت فدان الميراث
وذكر البائع في ذلك وقت فدان الميراث فانه يفسخ انما يفسخ
فان الفسخ في الميراث وما ذكرناه انما اطرحه الميراث في الميراث
الفسخ لم يمنع انما حاز الزدالة لا يجب رد شيء منها الى البائع
كأنه الا مال الا ما تناوله عند البائع لان حاز الزدالة في وقت العقد
لا يفسخ فيه بل هو المصلحة سببه من عتري في البائع وكون
المبيع عاتق المشتري في حاله فاجتهد في ملكه بكون
المصري كذا قاله لما كان الشيء من عتري سبباً كان ما جرت في
القاله للمصري **مسألة** لا انما يركب الفسخ ان الفسخ بغير سبب
يوم العقد فاذا ارتفع العقد صار كالاجد حدث غايبك البائع
بغير فدان اليه كذا قاله لم يزل اجز المبيع الى سواهما العقد **مسألة**
في الميراث انما الفسخ انما حاز الزدالة كذا قاله لم يزل الا سبباً في الميراث
فانما الفسخ في الميراث وهو قوله صدقة عليه بغير الميراث بالفضات
والسبع كان في ضمان المصري من حيث انه لو لم يكن كان من الميراث

فقال هذا حبس هذه الموضع من حجاز النجف والرد

العنف وحار الزوبه كل ما بناه شعور سته حث الناس على

مسألة في حال الاجتماع أيضا مسألة وانما الاشكال

وهو الاشتباه في الحوادث بعد العقد من حيث رد الاموال بعد

فقد انقضى عن المارة والولد الصوف واللبير حجة وانقضى لا يسع

تبدأ الاصل لانهم ينادون العبد الذي رثوا من ابيهم بالاسم

وإذا كان ذلك وحده كافياً في إبطال ما ذهب إليه هؤلاء
الذين هم ذوات المنفعة **مسألة** وإنما إذا كان ذلك وحده كافياً في إبطال ما ذهب إليه هؤلاء

العبدان بل بعضنا تناول له منع من ذي الباني لا تال به

السبع مائة وثمانين في جميعه
الغنى او احد يعرفه من زبوت الدار الغيب استنعت الحارة

البرق لا يبارك اذا رأت بالعين لم يحكم الحرام بعد اربع الفقد

الذين لا يتركون ما بين يديهم ولا يحكمون لا تنقض الا حارة والركن

لم يزل يردد قوله جلاد الحكيم فانه لم يزل ذلك

كاد يركب الاحار والزهن مستلوه

اربعين مع الغنم لما ساءل العوض الفاسد بغيره

فما من **مسألة** زهدا ولا رزق ولا جارة وان فيها لم يجد

المشترى كان لصاحبه الاسترجاع ذلك السبع الفاسيد وقال الباق

بومصر وفناء الالفنا خزيه نظروا لاولي والاخي فاعاله الموبدلية

في الكتاب في طلب لان هذا البيع في الانبياء لم يفسد ابل حجة الامه ابل

الدارم العبد المذنب اليه موقفا لا موقفا من محبة لان سرى العبد محبة
وان من حصار الرد لانها حيا اعلم في الله العبد لا والار

مسئلة ولدت الخمارية البيوع الفاييدة شرحا على المبتدع ايضا

فمنه العند من حبه العشي فكون ما قبله من البصر صحة إذا أراد أن

اذا كان الذي العيب في العقد من الاصل وانه لا يمتنع ولا يمتنع وانه

المصاحف يد **مسألة** ٥ رجل اشترى عبد لظن بدينه ومعه لونه واقف
الدينش للبايع ثم باع العبد واقيم البائع الدينه عن ائنه اذ مال بائنه

له ان المبري عطيد ان ابد ان ذلك له عليه حقاً واجباً فمن الدعوى كانت

طلقة بالدين ليجاز الموت المين ايضا مطلقه من مرصاده الى جنبه
 رايه وليست بواحد خلفه انه ليس من العطر كما انه في الفطر بالغت

بِإِسْمِهِ الْعَزِيزِ الَّذِي لَا يَكُونُ نَفْسٌ شَأْنًا وَلَا فَارِزٌ عَلَيْهِ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ بِحُكْمِهِ

فأرجو بدخل رند عثره مكان الذي **مسلمه** وهو المثل عليه
من الأثر هذا الذي عليه ان حلة البرعي مؤاخذة اليه وهو دعوت

العبيد والناصرة والموبدان الله قدما عليهم ليقيم ذكروا الموبدان الله احسرا

ثم ليس له ذلك فهو في حقه واحكامه والتأني على ما عليه رساله

فقد روي عنه علمه للسلطان فاشاع بمولاه الاحمر فلا يصح ذكره احبا بنا

سَأَلَ أَوْصِيَاءَهُ وَعَمِلَ الصَّالِحِينَ وَشَرَّكَائِهِ الْمَوْضِعَ بَيْنَهُ دَعَى عَلِيًّا أَمْرًا أَيْدِيًا

فلم يبق من امة الا ان يدينوا به او لا يكون للمدين عليه علف البرع مع الشبه

عبداللہ باللہ اذا قام الموعی السنہ عن اثبات الدین والاخر متکوناً

سراج عبد الله او وقف بطرانه لغتة بمسكن الله فاته
مسكن الله و كذا لم طرانه ام طرانه احسنه بمسكن الله فاته

الطلاق: فكونك لو قال ذرحت منك هذه البنت يعني

وسور الحجاز السبع والعشرون

مقام

بل الراجح صحة الشاهد بنظر الزوجه اذ انما انت العتق بمراعاة الله
 في كل واحد من هذه المسائل اجماعا **مسألة** حكم العتاق لو سلف زوجه لثله
 على المولى بعد ان الله ان الاستفالة من المبيع بعد الموفوف على العتق
 دفعه بالعتاق لثله العتق عن المبيع لا يقتضى ان يصفى المولى المبيع
 او يصره الله ولا يرى ان العتق عن المبيع ليس بغير المبيع فلهذا
 فيكون لغيره العتق لنفسه بحري كغيره من الميراث فلهذا العتق
 لحالات الاستفالة بانها تكون رضى والله اعلم **مسألة** عن محمد بن
 اذا اقر المبيع بالمبيع لم يملكه المالك المبيع لم يكن له العتق لثله
 بيمينه **مسألة** ولو اقر المبيع المالك بالبيع لم يملكه المالك لثله
 لما سلكه المالك الميراث الاخرى كما ان الله السليم امر ان العتق
 عن رجل احد الدين براجيل الاخرى كما ان الله السليم امر ان العتق
 المالك كما يحرمه لغيره ذلك رجوعا عن امره ولا يصفى الميراث لثله
 ماله لا يفتقر على احد الدين لم يصح قوله لم يصفى الميراث لثله
 قال الداعي ابو بصير وهو كذا عن ابي ابي الله اعلم **مسألة**
 والعقد من الشرط الذي ليس بيمينه فوجب ان يصفى الميراث لثله
 منه للميراث ولا يوجب ان يصفى الميراث لثله اذا اقر الميراث لثله
 يكون شرطاً محضاً فوجب ان يصفى الميراث لثله اذا اقر الميراث لثله
 او يخطه بغيره المستقل لانه محمول على الميراث لثله اذا اقر
 ماله فوجب ان يصفى الميراث لثله اذا اقر الميراث لثله
 حيزاً لكونه في الحياض ويكون معلوماً بالصدر والبرهان على ذلك
 يكون محققاً لانه لم يزل قالوا في ذلك غاها جانداً لانه حياض
 او حياضاً وان كان ذلك فافقوا بغير العتق بغير هذا الشرط ان
 غاها بالصفحة وان زوجه على انها لم يملكه لانه لم يزل العتق
 ومن الحجة عليه ان لا يملك من سري زواجه لانه من الميراث لثله
 الاخره علم ان هذه المسألة طرفاً على حياضها وهو ان العتق

كان يعبد الملائكة والاسماء على الفخس فكان حبس احرك اليه
 فاسبلا كما امرت عليه فلم يمن اسرى بل على انه عبيد وجوه امير
 اما سري طاعا فاعل انه خطوه وجبه دفع او سعتا كان اليه واسيا
 لان اليه لم يمد ما زاد الاصل له الفخس لمكو اسرى القمه
 واذا خرج المستر في البرية اذى عنده واسبلا فكله اليه فاعل بل
 الاسلاك وان اذ ردة واسبلا واسبلا فكله اليه فاعل بل
 كان ما اخذ من الدر والفضة ما سب في الفخس عليه لم يلم اليه
 لا البايع وان كان ما اخذ اول فقه من اسب في البرية من الفخس
 لا اسرى وما عن يقدار القمه من الفخس البايع القاسد
 نعم اليه يوم الفخس يوم الاسلاك وما ضاله المورثه
 فمن اسرى لوياعا انه ذري فوجده سلا فله الجان وكذا الفخس العبد
 الاخر لا لم يخله في كذا سبلا فله الجان بل هو ثوب وطرف
 الفخس حبس في الجان فله الفخس ما سب في الفخس العبد
 حبرا او خرا من ذري فوجده سبلا فله الجان وكذا الفخس العبد
 اذا اسرى يبدل على انه ذري فوجده ثوبا سبلا فله الجان كذا في الفخس
 عنده عذرا بل احياه في الجان في الفخس ما سب في الفخس العبد
 لما تمخ فولا ان الاحلان في الفخس لو العباد والاحلان
 في الفخس لو الجان سبلا فله الجان فله الجان فله الجان
 عباد او لعت من عبد لا يبع لانه يكون له الجان فله الجان
 الاحطار لا يبع علف الاسقاط فان علفه الاحطار تحاير وقد
 منه ولوا سري يبدل على انه الجان فله الجان فله الجان
 ما هو السر له الرذ لانه عبيد خربت عنه سطل خيارا عند الجمع
 ما سب اليه الاستاذ من اسرا حيوانا غنا في فتي وجوه طاعنا
 بالسر له الرذ لكان السر في ملك ما لم يوسر وطا بل كان سطلناج
 في الفخس والسر له الرذ فله السرط وقد كونا سبلا فله الجان
 ما سب على ما سب في الجان فله الجان فله الجان فله الجان
 على ما سب في الجان فله الجان فله الجان فله الجان

ما هذا مسئله لان سقيا خيار الزبد من فيه بعض المبيع وثبت
 الاول بسقط خيار الزبد من فيه المبيع **مسئله** مع هذا
 زوبه وان ثبت الموت سقطت زوبه مثله وهو قول
 حنفية وعين من تحتاج اليه بشرط المبيع **مسئله** واما في الطاهر
 والزبد ونحوهما فزوبه مثلها هي زوبه وجهها فانما يظهرها
 فله الخيار اذا كان الوجه **مسئله** واذا انظر وجهه العدم
 والامه بسقط خيار الزوبه لان المصود من الارض هو الوجه
 واما سائر المجرى اياها المصود غير الوجه **مسئله** وذلك ليدل
 من اشترى مثله من رجل وانعمها **مسئله** خيار الزوبه اذا
 زال الباع اذا كان الطاهر **مسئله** قال المولى بالله الا قربت
 عندي من اعم سببا موصوفا كان للمشتري خيار الزوبه **مسئله**
 عليه الصنف او على خلافه ومثله ذلك في عدم الدليل في الاحكام
 وهو الاصح على ما احاطه الاخبار في دفع الله عنه وهو قول
 حنفية واجتابة وذكر في العنونه اذا وجد على ذلك الصنف
 لا خيار له ومثله ذلك لو ابيع العنونه بعض احوال التي في القول
 الذي يعزل الصنف شره ما لم يره وجهه قولنا قوله صدق الله
 عليه من اسرى سببا لم يره فله احوال اذا رآه ولم يعقل **مسئله**
 سري ما لم يره يعنى عندنا وله حنفية يعنى عندنا وله حنفية واجتابة
 وعين الشافعي لا يرضى لغيره حكم من حرام وعزلة البار في زيد
 مبيع **مسئله** حمله المشتري وجبته ليستيب البيع وحمله الفسخ
 لو حبا خيار المشتري **مسئله** والعرف من حاز الشرط وحاز
 الزوبه ان حاز الشرط اياها سقط قبل بيعه المبيع سقط وخيار الزوبه
 قبل الزوبه لا سقط لان خيار الشرط اسقاطا لغيره المبيع وخيار
 الزوبه قبل الموت لا المسقط فهو الزوبه **مسئله** والعرف من

مسئله كقولهم

سقط

الزوبه العتبه انه على المراجعي ومن خاز الزوبه انه على العوز
 هو ان المسقط لخاز الزوبه هي الزوبه ثم زاه ولم يترك سقط حازه
 لخلاف الزوبه ما عتبه ياندهت المشتري بطلان البيع مسلمة لغير
 الغائب فماله على المشتري تسليمه اصل المبيع فماله تسليمه او يرضى لا يسقط
 حقه **مسئله** حاز الزوبه الى الوكيل المبيع عنده وله حنفية
 وعنده يوسف ومحمد ليس له ولا خلاف في سببا وبينهم ان خيار الزوبه
 الى الوكيل المشتري وعين الماصر والشافعي في القول الذي يقول
 لغيره شره ما لم يره ان خيار الزوبه سقيا بالموكل يتاخر اصله
 ان حقوق العتبه سقيا بالموكل والوكيل وعين ما يعقل بالموكل
 لا بالموكل المعاصرات حنفية وذلك لان الوكيل المبيع فام مقام
 الموكل فاذا خسر وادى المبيع سقط الخيار كما يوكل ولا ان المقتض
 خذ الموكل دليل ان البائع لو امتنع من التسليم اليه كان له ان يرافعه
 الى الحاكم **مسئله** وهذا لخلاف الرسول ودار الفقه لم يثبت
 له اذ ليس له مرافعه الى الحاكم **مسئله** فاذا قال المشتري لو اريد
 على البائع يبعث الي ما اسرته منه فانه يكون ذمولا
 فان قال له اخرج لي ذل من مبيع البائع وابصر لي المبيع واجعل لي
 يكون دخلا فالمصير فاذا امكن وراى ولم يخر الزبد بطل خياره
 وخيار الموكل **مسئله** فان لم يخر الزبد بغيره زوبه مقام زوبه الموكل
مسئله وان حاله من المعلن بعت الى المبيع وان دفعه الى غيره
 واجله الا ان يسوقا ووكلا وتكون ذمته لزوبه المشتري **مسئله**
 ولو دفع من له الخيار بالتلف لم يطل خياره **مسئله** فاما الرجوعه
 مبيع بالعتبه ذمته الخواوي من احتجاب لغيره فان كان في القلب
 لم يمس ولم يمسح الحاج كالمزقه **مسئله** ولدا بطل العتبه التي
 لوحت الموهبه فاما البيع ولا يستحق ليعمل القلب وهذا الفصل في الرد
 احتجابا وكر لا يسجد على اصلنا فمادته ومن الله تعالى لا يغفل

قلت بعين الباطن دون الطاهر **مسألة** في بيع مراحه إذا
خان الرجل البايع كان الميسرى الجار من امضيه جميع الميسرى
فحقه عند الوبد بالثمن وذكره في الترخ غدا في بيع علة مسلم وهو
قول له حقيقه **مسألة** مال الزوج في المولى كحقه في المولى
في المراحه وشبهه ذكر الوبد بالثمن مال محذور في ثمنه، ومنه واحد
قولي الثاني وعن زيد بن عتيق عليه السلام يحظر بيع عتاقته في المراحه
وذكر للباقين العاين انه اذا خان في المراحه بطل البيع وهو قول
مالك والوجه ان المراحه ليست الجار من غير بل من تلك المراحه
الجار كالرب والعقود العتق كونه في التبراره في المراحه **مسألة**
وقد اختلف المولى لانه اذا فسخ ولست قبل بالاسرى فيه
العتق عنه ما اسرى به واذا فسخ تزاده للميسرى اسرى جاعلا
المجلس **مسألة** حاز المجلس في البيع عزابته عند وهو قول الجسدية
واخاذه وعند الناصر عليه السلام والاماميه والثاني جاز المجلس
بابه عن معن الممارس ان صناديقه اذا جدها اداها على
المجلس فحقه قولنا قوله نعم الا ان يكون حازه عن نواضيه
قطا من الية ليعض جواز الكل عندنا في بيع من العتق ولا في
البيع عن ربها وحقه فلا يجزى حاز المجلس **مسألة** للعضيه ما يدر
في البيع من الاسر جاع الا في ان الميره والعادته لما عرنا عن
العضل لمع والسمع والاحازه وبها البيع **مسألة** وما قول
صالحه عليه واله السغان الجار عن ما اقرنا معناه الميزان
للمحاب وقيل المستاعل في الاقام او العتق وعند الناصر
والثاني المارغان من البيع **مسألة** وقوله في مقام ما كان
رضاء لا يملك الا بعد العتق بل يملك السغان قبل الميزان لا يملك
بقوله سري ولا اعان لموضع الاشتقاق عن الله تعالى الحية
فانه وان لم يعمل اليوم ولكنه الباقي سبحانه وادب وعلم وحج وان

الحمار

م. السابع

تبرهات غير فدية وحياة وان كان في اللغة خلافه وعنه ان
 اصل الفدية قولهم **فعلما** الرجل اذا سعى لطلب الغنى والكد
 اذا سعى في الغنى والكد والرزاقية سعى فيه وان لم يفرح بذلك
 فهو **مستلهم** وان اختلف السمعان يقال احبها كمال البيع
 صححا او قال لا خير كان فاسدا كان القول قول من يدعي الفدية
 لا من يدعي الشئ يحمله على الفدية والمصلحة فامكن **مستلهم**
 وفقدانها تعادل البقاء وان لم يبرئها احد والقول لمخلف كان
 واجبا بما يدعي في حق حلفا احدهما سمعت دعوى الاخر ومن لم يخلف
 حكم عليه على قولين القول بالكد فاما على قول من لا يقول بحسب
 لان ما في الفدية **مستلهم** وان خلفا والقول للمدعي الصحة كما في تلك
 البئر **مستلهم** فان خلا بعد بيع حكم سلطان العقد عند المصلحة
 بحسب حكمنا احدهما او لم يدعي ما عساه **مستلهم** وهذا كله في البيع
 والتملك والجاره وكما وان القول قول مدعي الفدية عبد البئر ومخ
 والميراث بالذمة **مستلهم** وانما اخلف الزوجات الكا
 فادعي احدهما العتاد والاخر الصحة بعد بيع عليه دليل القول للمدعي
 الصحة كما في البيع وكلام الميراث بالذمة حكم ذلك وحكم القول للمدعي
 الصحة بخلاف البيع فانه قال اذا اخلف الزوجات السكرت
 والزوج فقال الزوج **مستلهم** حين يلفح جز الكا وقال القوت
 افسال الزوج كسب صفة حسن وحكم الزوج وقال كسب الفدية
 والقول لها انها وستر ذلك في البعاري ان سئل الله **مستلهم**
 واذا سري رجل ارضا من اخوه قال البايع انها الفلانة لا شيء لدعواه
 لعبد العقد لان المتي اسحقا بالعقد وسحق المتي عليه وبقره
 انها لعقبت نظير اسحقا بحقه ولا يسمع **مستلهم** فان اخذ المشر
 له الاكثر من لم يبرئ له زوج بالبيع وان سئل بالحكم فله الزوج
 به **مستلهم** فكذا حيا لا في بيع العتاد ايضا واستر جازية

فوجد بعد اذ انهم في البائع فان قال البائع لست في الاذنة في
 في لست بالمالي **مسألة** واداعا قد خلان في قطع ارضه فحلفت
 اخذها عت فما احبها لعت هذه منه وقال الآخر لعت
 ما لذي اقام واسترحت اخذني بالذراهم واما البنية كان اخلاها في
 الترو لعت البائع وقال البائع ابو حنيفة انه يترك له سبعة خالفا
 ويراد البائع كماله لخر وهو قوله صلى الله عليه وآله المباحات والسيئة
 فابيه لعتها لخالها ونزاد البائع **مسألة** وان اقام البنية بعد عارضا
 فسقطنا اذ لسا احدهما والى فبقى الدعوى من غير حكم واذ الحلف
 يحرم على كل واحد منهما بالكلية عند من عليه الحلف وعند المولدين
 لا حكم بالكلية بل يحسب حتى علموا او قرو **مسألة** ولو كلفوا احلها
 وقال البائع لعت نفسيته وقال المشرى عت او قال الخدم
 سبع كرى او نصفه كرى وقال الآخر لا بل يحسب كرى وصفه كرى
 وان اقام البنية بطول القيد عت ما ذكره المولدين في الكتاب
 وقال البائع ابو حنيفة في ذكره الاذنة فوافق احلها في الكنية
 واحلها في البنية فقال البائع عت في القيد العت في قول المشرى
 والبنية عت البائع كما قاله يحيى عليه السلام **مسألة** وقال احلها
 في المشرى في قول المشرى في الحسب والصفه مظهر ادعى احلها
 ما حثي في معلما ما في لست لعت والعل قوله لان الطاهر لسموله
مسألة فاذا ادعى كل واحد منهما احلانات ما حثي به العاقلة في
 ذلك المولد يعقل كل واحد منهما البنية **مسألة** فان لم يعم احدهما بينه
 وحلف الحلف من حلف حليمه وان حلفا بطول العقد ولدت
 انه عتفا هذا منعت لصوص المولدين حلتها فافها **مسألة**
 والمزاد بالطلاقة الطاهر واما في الباطن يحتاج الى صحة او دمج
 فاحل البائع او الوطي ان كانت حادثة **مسألة** وفي الحال حلف
 المشرى ما سترى كرى وحلف البائع ما باع كرى لان الحالف

عت المني حلف كل واحد منهما عت ما باع ما سترى كرى او دمج
 وقال الحالف في حلفه اذ احلها المباحات في المني والبرق كرا حث
 منها بعد فان كان الاخلا في المني يرى عت البائع وان كان المشرى
 يبر المشرى قال البائع ابو حنيفة وعندي من المالك لم يشا كما لو ان صفة
 المولدين في البنية **مسألة** احل الشرح **مسألة** عت المشرى في البنية
 عت وحدهم في احدهما ان يكون لعنه كلفه على احوال الضلوع والعقار وصيغة
 الاموال وتحرقها والسباي ان يكون لا عت مستقلة سزا اكر الله بها
 او لعنه مثل الحلف لا ستر المشرى البنية بعد اذ نذر ما حث عليه من حاجته
مسألة والعت سترى رافعه غديله حلفه وانما عت
 المباحي سترعت دا فعه ووجه وهو قوله الناصر اذ ان عت في ان يكون
 عت ما حثي واخذ راجد غير المشرى وهو قوله الناصر اذ ان عت في ان يكون
 المشرى عت ولا يعمد في عت وان كان احوط وظاهر المولدين
 لعنه ان المشرى رافعه كما قاله ابو حنيفة لانه لو عت مجزوا لكان ساهدا
 وليس كذلك في زيد البنية من المشرى عليه لا المشرى عت ما بينه في المشرى
 انما البنية **مسألة** استحقا والمني **مسألة** قال
 الشيخ الاستاذ رحمه الله اخل رجل حنظل غصبا اضاف
 صاحبه ودم لقيه حنظل في الايام ما رآه النصف المثلث فاكل النصف
 فمضى الغاصب من حنظل في المني **مسألة** قال ابو حنيفة
 رجل واسترى به سائر المأكولات وفيه من يديه ثوبان نصف فاكله
 بزي الشاذ وقال البائع ابو حنيفة بعد انما يبيع اكل الشئ بمساوي
 القير من كل احاسير اما ان يكونا فغير معا او مفترقا معا فمع الحلف
 ما حلف وصاتا اذا استقل الاذنة فان لم تكونا كذلك فمستوطنة
 عن الذئبة شبهة **مسألة** ولو ان رجلا استرا طبعه ارض معصومة
 واسئل عنها ما حلف والزم الذي فيه لا ترجع الى البائع والمثل عليه

الحنظل

من ثم ترى المعصية عندنا والناصر عليه السلام تألها في وعنده
حسنة لا يلزم زكي الصدق **مسألة** في الصدق والصدق
فان يرفع بالبيع بقدر التزكية فانه لا يرجع اليه بالبيع سواء كان على
ماله معصية أم لا **مسألة** فانه يرفع بغيره بغيره بغيره بغيره
البيع فانه خاص به وان لم يكن عليه كماله بغيره بغيره بغيره
من جهة الاستحالة عندنا **مسألة** في ما اذا اشكال
وجبه وهو انه اذا اشبع بالبيع بقدر التزكية وان كان له مال
وقدر الموبى بالبيع لا يرجع كما ذكره هؤلاء فانه لا يوافق على ما
يجب علمه اليه وهو الظاهر من مذهبه وشك في ذلك بغيره في موضع
وذكر لغير الموبى بالبيع على اصلها في علمه بغيره ان كان معصية
يخرج بسبب العزيم لا بسبب الوطء ومثله اساس للصدق والاولى
لانه بذلك ينعقد اسبقه بغيره وصار له العاصي بالذات
اقل الطعام فانه اذا احسنه الفقه لا يرجع الا بالاولى وان كان
عليه **مسألة** فان كانت الفقه زائدة على التزكية فاما ذلك الموبى
لغيره بالبيع عليه والى التزكية كراخ الحاضرات بالذات الموبى
لغيره **مسألة** فاما ما عاصي بغيره بغيره بغيره بغيره
بالفقه للعاصي لا يفي الصدق به وان كان مستحيا بغيره
بالفقه على علمه بالبيع وقال البيهقي في الزيادة في التزكية
ذكر على اصله علمه بالبيع وقال البيهقي في الزيادة في التزكية
لصاحب المعصية في الصدق والوقت ماله بغيره بغيره بغيره
من ماله وقال ابو العباس في عصى العاصي المصيبة في
ولا يرد له الا صاحب المعصية ولا يطيب له لانه لا يبيع لم
يحط **مسألة** واما التزكية في التزكية في حاله بالبيع لم
سلم ولا سلم التزكية وهو اجماع **مسألة** واذا باع ارضا عليه درهم

واخذ درهمين فاعتاها ثم اشترى الموبى بالذات والاولى
ان له الزجر في ماله بالذات من ان الصديق لم يكن يحق الا بالذات
منه بغيره بغيره **مسألة** فان كان في الموبى بالذات لانه معصية
بالبيع الناسد فسد بغيره كما مضى بغيره بغيره بغيره
ارضا فاعتا الموبى من عزمه ثم اشترى الموبى بالذات
الاخرى بالذات قال البايع الاول والثاني الموبى بالذات
ان كان في الموبى بالذات لانه بغيره بغيره بغيره بغيره
المشترى على الموبى بالذات الموبى بالذات الموبى بالذات
لعل الموبى بالذات على اصله بغيره بغيره بغيره بغيره
لكن في البيع **مسألة** ولا يفتقر الى الحصة للبايع بغيره
ايضا من حيث انه يرجع اليه بالبيع وكان له الفقه لا هذا الفقه
ليس كحصة كانه السبيع اذا احسنه الموبى من الموبى فانه يرجع
بالبيع لا بالبيع بالزيادة والعصا على ما ذكره ومع ذلك ليس
للبايع الحصة ولا الخلف **مسألة** ومن استوى في الزجر
على البايع ان يجعله كماله بغيره بغيره بغيره بغيره
اذا نظري على هذا الشرط فسد البيع قال القاضي في الموبى
الحكم في التزكية معلوما جازما **مسألة** في العند فسد العند لانه شرط
معمول وصار كجار المحكوم **مسألة** واما الخلاف اذا باع بشرط
الزهر او الفيل وكان الزهر والفيل حاضرا فعند بيعه حصة من
وصاحبه بغير البيع مع هذا الشرط وهو منصف كماله الموبى
بأنه ويحكم فيه على اصله علمه بالبيع وان لم يسهه قال في
هذا الشرط فسد العند لان هذا شرط لازم للعقد فلو
ان يبيع لان الشرط لوجب الفيل والزهر والفيل استثنى للفيل
فصل في الضروف **مسألة** واذا بيع عشرة دراهم فباعه
لغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

يصح فكون ذلك اجماعاً **مسألة** فان لم يسموا في الصدقة حوان
 يكون احدهما جعفر او الآخر فادنا او يكون احدهما كسراً والآخر حنفاً
 وكذا لا بد من حكمة لا تقع فضاء الا ترى انه لو استأجر المالك
 وكان عليه صحاح او بالارز الاخر وكان عليه اسير او اسير الفصح
 لان البراه لم يناول ما على الذمة فكذلك المقاصد لا اخلت
 الصفه لمزله اخلت الحش في انه لا تقع فصافاً فكون هذا اجماعاً
مسألة وحتى على ما لم يأل الحليس الحليس لا يقع فصافاً الا
 بالمقاصه والتراخي ونشله عن الباصر وحل في الميراث لا سقط
 بكونه وانعقد الاجماع بعبه على ما ذكرنا **مسألة** واذا كان
 لرجل دين على اخر وامسح من عليه الدين من اذنه هل الصاحب
 ما حقه تسعته ام لا قال الوحيه وانما له اهل اركب
 جلبته او من جلبته وعنده على الميراث لا يملك الحاكم
 او التراضي سواء كان من جلبته او من جلبته **مسألة**
 احزه باذن الامام والحاكم بالاجماع لما في الروايات
 والحق عليه لو كان لرجل على اخر دين مستقر فادنا
 دينه تقطع بغيره وسواء كان من جلبته او من جلبته عليه
 وهذا خلاف ما ذكرناه من الحليس لا يقع فصافاً عن جلبته
 ايضا لانه منع من احوال المال لا احره على الذمه ولا يسقط له الحق
 الا بالتراضي والحكم بل وصح ما ذكرناه اذا كان الدين في الميراث
 وما ذكره في عليه في الميراث انما يقع ايضا اذا كان الدين في الميراث
 ما ستره فعلى ذمة الميراث لان كل واحد من الميراثين
 الا براه او براه الميراث فقيم الميراث لا يقع ان يكون اجماعاً على
مسألة وما ذكره الميراث من ميراثه لا يقع ان يكون اجماعاً على

ومثل ذلك الميراث من ميراثه لا يقع ان يكون اجماعاً على

بالميراث من ميراثه فادنا **مسألة** قال القاضي ابو نصر
 فهذا ليس بسيردي لان عبد الميراث بالذمة كمو الميراث
 مذکور كذا في الميراث **مسألة** وذكر في الميراث ابو العباس
 والبطان على اصله علمه ليدل في الميراث كذا في الميراث
 قال القاضي ابو نصر بل احضارنا الدين في الميراث كذا في الميراث
 او من غير جلبته من غير ذي من هو عليه سطران كان على
 ماله لا تحمله احد فانه يكون اجماعاً ولا يسقط لذكته من سائر
 الاحتياط وقد سماط انه **مسألة** يعاين ان كان اياً
 رده الى من عليه الدين او رضاء او استاذن الحاكم وحل الجسد
مسألة فان لم يرد اليه بل اليه سطران كان من دينه
 كالميراث والارز فيهما او كان من ذوات الغنم ودينه ذراهم او ياق
 فانه يسقط عن الذمه ويبع فصافاً لا يخل واحضار الميراث
 واستوى الحس والصفه **مسألة** وهذا خلاف تأويل الاملاف
 ما احره فان على الذمه والآخر عيناً لم يستأجر ولا يقع
 فصافاً **مسألة** كذلك لو كان ملك احد منها عيناً في رجل
 واحد منها ما عدا لا يبعان فصافاً الا بالتراضي او حكم الحاكم
مسألة فان كان من احزه يقر انه جازله من الحليس اذ
 عن الحليس فانه جازله وله استبداد ولا يملك جازله من الحليس اذ
 فيه بعض المحققين فكونه كذا في الميراث والصفه على اصله
 والميراث كذا في الميراث في كتاب الصلاة **مسألة** وقاعد
 الميراث كذا في الميراث اذا كان من حرس ماله على ما سناه **مسألة**
 واعلم ان الميراث الفاسد من حرس ماله على ما سناه **مسألة**
 الميراث كذا في الميراث من حرس ماله على ما سناه **مسألة**
 فاسد لا اجل الشرط حوان سطران الميراث من حرس ماله

في الميراث من ميراثه

فانه بعد لولاه حصل له علة كل من جز منفعه **موريات** **مسألة**
 واذا قدر المرء ان يملكه المستقر من الفضل والمعرض المستقر
 بالهز ولا يفسد من المستقر من السبع والتمتد والوقت وكومها
مسألة علا في السبع العاشر فانه حصل الملك للمستقر وسد
 لغير المستقر به كقول الملك بالفضل على ما سبق **مسألة** ولا يملك
 ان الاول من صاحبه لوجوب الملك وتكون كالباع بالفضل لا يملك
 كل من يوجب الملك لغيره المستقر كما لو اذن لغيره بالفضل
 او اذنه فانه لا يفسد لغيره ولا يبيع عنه كذا هاهنا لا يفسد ما يجر
 المستقر بعد البصر ان كان عقدا لمحت الاجازة **مسألة** قال
 للشيخ الاستاذ ابو العباس من مات عن غلام وديون والموتاه المستقر
 وبالمقام الملك حان لها احد منهما من ماله من حسن ما يباع عليه
 فقط واكثر من كسبه ببيع فصاحبا **مسألة** والعنه اذا مضى عليه
 مية بكونه الاعذار لاستانه بالمحاكمة اذا كان متمكنا من الاعذار
 ولعقوبته اذا كانت البين في عشرة ذراها فان كان ذوقا لا يفسد
 ويلزمه العوبة والاعذار للمساء وهذا هو قول الجمهور
مسألة ولو ان مضافا لغيره المصدق من عزة فلم يعط باعهم
 العينة بالزينة الاعذار لانه حاله بالبيع بالمشقة **مسألة** ومن
 علمه ببيع ميري عالم او زاهد واعيم في العالم او الزاهد بالزينة
 الاعذار لانه صان ذلك خفا في الدنيا صان كالمؤخر وكثير
 وويل في قوله تعالى ما بالذين امنوا لا بعدوا من ميري لئلا يفسد
 من ذلك في حق ميري العتوي ميري في العلم والعالم فانما حاله
 لئلا يفسد عليه كالمؤخر في ذلك منها لم يفسد بها عن ذلك
 وعزم بالادب **مسألة** ومن جامع امراء سجنه او بالزينة
 بالزينة المرفعة الى الله تعالى والاعذار اليها لا يفسد عليها العتاة
 ولو لم يفسد اليها الاضلال فكيف يفسد عليه ما عايشه **مسألة**
 حتى عن المؤيد بالذمة انه متاك بحذر ان حكم الملك مع الساكن في

غلام في ماله

سمع وعجز به غنة وكان ذلك كذا فانه لم يزل العبد يتبع اصله ان
 الكراميات بخود ليعاد اليه الصالحين وفاقا لزامه ولا يشعر به
 خلافا للمعزلة وسنذكر في السيرة **فصل في المادور** **مسألة**
 واذا كان لغيره على صاحبه وشهد ذراعه واعطاه الضع عز ورضا ودرافه
 عز منه من عز اذن الاول او الاقرب اليه لا يجر للمواخذة ولا يجر
 عليه ولا يجر له ما فيه كالمؤيد في الاضلال البصر والادب
 ان يجر احده اذا كان من جيل ماله عليه عز احد في المؤيد بالذمة
 وهو الاطير وطاهر المسألة يجر على قوله القديم **مسألة** ومن
 ولكن هذا اذا كان من جيل ماله عليه بعد الاضلال في الثبات الحيوان
 فان تمحق البرزاهم والذمان في منع فصاحبا **مسألة** فان كان
 حلالا جليته في البر والاعذار لانه لم يجر الا بالزينة **مسألة**
 والعبد المادور في الهارة اذا ذكره من يبيع عليه كل ما كان في يده
 من مال البيت مما دفعه اليه السيد والكسبه هو لان حكمه واحد
مسألة وان لم يملك ما في يده سعة فله العذر وان لم يملك
 لا يباع ما في يده المستقر في يده طالع في العبد العتوي وهو قول
 حنفية واصحابه وعند الشافعي يباع ما في يده فان لم يملك طالع
 بعد العتوي ولا يباع في وقت عتده لست ان هذا من ذمة باذن مؤد
 جاز ان يباع فيه كما لو كان زويا م افسس الزاهد بانه يباع لما يجر
 الدين بزمته **مسألة** فان مات قبل الشبه او ان يجر في المؤيد
 لانه لا يجر له كل من المؤيد العتوي اذا مات بطول دين الغرمان
مسألة فان بيع العبد لصاحبه الدين وكان دينه اكرم من ذمة
 سقط الدين كله عن ذمة العبد ولا يفسد من المؤيد بغيره **مسألة**
 فلو عاد هذا العبد ما لا يباعه ههنا ورش في ماله الباع لست
 لصاحبه الدين ان يطلب العبد بزيادة الدين لانه حين ملكه قد سقط عن
 ذمته فلا يعود له السقوط **مسألة** قال ابو علي في منع الرجاء
 لصاحب الابوي والارجل الا ان يكون لغيره عان منه لانه لا حاجة

6

[illegible]